A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/44/PV.7
4 October 1989

ARABIC

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الثلاثاء ، ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس :	السيد غاربا	(نيجيريا)
ثم :	السيد صلاح (نائب الرئيس)	(غامبيا)

- خطاب السيد ماركو فينيسيو سيريزو أريبالو رئيس جمهورية غواتيمالا
- المناقشة العامة [٩] (تابع)

ألقى كلمة كل من :

السيد ناكاياما (اليابان)
السيد أدودو (توغو)
السيد باسيو (فنلندا)
السيد كلارك (كندا)
السيد كوردوفيز (إكوادور)
السيد أندرسون (السويد)
الآنسة تشيبي (بوتسوانا)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

89-64124/A ٢٣٣٠ن

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥

خطاب السيد ماركو فينيسيو سيريزو أريبالو رئيس جمهورية غواتيمالا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تستمع الجمعية العامة أولا إلى خطاب من رئيس جمهورية غواتيمالا .

اصطحب السيد ماركو فينيسيو سيريزو أريبالو ، رئيس جمهورية غواتيمالا ، إلى قاعة الجمعية العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم الجمعية العامة ، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس جمهورية غواتيمالا فخامة السيد ماركو فينيسيو سيريزو أريبالو ، وأن أدعوه إلى إلقاء خطابه أمام الجمعية العامة .

الرئيس سيريزو أريبالو (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أحمل رسالة الصداقة والتضامن من شعب وحكومة غواتيمالا التي تشارك في أعمال هذه الدورة تحدوها الروح السائدة الآن لدى جميع الأمم الموجودة هنا في سعيها لتحقيق السلم ووقف الصراعات المسلحة والاسهام في تحقيق التنمية المتوازنة لصالح شعوبنا ، وتعزيز الجهود متعددة الأطراف لحل المشاكل التي تؤثر علينا جميعا . لقد أصبحت البشرية الآن كلا لا يتجزأ وأصبح مصير كل أمة مرتبطا ارتباطا حتميا بمصير جيرانها . وفي كل يوم وكل عام يزداد تكافلنا . فميل بعض الأمم إلى الهيمنة على غيرها بدأ يتقهقر ليفسح الطريق أمام الحاجة إلى التعاون لصالح البشرية جمعاء . إن مستقبل الأمم المتحدة تأكّد .

اقتناعا مني بذلك ، يسعدني أن أؤكد لكم اليوم ، سيدي الأمين العام ، أن عملكم توافق وروح عصرنا وأنكم اضطلعتم به بلا كلل لصالح الانفراج والسلم والرفاه العام . وإننا ليسعدنا أن نشهد النجاح الذي حققتموه في قيامكم بمساعيكم الحميدة ، التي تمثل إسهاما حاسما في تخفيف التوترات في شتى أنحاء العالم .

إن الدورة الحالية للجمعية العامة ستتحمل مسؤولية مواصلة الجهود المبذولة في غمار هذا النضال الجبار لإقامة مجتمع ينبني على التضامن الدولي ؛ وللقيام بهذا

بالكفاية التي نعرفها ونحترمها ، يمكن للممثلين التعويل على تضامن ودعم وفد غواتيمالا ، الذي يعبر تعبيرا صحيحا عن مشاعر شعب غواتيمالا ، وسيظل على استعداد دائما للمشاركة في الحوار والتنسيق فيما بين الشعوب .

وأستعيد إلى الذاكرة أنه احتفل قبل زهاء نصف قرن بنهاية الحرب ، وأنه ، في ذلك الوقت ، الذي أصبح السلم فيه هدفا ضروريا ، شكلت المبادئ التي ألهمت ميثاق منظمتنا أساس العودة إلى التعايش السلمي والسلوك المتحضر . والآن يلاحظ شعب غواتيمالا ، وكله أمل ، أن المناخ الدولي الجديد بات مساعدا على تعزيز السلام . وأملنا أن يصبح السلام نتاجا للتفاهم والاحترام المتبادل وألا يستند إلى القوة أو توازن الرعب . فالتفاهم يولّد التسامح ويستلزم الاعتراف بالحاجات والمصاعب التي نواجهها جميعا ، والوعي بالدعم الضروري الذي لابد منه للتغلب على هذه الصعاب .

ينبغي لنا أن نعزز السلم ، حيثما تحقق ، عن طريق المزيد من التفاهم والاتفاق . إن التخلي عن الأنسقة السياسية الجامدة ، وتعزيز العمليات الديمقراطية والانفراج بين الدولتين العظميين - اللتين تناقشان الآن نزع السلاح والأمن الدولي من منطلق الاعتراف بأنه لا يسعهما اقتسام عالم لا تمتلكانه - والتفاوض على حلول للصراعات في شتى أنحاء العالم ، والحوار المتزايد حول المشاكل المشتركة التي تؤثر على رفاهية الأمم وأمنها والمشاكل التي تؤثر على بيئتنا الطبيعية - كل هذه تطورات ايجابية آخذة في تغيير العلاقات الدولية . إن المواجهات ينبغي أن تصبح الآن الشذوذ لا القاعدة ، وتصبح أشياء من مخلفات الماضي . إن قادة العالم الجدد سيكونون أولئك الذين يسعون لتحقيق السلم لا أولئك الذين يسعون إلى الغلبة على الآخرين . يمكننا أن نقول إذن أن هناك ثقة متجددة في التعددية قد بدأت تبزغ . والأمم المتحدة ، عن طريق أجهزتها وأمينها العام ، آخذة في القيام بدور نشط في الجهود الرامية إلى إنهاء المواجهات في شتى أنحاء العالم وتعزيز المباحثات التي يمكن أن تؤدي إلى حل المشاكل التي تعاني منها بلدان العالم جميعا . فالمبادرات المدعومة من المنظمات الدولية الرامية إلى احلال السلام في مناطق الصراعات الإقليمية قد اكتسبت زخما غير عادي .

والدعوات الجديدة من أجل عملية حفظ السلم مؤشرات اضافية على الثقة في الأمم المتحدة . ونحن نرحب بالحقيقة الماثلة في أنه ، في غضون السنوات الثلاث الأخيرة ، اضطلع بأربع عمليات لحفظ السلم ، مع إمكانية الاضطلاع بثلاث عمليات أخرى منها عملية في أمريكا الوسطى . وأملنا وطيد في أن تتاح فرص عديدة أخرى في مجال التسوية السلمية للمنازعات وأن تواصل الأمم المتحدة تشجيع وتعزيز تدابير بناء الثقة المتبادلة وغيرها من التدابير التي من شأنها زيادة التفاهم وبذا تمنع نشوب الصراعات المسلحة وتقلل من خطر اندلاع الحرب .

إننا نتفق مع ما قاله الأمين العام من أننا لابد أن نستفيد إلى أقصى حد ممكن من قدرة الأمم المتحدة على تنظيم عمليات حفظ السلم إعمالا للميثاق . ونتفق مع المبادئ الأساسية المنظِّمة لعمليات حفظ السلم وهي : توافر ولاية ذات مصداقية ، وتأييد كامل من مجلس الأمن ، وتعاون من أطراف الصراع ، واستعداد من جانب الدول الأعضاء ، ومنها غواتيمالا ، لتقديم القوات والموارد ، على أن تكون القوات التي تشكِّل ممثلة للدول الأعضاء بشكل متوازن جغرافيا وتحت قيادة متكاملة وفعالة من جانب الأمم المتحدة مع توافر دعم مالي وتمويني كاف .

في مجال نزع السلاح ، نلاحظ بارتياح تنفيذ الاتفاقات بين الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية حول تخفيض القذائف النووية متوسطة المدى والأقصر مدى . ونأمل أن تستمر هذه العملية وأن يتسنى اتخاذ خطوات عملية أخرى في المحادثات الخاصة بخفض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية ، وفي المحادثات الخاصة بخفض الأسلحة التقليدية .

ونحن نعتبر أن مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المقبل يشكل جزءا لا يتجزأ من عملية نزع السلاح النووي . إن نزع السلاح النووي ليس هدفا يوتوبيا مستحيل التحقيق . فكل شعوب العالم تعتبره ضروريا لبقائها وبقاء البشرية كلها . وستواصل غواتيمالا تأييدها لعملية إعادة النظر في المعاهدة التي تحظر التجارب النووية في الغلاف الجوي وفي الفضاء الخارجي وتحت الماء بغية التوصل إلى الوقف الكامل لهذه التجارب .

ونؤكد من جديد وبقوة الدعوة الإجماعية من جانب ١٤٩ دولة خلال مؤتمر الاسلحة الكيميائية الذي انعقد في باريس في كانون الثاني/يناير من هذا العام لإحراز تقدم في صياغة اتفاقية بشأن حظر استحداث وانتاج وتخزين وحيازة ونقل واستعمال الاسلحة الكيميائية مع تدمير تلك الاسلحة . ونلاحظ مع الاهتمام الاقتراح الذي قدمه الرئيس بوش في هذا الشأن . ونشعر بأنه من الضروري تعزيز دور الامم المتحدة في مجال نزع السلاح . فنزع السلاح عنصر أساسي في عملية تعزيز السلم .

إلا أنه مع وجود هذه الاتجاهات الايجابية ، لا تزال هناك بعض المشاكل التي تشكل تهديدا خطيرا ، لا للسلم فحسب ، بل ولاستقرار مؤسساتنا ومجتمعاتنا . وأعني بذلك مشاكل الاتجار في المخدرات ، والارهاب ، والاتحاد الملتوي بين هذين العاملين في قارتنا . ولوضع حد لهذه الانشطة المدمرة ، من الضروري أن يكون هناك تصميم سياسي قوي لا على مكافحتها فحسب ، بل وعلى تنسيق التدابير المشتركة في مجال الامن . وسيكون من الضروري أيضا إحراز تقدم سريع في تطوير وتدوين الصكوك القانونية اللازمة في ذلك الشأن .

إننا في غواتيمالا نشعر بالحزن الشديد إزاء المحنة التي تواجهها كولومبيا ، وقد عبّرنا عن تضامننا مع شعب وحكومة تلك الامة . ونود أن نعرب عن اعجابنا بتصميم الرئيس باركو وقوة شكيمته . ونحن على علم بأن الاعراض المسبِّبة لحالة الازمة في بلده موجودة في كثير من أممنا . ولذا ، لابد من اتخاذ تدابير متضافرة للتصدي للمشكلة بشتى مظاهرها ، بما في ذلك الانتاج والاتجار والاستهلاك .

نحن على استعداد للاشتراك في حملة ترمي الى حماية مجتمعاتنا .

منذ البداية ، سعت الحكومة الديمقراطية التي أترأسها ، الى تعزيز التعايش بين الشعوب ، مع احترام سيادتها ، والسعي من أجل السلام ، وترسيخ الديمقراطية . ونحن نود أن نشارك الأمم الأخرى في العالم الابتهاج للتطورات التي يشهدها شعبنا في مناخ من السلام والمشاركة والاستقرار السياسي .

إن إسهامنا في هذا المناخ الدولي ، وهو إسهام يميزه قدر أكبر من الأخذ بالتدابير متعددة الأطراف ، قد أدى الى المبادئ التالية : تأييد ما تتخذه من تدابير منظماتنا متعددة الأطراف سواء في امريكا اللاتينية أو في العالم أجمع ، والقبول بتواجدها النشط في تسوية المشاكل السياسية والاقتصادية والانسانية ؛ وتعزيز المنظمات الاقليمية التي تسعى الى المزيد من التكامل والتماسك حول أهداف مشتركة ، ويحضرني في هذا الشأن برلمان أمريكا الوسطى ؛ والمشاركة النشطة في تعزيز الحوار وتسوية الصراعات عن طريق التفاوض ، والتنسيق من أجل التوصل الى توافق الآراء ، كما هي الحال في خطة السلام المعروفة بـ "اسكيبولاس الثاني" .

ونحن فضلا عن ذلك نؤيد المبادرات الرامية الى مزيد من الحوار بين الشمال والجنوب . فالمشاكل الاجتماعية والسياسية للتنمية الاقتصادية المتوازنة لا ينبغي أن ينظر اليها كما لو كانت منفصلة عن بعضها البعض ؛ فهي مسؤولية المجتمع الدولي . إني أعتقد صادقا أن هذا العمل ، وتشجيع العمل القائم على التنسيق لحماية مناخ أمتنا وأمريكا الوسطى قاطبة يمثلان إسهاما تاريخيا في مستقبل الانسانية .

وفي ذلك الصدد ، أخذنا على عاتقنا ، داخليا ، مسؤولية تعزيز تنمية اقتصادنا ، عن طريق الاستخدام السليم الفعال لمواردنا ، وتوجيه التنمية الى الداخل حتى نتمكن ، تدريجيا ، من تسديد دين في أعناقنا للمجتمع تراكم على مرّ السنين ، وايجاد ظروف معيشية أكثر عدلا لكل السكان في بلادنا .

إننا نرغب في الوصول الى عام ٢٠٠٠ ونحن على درب التنمية . لكننا نعرف أن نجاح تدابيرنا يتطلب توافر ظروف خارجية تكفل تحقيق ذلك ، وهي ظروف لم تتوافر طوال

العقد الماضي . إن المديونية ، وخدمة الديون ، وانخفاض الموارد المالية الضرورية للتنمية ، كلها مشاكل لا تني تؤثر علينا . وبوسعنا أن نتفهّم المشاكل التي تفعل فعلها في البلدان إلا أن تدابيرها الحمائية ؛ والانتشار العام للممارسات التمييزية بالرغم من المبادئ والممارسات التجارية التي شُجعت قبلا والقيود التجارية المفروضة على الصادرات من البلدان النامية ؛ بل وأن نتفهم أيضا عدم الاستقرار المالي والنقدي ؛ وأسعار الفائدة المرتفعة - وهذه كلها قليل من عديد المشاكل - التي تسبب لنا صعوبة كبيرة ونحن نعمل على انجاز المهمة التي أخذناها على عواتقنا .

إن الامم المتحدة تتحمل بمسؤولية أساسية تجاه تعزيز التقدم الاجتماعي والوصول الى مستويات معيشية أفضل لكل شعوب العالم .

وكيما يتسنى النهوض بتلك المهمة بكفاءة ، ينبغي أن تتسع روح التعاون التي ظهرت في المجال السياسي لتنسحب على المجالين الاقتصادي والاجتماعي . ومن المتعين أن نشير الى أن التقدم الحاصل في المناخ السياسي - لن يمكن تعزيزه إلا إذا صحّنا المناخ الاقتصادي الذي أضر بمعظم سكان العالم .

نحن نعتقد أن العمل متعدد الأطراف ، الذي كان أداة فعالة في النهوض بالسلام ، لا بد من استخدامه في إعادة بناء العلاقات الاقتصادية الدولية . إن الامم المتحدة تشكل إطارا مناسبا لاستئناف حوار واسع القاعدة بين الشمال والجنوب بشأن التعاون الاقتصادي الدولي . وستتيح الدورة الخاصة للجمعية العامة المقرر عقدها في العام المقبل فرصة لاجراء مثل هذا الحوار . ونحن ، من جانبنا ، على استعداد للمشاركة على نحو فعال في هذه العملية .

إن غواتيمالا على استعداد لتعزيز التنمية دون أن تعرض للخطر بيئتنا ورفاهية الاجيال القادمة من شعبنا وشعوب البشرية جمعاء .

ولهذا ، لا بد من الاعراب عن أعمق القلق إزاء تردّي البيئة . فنحن لا يسعنا اليوم ، أن نتجاهل المخاطر الجائحية المترتبة على تغير المناخ والآثار الاخرى

المترتبة على الإضرار بالبيئة . إن كل البلدان بدءا من أعلاها تصنيعا وانتهاءً بأقلها نموا باتت مدركة لخطورة المشكلة والحاجة الملحة لايجاد حلول عملية لها والمسؤولية ، بطبيعة الحال ، لا بد أن يشترك الجميع فيها ، فيما يتعلق بما يتخذ من تدابير . ومع ذلك ، نشعر أنه من الاهمية بمكان التأكيد على المسؤولية الاولى التي تتحملها البلدان الصناعية فيما يتعلق بالتحكم في الضرر الذي لحق بالبيئة وإصلاحه ، والالتزام بمدّ يد المساعدة للبلدان النامية للتوصل الى تنمية سليمة قابلة للاستمرار لا تلحق الضرر بالبيئة .

إن رؤساء دول امريكا الوسطى ، بدافع من قلق حقيقي ، قد أنشأوا لجنة تضم دول امريكا الوسطى تعنى بالبيئة والتنمية ، واعتقادي أن على المجتمع الدولي تصعيد جهوده والاسهام في حماية الغابات الاستوائية في منطقتنا . فمن الضروري تجنب الآثار الناجمة عن تدمير تلك الغابات ، وتأمين مزيد من الموارد المالية لحماية مثل هذه المجالات .

وفي اجتهاد إضافي صوب ايجاد حلول مناسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، عقدت خمس من بلدان امريكا الوسطى مؤتمرا في شهر تشرين الأول/اكتوبر في العام الماضي ، وافقنا فيه على إنشاء وتعزيز ما أسميناه ب "درب المايا" . وهو مشروع كبير يجب اعلانه بوصفه متعلقا بتراث مشترك للانسانية ، وهو ما يتفق والخطوط التوجيهية لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) .

ويرتبط المشروع ارتباطا مباشرا بالحفاظ على البيئة ، والغابات الاستوائية بحيواناتها ونباتاتها . وهدفه تشجيع السياحة الايكولوجية والعمل على ايجاد تنمية مستمرة غير مدمّرة للبيئة . وبالوسع أن يخلق المشروع فرص استخدام موارد مالية على نطاق كاف لصون مثل هذه المناطق . وكيما يتحول المشروع الى واقع ، نحتاج الى تفهم المجتمع الدولي وتعاونه . فنحن بحاجة الى التصميم على الحفاظ على البيئة الطبيعية وحماية مجتمعاتنا الاصلية المتحدة من شعب المايا . إن الحفاظ على البيئة مشروع شاغل للجميع ، سواء كانوا من الامم المتقدمة أو الامم النامية ، تماما كشاغل القضاء

على الفقر . فالتنمية السليمة بيئيا يجب أن تركز على إزالة الفقر وتقليل المعاناة الانسانية .

إننا لا رغبة لدينا في تنمية اقتصادية تكون على حساب مصالح جيراننا . والذي نرغب فيه استقرار سياسي وسلم دائم يعود بالنفع على الجميع ويسمح بالتعايش . إننا نرغب في تعزيز الثقة المتبادلة بين شعوبنا وتعزيز الجهد الجماعي لحل مشاكلنا . ونحن ندرك أن سياسة الحياد الايجابي التي نتبعها تجعلنا عامل توازن ضروري لاستتباب ذلك السلم الذي نريده أن يكون دائما . لكننا على يقين من أن السلم لا يمكن أن يدوم بغير دعم من المجتمع الدولي .

إن مجتمعاتنا بأمريكا الوسطى قد مرت بفترات دموية عسيرة للغاية عبر تاريخنا . إلا أن لنا مصيرا مشتركا ولا بد لنا من العودة الى درب الوفاق والتعايش المسلمي .

لقد دمّرت دارنا ، ونحن نود أن نعيد بناءها من جديد على أساسات أقوى وأمتن ، معززين الصلات التي تربط ما بيننا . وقد أخذنا امريكا الوسطى نمعن النظر ، ونتناقش ، ونتفق على الخطوات التي يمكن أن تفضي الى السلم ، والتنمية والرفاه لجميع شعوبنا . فنحن نعيد بناء دارنا على أسس ديمقراطية من خلال ممارسة حقنا في تقرير المصير وحقنا في مستقبل من السلام والتنمية ، ونود أن نجتهد في تعليم شعوبنا العيش على نحو ديمقراطي ، ونود أن نكفل حق كل البشر في حرية الفكر . إلا أنه من الضروري أن نتعلم العيش في سلام ، وأن ننحّي السلاح جانبا ، ونعمل معا . فلنعمل معا لنحول أمريكا اللاتينية الى أمة عظيمة .

لا بد لنا من التعاون لايجاد حل لمشاكلنا الاجتماعية والاقتصادية ، وتوفير حياة طيبة كريمة لأبنائنا . يجب علينا استئصال الفقر ، وتعديل الدخل وإعادة توزيع الثروة . إننا بحاجة الى التعليم كيما نُحسّن المسكن ، والملبس ، والصحة ، والمأكل .

منذ عقد اجتماع اسكويبولاس في آب/أغسطس ١٩٨٦ ، ظل رؤساء أمريكا الوسطى يعملون لإحلال السلم في المنطقة ويسعون جاهدين لإعمال اتفاقات اسكويبولاس . وفي غضون هذا العام ، عقدوا اجتماعين اعتمدوا خلالهما قرارات للتحقق والرصد ، كما اعتمدوا قرارات تتعلق بتسريح بعض القوات غير النظامية . وعهدنا إلى أمين عام الأمم المتحدة ، والى أمين عام منظمة الدول الأمريكية ، تنفيذ خطة التسريح المشتركة ، وإعادة أعضاء حركة المقاومة النيكاراغوية وأقاربهم طوعيا الى بلادهم وتوطينهم . وقد أخذنا على عواتقنا تيسير تنفيذ هذه الخطة ، وإننا نقدّر التعاون الدولي والمساعدة الإنسانية المقدمين لتحقيق هذه الغاية .

وأود أن أعيد تأكيد ما قلناه في هذه الجمعية قبل عامين من أن الاتفاقات التي توصلنا إليها ، نحن رؤساء أمريكا الوسطى ، في مسعانا لإحلال السلم وتحقيق الديمقراطية في المنطقة ، ليست نقاطا مرجعية تناقش أو ترفض ، بل هي بالاحرى نقطة ابتداء لإيجاد حلول . فهي اتفاقات تمثل ما نود أن نراه ، وسيكون اجراء المباحثات الرامية الى تحقيق سلم راسخ ودائم في أمريكا الوسطى ، في إطار هذه الاتفاقات ، اذا ما أحترمت .

ويحدونا الأمل أن يقرّ مجلس الأمن في الوقت المناسب تشكيل بعثة مراقبة زائرة وأن يوفر جميع المتطلبات التي يحتاجها الامين العام لدعم تسريح القوات غير النظامية . وهذه الخطوات ، التي تمثل مرحلة جديدة في تطور عملية السلم في منطقتنا ستسهم في تعزيز النتائج الإيجابية التي أسفرت عنها جهودنا .

في السلفادور ونيكاراغوا ، تلوح علامات مشجعة على إحراز تقدم نحو المصالحة الوطنية . ونحن نرحب بهذا التقدم ونأمل أن يستمر . وقد بدأت في السلفادور محادثات جادة تستهدف تحقيق وقف الأعمال القتالية ، كخطوة أولى نحو إجراء مفاوضات سياسية هامة لتعزيز الديمقراطية . وفي نيكاراغوا ، يجري الإعداد لعملية سياسية هامة يمكن أن تمثل بداية مرحلة جديدة في الحياة السياسية في ذلك البلد الشقيق إذا ما اتسقت الظروف الانتخابية مع المبادئ والالتزامات التي نصت عليها الاتفاقات الرئاسية ويحدونا

الأمل ألاّ يقتصر عمل بعثات مراقبة الانتخابات التابعة للأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية على مجرد التحقق من توافر تلك الظروف ، بل وأن يتعداها إلى المساعدة على اقتراح أساليب لتحسينها .

إدراكا منّا للمسؤولية التاريخية المتمثلة في وجوب التصدي لمشكلة من أشد المشاكل التي تحيق بنا عقدنا مؤتمرا دوليا معنيا باللاجئين في أمريكا الوسطى والغرض الاساسي للمؤتمر إنساني : هو إيجاد حلٍّ دائم وراسخ للمشكلة ، بحيث يتسنى إعادة آلاف اللاجئين والمشرّدين الى مواطنهم الأصلية ، الذين يقيمون الآن في بلداننا ، وإعادة توطينهم فيها طوعيا . ونحن أساسا نفتقر إلى الموارد المالية والاقتصادية اللازمة لتحقيق هذا الغرض ، إلا إننا غير مفتقرين الى الارادة والالتزام بايجاد حلٍّ دائم . فمن حق كل مواطن من مواطني أمريكا الوسطى أن يعيش في بلده الأصلي ، ويتعين على بلده أن يأخذه وأن يقدم له المساعدة .

لقد اعتمدت الجمعية العامة الخطة الخاصة للتعاون الاقتصادي لأمريكا الوسطى ، ونحن نرحب بالجهود المبذولة لإعمالها . كما شاركنا في أول اجتماع بين حكومات أمريكا الوسطى والحكومات والمؤسسات المتعاونة معها . ويحدونا الأمل أن يؤتي هذا الاجتماع ثماره فيعزز التعاون الاقتصادي والتقني مع أمريكا الوسطى .

تشعر حكومة غواتيمالا بقلق بالغ خشية أن تهدد الحالة في بنما الحالة العامة في المنطقة . ونحن مع الدول الديمقراطية الأخرى ، نقف إلى جانب الشعب البنمي في تصميمه على التغلب على هذه الصعاب بالوسائل السلمية وتحقيق طموحه الى العيش في ظل الديمقراطية .

ونحن نكرر التشديد على الحاجة الملحّة لتوجيه جهودنا لاستعادة المؤسسات الديمقراطية ، آخذين في الحسبان روح وطموحات سكان أمريكا اللاتينية ، في الوقت الذي نقف فيه موقف المسؤولية الجماعية ونتقبل المبادرات لإيجاد حلول سلمية لتحقيق طموحات البنميين .

أما بالنسبة لبليز ، فإننا على استعداد للعمل من أجل تسوية سلمية عادلة وشاملة ومشرِّفة لجميع الأطراف المعنية . وأود أن أذكّر الجمعية أن حكومتي ابتدأت مباحثات مباشرة على نحو معقول وبنّاء مع ممثلي بليز الذين زاروا غواتيمالا للمشاركة في أحداث دولية هامة . ولكن ، إذا ما أُريد لجهودنا أن تثمر ، لا بد أن يتشاطر الطرفان موقفا معقولا ومرنا وإيجابيا .

تمرُّ غواتيمالا حاليا بأطول فترة سلم واستقرار وتطور اجتماعي في تاريخها . وقد تجلى مناخ الحرية والمشاركة في النمو الذي لم يسبق له مثيل في تاريخنا على مدى أربعين عاما في المنظمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تعزز المشاركة الشعبية في القرارات الهامة التي تتخذها أمتنا . لقد أُقيمت الديمقراطية في غواتيمالا بالمشاركة النشطة من جانب جميع قطاعات المجتمع ، إلاّ أن هناك مجموعات أقلية تعارض تعزيز مساعينا .

نظرا لأن التطور المؤسسي وقدرتنا التشغيلية محدودان ، فإن قدرتنا على توفير الأمن الكامل لكل مواطنينا وتحقيق السيطرة على هذه المجموعات ، وهي جزء من ماضينا الذي نريد أن ننساه ، لا تزال قدرة محدودة . وشعبي يرحّب ويقدِّر المساعدة والنصح المقدمين من المجتمع الدولي . ولقد أصبح تقدمنا العملي التدريجي في مجال حقوق الإنسان وإعلاء سلطة القانون في بلدنا من الأمور المقبولة لدى الجميع ، لكننا ندرك أنه مازال هناك الكثير مما ينبغي عمله .

ولسوف يساعدنا التأييد والثقة من جانب أصدقائنا والمجتمع الدولي الممثَّل في هذه المنظمة على إحراز تقدم في هذا المجال وعلى تعزيز ديمقراطيتنا التي كانت ولا تزال متاحة لبناء المجتمع القائم على التضامن الدولي الذي نود تحقيقه .

إن مهمة تعزيز احترام حقوق الإنسان ، بوصفها أحد الأهداف الرئيسية للأمم المتحدة ، موضع اهتمام مشروع من جانب المجتمع الدولي . وترى غواتيمالا أن جهود الأمم المتحدة في هذا المجال كانت فعالة ، ونحن نؤيد الأمين العام في مبادراته لتعزيز دور المنظمة في تقديم المشورة والمساعدة الفنية لضمان حماية حقوق الإنسان .

لقد استفادت غواتيمالا من هذا البرنامج ، كما أنها تقدّر المساعدة التي تلقتها من المستشارين المخصّصين لها . فالأمم المتحدة أسهمت إسهاما لا يمكن إنكاره في التشديد على العلاقة الطبيعية بين السلم والعدالة والحرية والتنمية وحقوق الإنسان .

ولهذا السبب ، شاركنا في الإدانة القوية لأية انتهاكات كبيرة لمثل هذه الضمانات الأساسية التي تكفل التطور السياسي وتؤمن حرية الشعوب .

تدين غواتيمالا بشدة نظام الفصل العنصري المشين ، فهو انتهاك صارخ لحقوق الإنسان . ومن غير المعقول أن تبقى هذه الممارسة غير الرشيدة قائمة على الرغم مما بذلته الأمم المتحدة من جهود ، طوال عقدين مكافحةً للعنصرية والفصل العنصري .

تجعلنا مبادئنا نشعر أننا جزء فعال من المجتمع الدولي . وقد تابعت غواتيمالا بقلق شتى المساعي الدبلوماسية في الشرق الأوسط . إننا نعترف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال في وطنه ، الذي لن يهدد وجود دولة إسرائيل داخل حدود معترف بها من الأمم المتحدة . ونحن نؤيد مبادرة عقد مؤتمر دولي معني بالشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة لأننا نشعر أنه يوفر إطارا ملائما لتحديد مبادئ التسوية الدائمة ، وفقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ١٣٨ (١٩٧٣) ، مما يمكّن شعوب المنطقة من العيش في سلام . وإلى أن يتسنى التوصل الى مثل هذه الترتيبات ، ينبغي أن تحترم حقوق سكان الأراضي المحتلة احتراما كاملا .

ويحدو غواتيمالا الأمل في أن تستمر الجهود المبذولة للتوصُّل إلى حل سياسي شامل في كل من أفغانستان وكمبوديا . ولا بد أن تضمن هذه الجهود الاستقلال وحق تقرير المصير لشعبي البلدين . فالأهم من انسحاب القوات الأجنبية يجب - فيما نشعر به - تشجيع الحل السياسي وألا تكون هناك أية أنشطة تتعارض مع المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة .

إن حصول ناميبيا على استقلالها ظل طوال سنوات عديدة أحد الشواغل الرئيسية للأمم المتحدة . وتؤيد غواتيمالا قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) وخطة استقلال ناميبيا في جميع أراضيها المعترف بها . وإننا نشيد بما أنجزه الأمين العام وأعضاء فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال ، ونتابع باهتمام شديد الاستعدادات التي تجري لإجراء انتخابات حرة نزيهة تحت إشراف الأمم المتحدة ورقابتها . ونهيب بقوة بكل الأطراف وعلى وجه الخصوص بجنوب افريقيا ، أن تتعاون تعاونا كاملا مع الأونتاغ ، بحيث تحترم التزاماتها دائما ، وأن تمتثل لكامل الاتفاقات والتفاهمات التي وقعت عليها . لقد أشرت بكلمات عامة إلى المسائل التي تستلزم حلولا عاجلة . وأود أن أختم كلمتي بتجديد تأكيد ثقتنا في الأمم المتحدة وفي قدرة الأمين العام والرئيس الحالي للجمعية العامة على مواصلة الحوار وتعزيزه بين الأمم من أجل الوفاء بتطلعاتنا الكبيرة وهي : إنشاء مجتمع تعددي يمكن أن يعيش في سلام وانسجام ، ويكفل للفرد حياة كريمة ومناسبة ، تمكنه من ممارسة حقوقه وحرياته الأساسية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالنيابة عن الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس جمهورية غواتيمالا على البيان الهام الذي ألقاه توا .

اصطحب السيد ماركو فنيسيو سيريزو أريبالو رئيس جمهورية غواتيمالا إلى خارج قاعة الجمعية العامة .

البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد ناكاياما (اليابان) (تكلم باليابانية ، الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد) : بادئ ذي بدء أود بالنيابة عن حكومتي وشعب اليابان أن أعرب عن تهانئنا القلبية إليكم يا سعادة السفير غاربا لانتخابكم رئيسا للدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة . وإني على ثقة من أن خبرتكم الثرية ، وبصيرتكم النفّاذة ستضمن أن تكون هذه الدورة دورة منتجة للغاية . ولكم أن تطمئنوا إلى أن الوفد الياباني سيتعاون معكم تعاونا بغير حدود في قيامكم بمسؤولياتكم الهامة .

وفي الوقت نفسه ، أود أن أعبّر عن احترامنا الخالص للإنجازات البارزة للسيد كابوتو خلال توليه رئاسة الدورة الثالثة والاربعين .

إن الامم المتحدة ، وقد أنشئت لحفظ السلام باعتبار ذلك أهم هدف من أهدافها ، قد لعبت دورا إيجابيا للغاية في حل كثير من المسائل التي واجهت المجتمع الدولي . ومؤخرا ، أكسبها ثناء العالم وتطلعه إلى نجاح مساعيها المقبلة ، ما اضطلعت به من جهود لانتقال ناميبيا إلى مرحلة الاستقلال ، وسعيها لإيجاد حل سلمي للنزاع في أمريكا الوسطى . فالنجاح قد أعاد إلى الامم المتحدة هيبتها ، وهو وضع نرحّب به بكل إخلاص . إن تعزيز أنشطة الامم المتحدة هذه من أجل السلام العالمي كان من أبرز التغيرات في العلاقات الدولية ؛ إلا أن النجاح لم يكن ليصبح ممكنا بغير جهود مجلس الامن والامين العام السيد خافيير بيريز دى كوييار ، وغيره ممن يعنيهم الامر . وبهذه المناسبة ، أود أن أعبّر لهم عن احترامنا وتقديرنا العميقين .

اليوم ، يجد المجتمع الدولي نفسه وسط مرحلة انتقال هامة ، من عدم الوفاق إلى الحوار ، ومن الصراع إلى التعاون . فنحن ندخل عهدا جديدا يتحتم علينا فيه أن نواجه التحديات العالمية لإيجاد حلول دائمة للصراعات الإقليمية ، واستمرار الرخاء ، وصون البيئة ، وبناء مجتمع يقوم على أساس متين من احترام حقوق الإنسان .

وإذ ننظر أولا إلى العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، يسرنا أن نرى الحوار وقد ضرب بجذوره واتسع نطاقه ليشمل مجالات متعددة . ونحن نرحّب ، على وجه الخصوص ، بالجولة الأخيرة للمحادثات التي عقدت لتوها في الأسبوع الماضي ، ونتطلع إلى مزيد من التقدم في ذلك الحوار . وفي أوروبا ، نرى تقدما قد أُحرز في المحادثات الجارية حول القوات التقليدية ، وتدابير بناء الثقة والأمن . كما طُبِّعت العلاقات الصينية السوفياتية . وهناك جهود متصفة بالتصميم تبذل لإجراء الإصلاح في كثير من البلدان الاشتراكية . وكل هذه تطورات يرحَّب بها . كما أن التغيُّرات الإيجابية في العلاقات بين الشرق والغرب أوجدت زخما جديدا لدفع المفاوضات للتوصُّل إلى حلول سلمية للمسائل والنزاعات الإقليمية . وبالإضافة إلى الانتقال إلى مرحلة الاستقلال في ناميبيا ، والحل السلمي للنزاع في أمريكا الوسطى ، فإن الجهود المبذولة لتحقيق السلام في كمبوديا قد دخلت مرحلة جديدة بعقد المؤتمر الدولي في باريس في هذا الصيف .

ومع ذلك ، ولئن كان قد بدئ في حل النزاعات الاقليمية . وإعادة الاستقرار إلى تلك المناطق ، فإن إنجاز حل شامل لأية مسألة من هذه المسائل لن يكون أمرا سهلا . فمع أنه قد تم انسحاب القوات الأجنبية من أفغانستان ، ونُفِّذ وقف إطلاق النار بين إيران والعراق ، يمكن القول إن هذه المناطق يسودها سلام حقيقي . وكذلك الأمر بالنسبة لمسألة السلام في الشرق الأوسط ، فإنه وإن كانت بعض التطورات الجديدة قد حدثت لم يتحقق حتى الآن تقدم مضموني ، وكذلك ما زالت الحالة في لبنان مقلقة للغاية .

وفيما يتعلق بمنطقة آسيا ، هناك بعض التطورات التي لا يمكن إغفالها ، وهي تطورات تتماشى مع "التفكير الجديد" في الاتحاد السوفياتي ، منها ، على سبيل المثال ، العلاقات الصينية السوفياتية ، والحالة في كمبوديا ، والمشكلة الأفغانية . في ضوء هذه التطورات يحدو اليابان الأمل في أن يتعزز ويتسع الحوار السياسي الذي بدأ بالفعل مع الاتحاد السوفياتي ، ويتحقق تحسُّن حقيقي في العلاقات الثنائية بما في

ذلك حل مسألة الاراضي الشمالية . وأود أن أؤكد أن ذلك من شأنه ، علاوة على تحسين العلاقات اليابانية السوفياتية ، أن يشكل خطوة هامة صوب تعزيز السلام والاستقرار في إقليم المحيط الهادئ الاسيوي ، وتحسين العلاقات بين الشرق والغرب بوجه عام .

إن الاحداث الاخيرة التي وقعت في الصين قد أذهلت العالم ، وكان لها تأثير شديد على مشاعر الشعب الياباني نحو الصين . ومع ذلك لم يطرأ تغيير على توقعات اليابان بالنسبة للإصلاح السياسي في الصين ، والانفتاح على العالم الخارجي . ويحدوني الأمل في أن تهتم الحكومة الصينية بالرأي العام العالمي ، وأن تجتهد في استعادة ثقة المجتمع الدولي .

هناك فجر عهد جديد من السعي إلى الرخاء العالمي قد بدأ يبزغ . فالاقتصاد العالمي بوجه عام يتمتع بنمو مرضٍ . وتحقق الاقتصادات حديثة التصنيع مستويات ملحوظة من النمو . وعلاوة على هذا ، تبذل كل البلدان المعنية جهودا متصفة بالتصميم كيما تحقق المفاوضات في جولة أوروغواي نتائج مضمونية قبل نهاية عام ١٩٩٠ .

وستواصل اليابان السعي لضمان إحراز تقدم في هذه المفاوضات . ومع ذلك ، فإننا عندما نتطلع إلى الاقتصاد العالمي في مجموعه ، نجد من الواضح أن هناك عددا من المشاكل لا تزال تحول دون تحقيق تنمية اقتصادية عالمية سليمة . وأقل ما يمكن ذكره أوجه الخلل الخارجية الهائلة وتهديد ضغوط الحمائية وتدهور الوضع الاقتصادي لأشد البلدان فقرا ، بما في ذلك البلدان الافريقية ، وعبء المديونية الهائل على عواتق بلدان أمريكا اللاتينية وغيرها من بلدان العالم .

وفي نفس الوقت ، تواجهنا حقيقة سافرة هي التهديد المتصاعد الذي تتعرض له البيئة العالمية التي تعتبر سلامتها شرطا مسبقا لرخاء العالم . وبالإضافة إلى ذلك ، لا تزال حقوق الإنسان تنتهك ولا تزال هناك أعداد ضخمة من المهاجرين في كثير من أنحاء العالم . وكل هذه شواغل تتطلب اهتمام المجتمع الدولي بأسره .

وبصدد هذه التغيرات ، فإن اليابان إذ تتعامل مع بقية أنحاء العالم بشكل أكثر كثافة وفي مجالات أكثر تنوعا ، تدرك أن عليها القيام بدور أكثر فعالية في الشؤون الدولية . وفي وقت سابق من هذا العام ، شرفنا قدوم المبعوثين من جميع أنحاء العالم إلى اليابان للإعراب عن تعازيهم أثناء جنازة الامبراطور شوا . وأود في هذه المناسبة أن أعرب بالنيابة عن حكومة اليابان عن عميق امتناني . هذه التجربة جعلتنا ندرك بقدر من الوضوح أكبر أهمية الدور الدولي لليابان . وبهدف الإسهام في عالم أفضل ، بدأت اليابان مبادرة دولية للتعاون في تعزيز السلم والرخاء بالعالم . وعناصر المبادرة الثلاثية هي : تعزيز تعاون اليابان إذ تشارك بشكل فعّال في الجهود المبذولة لإرساء السلم العالمي وتدعيمه وتتعاون بشأنها ؛ والتوسع في مساعدتها الإنمائية الرسمية للإسهام في نمو البلدان النامية ، وتعزيز التبادل الثقافي الدولي تشجيعا للمزيد من التفاهم بين مختلف ثقافات العالم . وانطلاقا من هذه المبادرة ، تكرس اليابان أيضا اهتمامها بالبيئة والمسائل العالمية الاخرى . وتقوم إدارة كايفو التي تشكلت في آب/أغسطس من هذا العام باتخاذ موقف فعّال في السياسة الخارجية بوصفه أحد أهدافها الرئيسية ، وتعتزم بذل كل ما في وسعها لبلوغ هدف عالم من السلم والرخاء ، ومجتمع دولي أكثر عدلا واستجابة للاحتياجات الإنسانية .

أود فيما يلي أن أتحدث عن دور الأمم المتحدة وعن إسهام اليابان فيه في ضوء موقفها الذي أوضحته للتو .

إذا ما كان لنا أن نحقق السلم والاستقرار العالميين وأن نبقي عليهما ، فمن المحتم علينا أن نجد حلولا أساسية للنزاعات والمشاكل الاقليمية التي ظلت تتسبب ، حتى في هذا الوقت ، في خسائر لا حصر لها في الأرواح ومعاناة شديدة في جميع أنحاء المعمورة . وفي حين اتخذت الخطوات الأولى بغية حسم هذه النزاعات ما زال حسمها بحلول شاملة أمرا لم يتسن التوصل إليه بعد ، وفي حالات عديدة تمر الجهود المبذولة بمرحلة عصيبة .

إذ ننظر إلى النزاع الذي استمر عقدا كاملا في كمبوديا ، أتاح مؤتمر باريس الذي عقد مؤخرا فرصة تاريخية للأطراف المشتركة فيه بشكل مباشر والبلدان المعنية الأخرى للاجتماع وإجراء المناقشات والمفاوضات المكثفة . وفي حين لم يتمخض المؤتمر عن تسوية سياسية شاملة أو يصل إلى اتفاق حول إنشاء آلية دولية للرقابة ، كان هناك عدد من التطورات الهامة ، شملت إرسال فريق لتقصي الحقائق وفقا لاقتراح الأمين العام للأمم المتحدة . ونحن نرى أنه من المحتم على كل معني بهذه المسألة أن يبذل المزيد من الجهود لكفالة استعادة السلم الحقيقي في كمبوديا . وكلي أمل في أن تقدم دورة الجمعية العامة هذه حافزا إضافيا لتحقيق السلم في كمبوديا .

يجب أن نلاحظ أن الرقابة الدولية لا تزال هامة في كل مرحلة من مراحل عملية السلم في كمبوديا . ويجب أن تكون آلية الرقابة الدولية عالمية وعادلة حقا ، وأن تتضمن خبرات ومعرفة مستفيضة ، وأن تحصل على دعم مدى واسع من الموارد المالية والبشرية وتمكّن من الحصول على تلك الموارد . ومتى تفهمنا ذلك ، أدركنا أن هذه الآلية يجب أن تنشأ داخل إطار الأمم المتحدة .

بصفتها جارا آسيويا ، فقد أعلنت اليابان بوضوح عن نيتها الجادة في النظر في توفير التعاون المالي الضروري والأفراد والمساعدة اللازمة لإعادة توطين اللاجئين وغير ذلك من أنواع الدعم بهدف إنشاء آلية دولية للرقابة ، للمساعدة على تسوية

المشكلة الكمبودية ، وهي السبب الرئيسي في الاضطراب بالمنطقة . وفضلا عن ذلك ، اقترحت اليابان إنشاء لجنة دولية للإعمار لكي توفّر الإطار الدولي لإنعاش كمبوديا اقتصادية عندما يتم استعادة السلم . ويسعدني أن هذا الاقتراح قد قُبل من حيث المبدأ في المؤتمر الدولي الذي عقد مؤخرا . وتعتزم اليابان التعاون مع البلدان الاخرى المعنية والاستمرار في بذل جهودها الجادة للتوصُّل في نهاية المطاف إلى تسوية سياسية شاملة .

وبالنسبة لمسألة أنغولا وناميبيا ، أرحّب ترحيبا حارا بالتقدم الذي يحرز صوب حل المشاكل في أنغولا مع عقد الاتفاق الثلاثي في كانون الاول/ديسمبر الماضي ، والتقدم الحقيقي الذي يستمر إحرازه في عملية انتقال ناميبيا إلى الاستقلال . واستقلال ناميبيا له أهمية تاريخية ورمزية كبيرة لأنه يمثل بلوغ هدف إزالة الاستعمار من القارة الافريقية . والامم المتحدة تبذل الآن جهدا على نطاق المنظمة كلها لضمان إنجاز هذا الانتقال بشكل سلس ، وهو جهد لقي استحسانا دوليا واسع النطاق . وهو جهد لا تستطيع القيام به إلا الامم المتحدة . وهذه دلالة جديدة على الدور المفيد الذي يمكن للأمم المتحدة أن تضطلع به . واتساقا مع رغبة اليابان في التعاون من أجل السلم ، فإنها تقدم حوالي ٣٠ فردا للمشاركة في فريق الامم المتحدة للمساعدة في الفترة الانتقالية الذي يرصد انتخابات الجمعية التأسيسية المزمع إجراؤها في تشرين الثاني/نوفمبر المقبل .

في أفغانستان تستمر الحرب الاهلية ويظل الوضع مصدرا للقلق العميق . وترى اليابان أن إنشاء حكومة ذات قاعدة عريضة تعكس الإرادة الشعبية أمر أساسي للغاية لتحقيق استقرار حقيقي في ذلك البلد . ولذلك تتعاون اليابان بنشاط ، بالإسهام عن طريق مكتب منسق الامم المتحدة لأفغانستان ، وبتقديم الافراد المطلوبين في مجالي المساعدة الطبية والتحسينات الهيكلية لتسهيل عملية إعادة توطين اللاجئين الافغانيين . وتفعل اليابان ذلك بأمل استعادة السلم في أفغانستان بأسرع فرصة ممكنة من خلال الجهود التي يبذلها الشعب الافغاني نفسه بعزم وتصميم لحل مشكاله وبأمل تمكن اللاجئين في القريب العاجل من العودة إلى بلدهم بسلامة وشرف .

وإذ ننتقل إلى النزاع بين إيران والعراق ، فإن اليابان تقدر صيانة عملية وقف إطلاق النار عن طريق وجود فريق الأمم المتحدة للمراقبين العسكريين بين العراق وإيران . ومع ذلك ، وعلى الرغم من مرور عام على تنفيذ وقف إطلاق النار ، لم تسفر مفاوضات السلم عن أية نتيجة بعد . وكلي أمل في أن ينهج الطرفان نهجا متصفا بالتصميم وبالمرونة تجاه هذه المفاوضات حتى يمكن التوصُّل إلى سلم شامل وفقا لقرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) . وستواصل اليابان تقديم دعمها الكامل لجهود الأمين العام في الوساطة وستقدم كل تعاون مستطاع لتسوية هذا النزاع .

وعلى الرغم من أن هناك عددا من المبادرات الهامة منذ عقد مؤتمر المجلس الوطني الفلسطيني في الجزء الأخير من العام الماضي ، بما في ذلك اقتراح إجراء الانتخابات في الأراضي المحتلة ، لا يسعني إلا أن أشعر بالقلق إزاء الافتقار إلى إحراز تقدم حقيقي في عملية السلام بالشرق الأوسط . وإذ تستمر الانتفاضة فإن الحالة في الأراضي المحتلة تتدهور أكثر فأكثر . وأود أن أشيد بالجهود الدؤوبة التي تبذلها الأطراف المعنية بعزم للتوصُّل إلى سلام عادل دائم وشامل . ويحدوني الأمل في أن تنجم عن جهودها خطة ملموسة . ودعما للجهود التي تبذلها الأطراف المعنية لتحقيق السلام ، تنوي اليابان تصعيد حوارها السياسي على مستوى عال مع البلدان العربية المعنية ومنظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل . وتسعى في الوقت ذاته إلى التوسُّع في نطاق المساعدة التي تقدمها إلى الشعب الفلسطيني .

ويجب ألا ندير ظهورنا للحالة في لبنان . وآمل بشدة أن تمارس جميع الأطراف المعنية أقصى درجات ضبط النفس ، وأن توجد طريقة لوضع حد للقتال وتحقيق المصالحة الوطنية . وفي هذا الصدد ، أود أن أشيد إشادة عظمى بالأنشطة التي تبذلها جامعة الدول العربية وبشكل خاص اللجنة الثلاثية . وإذ تعارض اليابان كل أشكال الإرهاب وأخذ الرهائن وغير ذلك من الأعمال غير الإنسانية ، فإنها تنادي بقوة بالإفراج العاجل عن جميع الرهائن .

إن نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا لا يجوز السماح به ويجب القضاء عليه قضاء تاما دونما إبطاء . ويحدوني الأمل في أن تتخذ الحكومة الجديدة التي تشكلت في ذلك البلد خطوات ملموسة وفعّالة للقضاء على الفصل العنصري . ومن جانبنا ، ستواصل اليابان التعاون مع باقي أعضاء المجتمع الدولي من أجل ممارسة الضغوط على جنوب افريقيا لرفع حالة الطوارئ ، والإفراج عن نلسون مانديلا وجميع المعتقلين السياسيين الآخرين ، والسماح للمجلس الوطني الافريقي وغيره من المنظمات المناهضة للفصل العنصري بالعمل على نحو قانوني ، والبدء فورا بالحوار مع ممثلي مختلف القطاعات للسكان السود . وتؤيد اليابان في الوقت ذاته ضحايا الفصل العنصري في جنوب افريقيا وتقدم المساعدة لبلدان افريقيا الجنوبية .

وفي أمريكا الوسطى ، نرحب بالتقدم المحرز في عملية السلام التي اضطلعت فيها الأمم المتحدة بدور يتماشى والاتفاق الذي تسنى التوصل إليه في اجتماع رؤساء دول أمريكا الوسطى الخمس . واليابان على استعداد ، كجزء من دعمها لأنشطة المنظمة ، لتوفير الأفراد للجنة مراقبة الانتخابات التابعة للأمم المتحدة للمشاركة في الانتخابات العامة التي من المقرر إجراؤها في نيكاراغوا في شباط/فبراير المقبل . كما أن اليابان تنظر الآن في شكل التعاون الذي يمكنها أن تقدمه لآلية التحقق من الأمن ومجالات أخرى .

أما مسألة شبه الجزيرة الكورية ، فلا بد من تسويتها تسوية سلمية عن طريق إجراء الحوار بين سلطات الجنوب والشمال . وتأمل اليابان أن يتسنى إحراز التقدم بإجراء حوار مجد وبناء بين الشمال والجنوب . وتنظر اليابان بإعجاب للجهود الدؤوبة التي بذلتها جمهورية كوريا من أجل بلوغ هذا الهدف منذ ٧ تموز/يوليه ١٩٨٨ حين أصدر الرئيس روه تاي وو الإعلان الخاص لمصلحة الكرامة الذاتية والوحدة والرخاء الوطني . ومن الجدير بتبادل العلاقات الذي يجري بين جمهورية كوريا والعديد من البلدان الاشتراكية عقب الألعاب الأولمبية التي جرت في سيئول في العام الماضي أن يحظى بالتشجيع بصفته وسيلة لتخفيف حدة التوتر في شبه الجزيرة .

في ضوء هذه الحالة الجديدة ، تعمل اليابان على تحسين العلاقات مع كوريا الشمالية آخذة بعين الاعتبار الحفاظ على التوازن السياسي الدولي . وتأمل اليابان المساهمة في خلق مناخ يفضي إلى الحوار بين كوريا الشمالية والجنوبية . ونحن ، علاوة على ذلك ، على استعداد لأن نرحب بمنح العضوية للكوريتين الشمالية والجنوبية في الأمم المتحدة ونؤيده ، سواء كان ذلك متزامنا أو منفصلا ، بوصفه تدبيرا مؤقتا يرمي إلى توحيد شبه الجزيرة . فمن شأن ذلك أن يعزز الطابع العالمي للأمم المتحدة أيضا .

كما رأينا ، لعبت الأمم المتحدة دورا هاما في تسوية النزاعات الإقليمية في جميع أنحاء العالم ، وبصفة خاصة في مجال صون السلم . ومع ذلك فإن مهمة الأمم المتحدة في الحيلولة دون نشوب النزاعات والقضاء على الخطر المتجسد فيها تكتسي بنفس القدر من الأهمية الذي تحظى به عمليات صون السلم بعد نشوب النزاع . وحتى حين تثبت استحالة الحيلولة دون نشوب هذه النزاعات ، لا بد أن تبذل الجهود لتسوية النزاع قبل أن يتصاعد . وفي العام الماضي . اعتمدت الجمعية العامة الإعلان الخاص بمنع نشوب النزاعات الذي اقترحته اليابان بالمشاركة مع خمس دول أخرى . ويناشد هذا الإعلان الذي يعترف بالدور الذي تضطلع به الدول الأعضاء ومجلس الأمن والجمعية العامة الأمين العام بأن يقوم بمفاتحة البلدان المعنية مباشرة ، عندما يقتضي الأمر ذلك ، بغية منع نشوب النزاعات والنظر في إرسال بعثات لتقصي الحقائق إلى المناطق التي يبدو فيها النزاع وشيكا .

إن اليابان مصممة على تقديم كل أشكال التعاون الممكنة لتسوية النزاعات الإقليمية في جميع أنحاء العالم ولأنشطة صنع السلم وحفظ السلم التابعة للأمم المتحدة . وبشكل عام ، فإن التعاون الذي تبديه اليابان من أجل السلم ينبني على المبادئ الاربعة التالية .

أولا ، وتماشيا مع التأييد الكامل لمبادرات الأمين العام لصون السلم ، تركز اليابان جهودها الدبلوماسية على تقديم كل الاشكال الممكنة من التعاون لتسوية النزاعات الإقليمية .

ثانيا ، تسعى اليابان سعيا حثيثا لتقديم أكبر قدر ممكن من الدعم المالي لأنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلم ، وستعزز تعاونها بتقديم الأفراد في المجالات التي يكون فيها دور اليابان مناسبا . وكما قدمت اليابان في الماضي إسهامات طوعية ، كلما اقتضى الأمر ذلك ، فقد تقدمت في شهر آب/أغسطس المنصرم بإسهام من أجل إنشاء صندوق لدعم وتعزيز أنشطة حفظ السلم بحيث يمكن البدء بعمليات جديدة لحفظ السلم دونما تأخير بمجرد التوصل إلى تسوية أي نزاع إقليمي . وأود أن أدعو الدول الأعضاء الأخرى لدعم هذا الصندوق أيضا .

ثالثا ، إن اليابان مصممة على تعزيز دعمها لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغير ذلك من أشكال الإغاثة المقدمة للاجئين الذين يغادرون بلدانهم نتيجة النزاعات الإقليمية في مختلف أنحاء العالم .

رابعا ، تقدم اليابان تعاونها الكامل بعد حسم النزاع بحيث يمكن استعادة الأرض والاقتصاد في البلدان التي تدمرها الحروب وإعادة حياة الناس إلى مسارها الطبيعي وتحسينها .

لما كانت مسألتا تحديد الأسلحة ونزع السلاح مسألتين تتصفان بأهمية قصوى بالنسبة لصون السلم والاستقرار الدوليين ، فإن اليابان تبذل جهودا كبيرة في هذا المجال اعترافا منها بأن السلم في العالم مسألة أساسية بالنسبة لأمنها .

ترحب اليابان بالتقدم المحرز في محادثات تخفيض الأسلحة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وفي المفاوضات بشأن القوات التقليدية في أوروبا ، وتأمل أن يسهم ذلك في تحقيق مزيد من الاستقرار في العلاقات بين الشرق والغرب . وفي الأمم المتحدة ، أحرز تقدم ملموس صوب حظر الأسلحة الكيميائية في مؤتمر نزع السلاح وغير ذلك من الجهود المتعددة الأطراف من أجل نزع السلاح . وبغية إبرام اتفاقية شاملة على وجه السرعة ، واصلت البلدان المعنية التفاوض في مؤتمر باريس في كانون الثاني/يناير الماضي وفي المؤتمر الدولي للصناعة الحكومية ضد الأسلحة الكيميائية الذي عقد في كانبيرا . وأود أن أعرب عن بالغ تقديري لمبادرة القضاء الشامل على الأسلحة الكيميائية التي تقدم بها الرئيس بوش يوم أمس . ومما يبعث على

التشجيع أيضا الجهود الجدية التي تبذل بشكل مستمر في مجال نزع السلاح النووي من أجل الإعداد لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في العام المقبل .

تعد تدابير التحقق المناسبة أمرا سياسيا للتوصل إلى تحديد الأسلحة ونزع السلاح على نحو فعّال ، وفي السنوات الأخيرة ، باتت هذه المسألة تتطلب إبداعا أكبر . وستتخذ اليابان المبادرة لإنشاء شبكة تحقق دولية لحظر التجارب النووية عن طريق تجميع كل قدراتها الفنية . كما أنها استغلت وضعها كبلد ذي صناعة كيميائية متقدمة للغاية لتقديم مقترحات بنّاءة لوضع أساليب للتحقق لحظر الأسلحة الكيميائية .

تماشيا مع هذه الجهود الرامية إلى نزع السلاح ، استضافت اليابان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بمسائل نزع السلاح في نيسان/أبريل الماضي في كيوتو . ولقد تكلل المؤتمر بنجاح باهر إذ أسهم في زيادة الوعي بالحاجة إلى إنشاء شبكة دولية للتحقق من التجارب النووية والتأكيد من جديد على الطابع الاستكمالي للجهود التي تبذلها كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي من أجل نزع السلاح وجهود نزع السلاح المتعددة الأطراف التي تبذل في الأمم المتحدة وفي غيرها من المحافل . وتعد اليابان أول الدول التي تتعاون مع الجهود الدولية الرامية إلى تحديد الأسلحة ونزع السلاح في الأمم المتحدة ومؤتمر نزع السلاح في جنيف .

بغية تحقيق الرفاه المطرد للمجتمع الدولي ، يجب علينا أن نعمل من أجل تنمية البلدان النامية . ومن المحتم على جميع الدول أن تتعاون في هذا المجال عن طريق النظر إلى المسألة بمنظور عالمي . وقد زادت اليابان حتى الآن المساعدة الإنمائية التي تقدمها لبلدان ما وراء البحار وأسهمت إسهاما كبيرا في دعم وتعزيز التنمية الاقتصادية وجهود التكيف التي تبذلها البلدان النامية . وفي الوقت الحالي ، تبذل اليابان جهودا دؤوبة للوفاء ببرنامجها الرابع . وفي نفس الوقت ، قررت اليابان في تموز/يوليه الماضي أن توسع برنامجها الخاص بإعادة استخدام ما لايقل عن ٣٠ بليونا من الدولارات الأمريكية خلال ٣ سنوات ابتداء من عام ١٩٨٧ بحيث تصبح قيمة برنامج إعادة الاستخدام ٦٥ بليونا من الدولارات على الاقل خلال ٥ سنوات ابتداء من عام ١٩٨٧ . وسعيا لدعم الاستراتيجية الجديدة بشأن ديون البلدان

النامية ، تعمل اليابان جاهدة على تخصيص مبلغ ١٠ بلايين من الدولارات على الأقل من رأس المال المعزز لبرنامج إعادة الاستخدام لدعم رأس المال غير المشروط للبلدان التي تستحق استراتيجية الديون هذه .

وينبغي إيلاء اهتمام خاص لمحنة أشد البلدان فقرا في شبه الصحراء في افريقيا وغيرها من المناطق ، أخذا بعين الاعتبار للصعوبات المتزايدة التي تواجهها نتيجة ، بين جملة أمور ، لكساد سوق السلع الأساسية ، وتباطؤ النمو ، والعجوزات التجارية ، وعبء المديونية المتعاظم . وقد أعلنت اليابان عن استعدادها لتخصيص مبلغ قدره ٦٠٠ مليونا من الدولارات خلال ثلاث سنوات ابتداء من عام ١٩٩٠ ، بالإضافة إلى ما تقدمه الآن من مساعدة تبلغ حوالي ٥٠٠ مليونا من الدولارات تتمثل في منح رأسمالية غير مخصصة للمشاريع لدعم الجهود التي تبذلها تلك الدول لإعادة هيكلة اقتصاداتها . وفي الوقت نفسه ، ستتخذ اليابان ابتداء من السنة المالية الحالية تدابير إضافية وتقوم بتنفيذ تقديم المساعدة على شكل منح لتخفيف عبء المديونية الناشئة عن قروض سابقة بالين الياباني أعطيت لأقل البلدان نموا ، وذلك في حدود ٥,٥ بليون دولار ، من حيث المبدأ .

وأود أن أؤكد على الدور الهام الذي يتعين أن تؤديه الامم المتحدة والمنظمات ذات الصلة في مجال تنمية البلدان النامية . وتعتزم اليابان ، بالإضافة إلى مواصلة دعمها للانشطة التنفيذية للامم المتحدة ، كبرنامج الامم المتحدة الإنمائي ، أن تشارك مشاركة نشطة في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة للتعاون الاقتصادي الدولي ، في مؤتمر الامم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا ، وفي الاعمال التحضيرية للاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الإنمائي الرابع ، وهي أنشطة يزمع تنفيذها جميعا في السنة المقبلة .

إن الجنس البشري يمر اليوم بنقطة تحول تاريخية . لقد حوّل اختراع الالة البخارية في أواخر القرن الثامن عشر الهياكل الاجتماعية والاقتصادية التي تطورت على مر تاريخ الإنسان تحويلا كاملا . ومنذ القرن التاسع عشر حتى منتصف القرن الحالي ، تسارعت وتيرة التقدم التكنولوجي نتيجة استحداث المواد الكيميائية المخلّقة والتقدم المحرز في مجال الهندسة النووية وكيمياء النفط وهندسة المواد والالكترونيات ، وانطلق المجتمع على عباب موجة تطور مستمرة ، وامتلأنا حماسا بهذا النجاح فأرسلنا بصرنا إلى الخارج صوب الفضاء ، وإلى الاعماق لاستحداث التكنولوجيا اللازمة لاستكشاف قاع المحيطات ، وأخيرا إلى الداخل صوب التكنولوجيا الحيوية الواعدة بكشف أسرار الحياة . وفي الوقت نفسه ، أتاح التقدم السريع المحرز في مجال التوابع المستخدمة في الاتصالات تبادل المعلومات خلال الزمن الفعلي واستقبال الصور في كل مكان ، مما جعل هذا الكوكب قرية عالمية واحدة على صعيد المعلومات .

تتيح أوجه التقدم العلمية والتكنولوجية الهائلة تلك إمكانات غير محدودة لحل المشاكل التي تواجه الجنس البشري . وإذا كنا نريد لتلك الإمكانات أن تتحقق وجب علينا إحراز تقدم مستمر في الميادين العلمية الاساسية . وسيكون تعزيز البحوث الدولية المشتركة ، عن طريق تبادل العلميين وتبادل التكنولوجيا ونقلها ، عنصرا هاما في تعبئة الموارد المالية والبشرية على نحو فعّال في تلك الميادين .

ومن جهة أخرى ، ثبت أن التوسع الهائل للنشاط الاقتصادي - الذي يعد ثمرة للتقدم العلمي - سيلحق بالعالم أضرارا يتعذر إصلاحها إذا ما استمر على نحو من شأنه

أن يدمر توازن النظام الايكولوجي للكوكب . فخلال هذه السنوات الثلاثين الاخيرة وحدها - وهي ليست سوى طرفة عين في الاستمرارية التاريخية الرحبة - تلك السنوات التي جسرت البشرية خلالها على الوصول إلى أقاصي الفضاء وحاولت استكشاف أعماق المحيطات ، حدث تسارع ينذر بالخطر في معدل تدمير البيئة . فصحة الكوكب باتت معرضة لأخطار جسيمة نتيجة لارتفاع درجة حرارة العالم ، وتدمير طبقة الأوزون ، واستنفاد الغابات الاستوائية المطيرة ، وبتأثير الأمطار الحمضية ، وفعل التصحر . هذه المشكلات البيئية العالمية التي تواجهنا اليوم يجب أن يتصدى لها المجتمع الدولي بأسره بجهود متضافرة . فجيلنا يتحمل بمسؤولية جسيمة عن صون الجمال الطبيعي المحيط بنا وإعادة بناء بيئة عالمية صحية ضمانا لمستقبل الأجيال المقبلة .

وتعتبر حماية البيئة الطبيعية من أجل تمكين كل الشعوب ، بصرف النظر عن المكان الذي تعيش فيه ، من أن تحيا حياة مريحة وصحية شرطا أساسيا لرخاء المجتمع الدولي . فآثار المشاكل الناجمة عن تدمير البيئة وانفجار النمو السكاني والكوارث الطبيعية تتجاوز الحدود الوطنية ، وهي تشكل - بوصفها مشاكل مشتركة للبشرية جمعاء - تحديا عالميا للمجتمع الدولي . وهذا مجال يجب على الأمم المتحدة ، بوصفها المنظمة الأكثر اتساما بالطابع العالمي التي يملكها المجتمع الدولي ، أن تمارس فيه سلطتها الكاملة .

أفلا يتعين على المجتمع الدولي اليوم أن يبادر بالعمل على وجه السرعة ، بطريقة منسقة ، لإيلاء عناية أفضل لبيئتنا العالمية من أجل كفالة استمرار الرخاء لأبنائنا وأبناء أبنائنا . إن اليابان تعتقد أن ذلك ينبغي أن يكون عن طريق التمسك بالمبادئ الأربعة التالية : أولا ، الحفاظ على البيئة العالمية مع العمل ، في الوقت نفسه ، على تحقيق نمو ثابت للاقتصاد العالمي ؛ وثانيا ، التأكيد على أهمية المعارف العلمية بوصفها أداة أساسية لحماية البيئة العالمية ؛ وثالثا ، حتمية الاستجابة للمشاكل على نطاق عالمي ؛ ورابعا ، إيلاء العناية الواجبة لحالة البلدان النامية .

لقد ركزت اليابان اهتمامها طويلا على المشاكل البيئية . وتعتزم اليابان - على هدي المبادئ التي أوضحتها توا ، وبالتعاون على الصعيدين الثنائي والمتعدد

الأطراف - أن تعبئ كل قدراتها التقنية وخبراتها ومعارفها تعبئة نشطة من أجل التصدي للمشاكل البيئية العالمية . وكجزء من تلك الجهود ، ستواصل اليابان دعم أنشطة المنظمات الدولية التي كبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، والمنظمة الدولية لأشجار الغابات الاستوائية ، كما ستسعى إلى زيادة المبلغ الإجمالي لمساعدتها الإنمائية الرسمية للجهود البيئية إلى ما يقرب من ٣٠٠ بليون ين خلال السنوات الثلاث المقبلة .

وعلاوة على ذلك ، استضافت اليابان في طوكيو في وقت أسبق من هذا الشهر ، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، مؤتمرا عن البيئة العالمية . وقد أجريت في ذلك المؤتمر مناقشات علمية بنّاءة وصيغت توصيات تتعلق بما يتعين عمله بشأن التغيُّرات المناخية التي كارتفاع درجة حرارة العالم وبشأن العلاقة بين التنمية والبيئة في البلدان النامية . ومن النتائج التي أسفر عنها المؤتمر اقتراح طرح للمرة الأولى يتمثل في منع حد أقصى مسموح به لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون ، ووضع توصيات بشأن التدابير التي ينبغي أن تتخذها كل من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء . وأعتقد أن تلك التوصيات ستشكل مبادئ توجيهية هامة للمناقشات في الدورة الحالية للجمعية العامة وللجهود الدولية التي سيجري بذلها تمهيدا لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئية والتنمية لعام ١٩٩٢ . وتعتزم اليابان من جانبها المشاركة في تلك الجهود مشاركة نشطة .

يجب اتخاذ مجموعة متنوعة من التدابير لحماية البيئة العالمية ، وهو ما يقوم عدد من المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة بتنفيذ برامج هادفة في صدده . وأعتقد أنه ينبغي المضي في تعزيز هذه الجهود الدولية بطريقة فعّالة ومنسقة تنسيقا جيدا . ومن ثم ، أود أن اقترح أن تجري الجمعية العامة مناقشات متعمقة بشأن التدابير الكفيلة بتمكين الأمم المتحدة من أن تعزز تنسيق السياسات المتعلقة بالمشاكل البيئية العالمية على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها .

يشكل تخفيف أثر الكوارث الطبيعية هدفا آخر مهما من أهداف الجهود الشاملة المبذولة للحفاظ على بيئة الحياة فوق هذا الكوكب . وتشعر اليابان ، بوصفها بلدا قام بمبادرات في هذا المجال ، بسرور خاص لأن العقد الدولي للحد من الكوارث

الطبيعية سيبدأ في العام المقبل ، وتعتزم أن تمد يد المساعدة التقنية وأن تقدم العون لدعم الانشطة التي من شأنها أن تزيد وعي الجمهور فيما يتعلق بالحد من الكوارث الطبيعية . وأود أن أغتنم هذه الفرصة لاهيب بكل البلدان أن تتعاون تعاونا نشطا في هذا المجال الهام .

جنبا إلى جنب مع الحفاظ على البيئة الطبيعية ، من المهم أن نهيىء ونصون مناخا اجتماعيا تستطيع الشعوب في كل مكان أن تعيش في إطاره بغير خوف ، وأن تُكفل فيه الحقوق والحريات الاساسية ، وأن يتسنى فيه التمتع بالصحة والكرامة . ومن ثم ، فإن المجتمع الدولي يشعر ولا بد بقلق بالغ إزاء استمرار انتهاكات حقوق الإنسان وتدفقات اللاجئين في كل أنحاء العالم . وكذلك تمثل مشكلتا المخدرات والإرهاب الدولي مشكلتين دوليتين شديدتي الخطورة . إن حل المشاكل الإنسانية العالمية وإقامة مجتمع يحترم حقوق الإنسان وإرساء قيم عالمية حقا هي على وجه التحديد التحديات العالمية التي ينبغي للامم المتحدة أن تعبئ لها سبل التعاون بين دولها الاعضاء والمنظمات الدولية حتى يتسنى لها أن تضطلع بدور أكثر فعالية . وتعتزم اليابان ، اقتناعا منها بأن التعاون الدولي عنصر أساسي لحل مشكلة المخدرات والمشاكل الاخرى ، أن تشارك مشاركة نشطة في أنشطة الامم المتحدة في تلك المجالات .

لقد حدثت في الآونة الاخيرة سلسلة من عمليات النزوح من جانب لاجئي القوارب إلى شطآن اليابان ، وفي حين أن اليابان يحدوها أمل صادق في أن تتمكن مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين والوكالات الدولية الاخرى والبلدان المعنية من أن تفعل شيئا لحل هذه المشكلة ، فإنها ستقدم - بقدر ما تستطيع - تعاونها المالي وتسهيلات التوطن وغيرها من أشكال المساعدة التي تتفق مع مواقفها الثابتة .

وبالمثل ، يشكل التعاون الدولي في ميدان الطب مسألة هامة ، إن كان لنا أن نقيم مجتمعا يتمتع فيه الجميع بالصحة والحياة اللائقة . فبفضل جهود منظمة الصحة العالمية وتعاون البلدان جميعا أمكن استئصال مرض الجدري الذي كان آفة تعاني منها البشرية . والآن يوضح انتشار متلازمة نقص المناعة المكتسب على الصعيد العالمي ، مرة أخرى على نحو جلي ، أن التعاون العالمي أمر أساسي للوقاية من الامراض المعدية وعلاجها .

ولقد أثرت اليابان ميدان التكنولوجيا الطبية المتقدمة بمزج معرفتها في علوم الطب الغربي الحديث وخبرتها وعلومها الطبية التقليدية . كما أنها توصلت الى جعل مجتمعها مجتمع يتمتع أعضاؤه بأعلى متوسط للعمر في العالم . وتنوي اليابان الإسهام بمعرفتها التقنية ومعلوماتها وتكنولوجيتها وخبرتها في ميدان العلوم ، في شكل تعاون متعدد الأطراف من خلال منظمة الصحة العالمية ومؤسسة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وغير ذلك من المنظمات المعنية ، وفي شكل جهود ثنائية تعاونية ، بغية تعزيز التعاون في مجالات الصحة العامة كالوقاية من الأوبئة ، والتعليم الصحي ، ونشر الرعاية الصحية الأولية ، فضلا عن الطب السريري والبحوث .

بينما نحن ندخل هذا العصر من التغير الهائل ، من الصواب أن يتغير ، بالمثل ، مدار تركيز أولويات أنشطة الأمم المتحدة . إن هدف الاصلاحات الادارية والمالية المتوخى الآن هو تمكين الأمم المتحدة من أن تجعل نفسها مرة أخرى منظمة أكثر فعالية وقدرة على الاستجابة للتغيرات التي يشهدها المجتمع الدولي ، وذلك بأن تنصرف بعيدا عن المسائل التي فقدت الحاحيتها وتعبئ مواردها البشرية والمالية للتصدي للتحديات العالمية الجديدة . وبفضل الجهود الدؤوبة التي يبذلها الأمين العام وغيره من المسؤولين المعنيين سيصل برنامج الثلاث سنوات للاصلاح الاداري والمالي الى خاتمته في نهاية العام الحالي .

غير أن ذلك لا ينبغي أن يكون نهاية جهودنا طويلة الأجل لجعل الأمم المتحدة أكثر فعالية ومرونة . إذ يتعين على أي منظمة ، تأمل في تجنب الركود واكتساب المرونة والقوة ، أن تواصل الجهد من أجل تحقيق تجديدها الذاتي ، وأعتقد أنه ينبغي لكل الدول الأعضاء أن تقدم دعمها الكامل لهذه الجهود الرامية الى إعادة تنشيط الأمم المتحدة .

لقد بذلت اليابان قصارى جهدها لتجعل من نفسها بلد سلم وحرية تماشيا مع هدفها الوطني الرامي الى اقامة مجتمع دولي يمكن للشعوب في كل مكان أن تعيش فيه في سلم بمنحاة من الخوف والفاقة . ولقد أضاءت لنا الطريق الى ذلك الأمم المتحدة ،

التي لا غنى عنها بكونها المنظمة العالمية حقا الوحيدة لدينا ، إذ سلطت الضوء على المُثُل التي تؤدي الى قيام ذلك المجتمع . إلا أنه ينبغي لنا أن نلاحظ أنه حتى الأمم المتحدة ذاتها اضطرت أحيانا - رغم التوسع في أنشطتها وما حققته من انجازات عديدة في مجالات كالاغاثة الانسانية والانشطة التشغيلية منذ قيامها عام ١٩٤٥ - أن تتراجع عن هذه المثل النبيلة ، بل وبدت أحيانا غير مكترثة أو فاقدة الحول في مواجهة الحالة الدولية الصعبة . ومع ذلك فإن القيمة الحقيقية لأي منظمة أو وكالة تحددها ارادة أعضائها ومواقفهم .

وبهذا المعنى ، تعتبر الأمم المتحدة تعبيرا صادقا عن المجتمع الدولي . إن الذي يحدد كيفية الاستفادة من الأمم المتحدة ، وما إذا كانت المنظمة تقترب من تحقيق مثلها في السلم والرخاء الدوليين أو أنها تجبر على تخفيف مواقفها والتراجع عنها ، هما ارادة دولها الأعضاء وما يتخذونه من مواقف .

وقد أخذت الأمم المتحدة تظهر الآن ، بعد عملية الاستيطان والاصلاحات التي شرعت فيها بمناسبة الذكرى السنوية الأربعين لقيامها ، كما لو كانت تشهد نهضة تتحقق مع اقترابنا من النصف قرن المقبل . وإذا ما ظلت الدول الأعضاء تبذل جهدا متسما بالتصميم من خلال الأمم المتحدة ودأبت على التصدي للتحديات العالمية العاجلة التي تتمثل في تحقيق السلم وإحراز تقدم في نزع السلاح وتوفير الرفاهة المستمرة وحسم مشاكل البيئة وإقامة مجتمع تحترم فيه كرامة الانسان فإنه سيمكن ، عندئذ ، أن تزداد الثقة عالميا في الأمم المتحدة وفي إمكان تحقق الآمال المعقودة على الدور الذي يمكن أن تضطلع به مستقبلا .

إن للأمم المتحدة دورا رئيسيا تقوم به ونحن ، دولها الأعضاء ، نتحمل بمسؤوليات خطيرة ينبغي أن نضطلع بها لضمان استقرار المجتمع الدولي ورفاهته خلال عقد التسعينات . ومنذ أصبحت اليابان عضوا في الأمم المتحدة ظلت تعلق أهمية كبرى على المنظمة التي لا تتزعزع ثقتنا فيها ولا تخبو توقعاتنا لما يمكن أن يتحقق نتيجة لاضطلاعها بالدور الذي يتعين أن تقوم به . إن اليابان ، باعتبارها عضوا مسؤولا في

المجتمع العالمي ومناصرا قويا للنظام الدولي ، قد صممت على أن تبذل قصارى جهدها في اطار الامم المتحدة لإقامة عالم يرفرف عليه السلم والرخاء ومجتمع دولي يكون أكثر عدلا وأكثر استجابة لاحتياجات الانسانية .

السيد أدودو (توغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : السيد الرئيس ، يسعد وفد توغو بوجه خاص انتخابكم بالاجماع لرئاسة أعمال الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة . فإلى جانب خصالكم البارزة كدبلوماسي متمرس في شؤون منظمتنا ، نجد أن الروابط التاريخية التي تتسم بالتعاون المخلص والتضامن الفعال بين نيجيريا وتوغو ، أسباب تدعو وفد توغو الى أن يقدم لكم تأييده وتعاونه الكامل والمخلص وأنتم تضطلعون بمهامكم الجديدة .

واسمحوا لي أن أشيد أيضا بسلفكم السيد دانتي كابوتو ، الذي أدار أعمال الدورة الثالثة والاربعين بمهارة واقتدار وعلى نحو كان موضع الارتياح الكامل لدى وفد توغو . وأود مرة أخرى أن أهنئه على ذلك .

لقد قام السيد خافيير بيريز دي كوييار ، الصادق مع نفسه والوفي لمبادئ الامم المتحدة ومقاصدها ، خلال الدورة الثالثة والاربعين ، بعدد من المبادرات التي عززت من فرص السلم وأعادت المصداقية والفعالية لمنظمتنا العالمية . لذلك ، يسرني غاية السرور أن أعرب مرة أخرى للامين العام عن أحر تهاني حكومة توغو للطريقة التي يتبعها في اضطلاعه بمسؤولياته بدينامية وفعالية وتضامن .

إن المجتمع الدولي ، في ممارسته أنشطته الرامية الى تحقيق نزع السلاح العام والكامل وايجاد آلية تحقق فعالة ، قد عهد بالمسؤولية الرئيسية الى الدولتين العظميين .

وفي ذلك المدار ، يتيح تنفيذ المعاهدة الخاصة بالاسلحة النووية المتوسطة المدى ، كما تتيح المفاوضات الجارية لتخفيض ترسانات الاسلحة الاستراتيجية الى النصف ، والحظر التدريجي على تجارب الاسلحة النووية ، والتعجيل بالمفاوضات الرامية الى ابرام اتفاقية دولية للحظر الكامل على الاسلحة الكيميائية ، المزيد من الفرص للعمل من أجل السلم .

وفي هذا الصدد ، ينبغي تعزيز مراكز الامم المتحدة الاقليمية للسلم ونزع السلاح وجعلها مصادر ثرية لتوفير المعلومات والتدريب لكل من تتوافر لديهم القدرة ، نتيجة للمسؤوليات المسندة اليهم ، على التأثير في صون السلم والامن الدوليين .

وبلدي توغو ، الذي يتشرف باستضافة مركز الامم المتحدة الاقليمي للسلم ونزع السلاح في افريقيا ، يأمل أن يتمكن ذلك المركز من أن يسهم سريعا ، من خلال أنشطته ، في زيادة الثقة بين دول القارة وتعزيز تضافر جهودها الرامية الى تعزيز السلم .

لا يزال السلم ، الذي تحرص عليه منظمتنا ، محفوفا بالمخاطر في مناطق عديدة من آسيا وأمريكا وافريقيا . ففيما يتعلق بآسيا ، ينبغي للاتفاق الذي تسعى للتوصل اليه في اطار المؤتمر الدولي بشأن كمبوديا أن يأخذ في الاعتبار كل تلك الشواغل بغية تأمين الوحدة والمصالحة الوطنية ، اللتين تمثلان أفضل سبيل ممكن لصون الاستقلال والسلامة الاقليمية لذلك البلد الذي طال تمزقه .

وفي هذا الصدد ، تعتبر الاجتماعات الوزارية غير الرسمية في جاكرتا والاجتماعات الدبلوماسية التي جرت في باريس ، في الآونة الاخيرة اسهامات ايجابية في عملية إعادة السلم في كمبوديا .

كما أننا نؤمن أيضا بأن انسحاب القوات الأجنبية والتفاوض المباشر بين الأطراف من شأنهما أن يمهدا الطريق الى ايجاد حل سلمي .

يتطلب التوصل الى تسوية شاملة ودائمة للمسألة الأفغانية أن تبذل جميع أطراف الصراع جهودا مخلصة صوب تهيئة ظروف مواتية لعودة اللاجئين ولتحقيق المصالحة الوطنية لذا ، يجب على البلدان الأربعة الموقعة على اتفاق جنيف أن تعمل سويا للحيلولة دون حدوث تدخل أجنبي جديد يقوض الجهود التي بذلت حتى الآن لوضع حد للأعمال القتالية في ذلك البلد .

لقد أوجد الصراع بين ايران والعراق - لسبب طول مدته واتساع نطاقه ومخاطر انتشاره على نطاق دولي - صدعا عميقا للغاية في أنشطة الأمم المتحدة الرامية الى صيانة السلم والأمن الدوليين . لذلك ، كان من دواعي الغبطة الشديدة أن أفضت المبادرات المشتركة التي قام بها كل من مجلس الأمن والأمين العام الى قبول الدولتين لقرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) . ومن ثم ، لابد من الاستفادة من وقف الأعمال القتالية منذ ٣٠ آب/أغسطس ١٩٨٨ في التوصل الى تسوية عن طريق التفاوض تكون عادلة ومقبولة للجميع .

ولابد من السعي الى تحقيق نفس الهدف في شبه الجزيرة الكورية . لهذا يجب علينا أن نشجع قادة الدولتين على أن يواصلا بلا كلل ، الحوار الذي شرعا فيه لتحديد التدابير التي يجب أن تتخذ لزيادة الثقة بينهما وبلوغ الهدف النهائي المتمثل في إعادة التوحيد السلمي لبلديهما . إذ تبدو لنا إعادة التوحيد هذه - والتي يجب أن تحدد سبلها عن طريق التفاوض - عنصرا أساسيا من عناصر الاستقرار السياسي في تلك المنطقة .

أما في أمريكا الوسطى ، فقد أكدت مبادرات السلم ، ولاسيما خطة أرياس ، التزام دول المنطقة بتسوية الأزمة المستشرية هناك بأنفسها ، دون أي تدخل خارجي . وقد أرسى اتفاقا اسكيبولاس الأساس لبلوغ ذلك الوضع . وقد أوضحت ، على نحو حكيم للغاية . الاتفاقات التي أبرمها في كوستا دل سول وتيلا رؤساء دول أمريكا

الوسطى الخمس فحوى ومضمون السلم في تلك المنطقة والشروط اللازمة له . وكل هذه المبادرات جديرة بالتأييد النشط من قبل منظمتنا .

وفي الصحراء الغربية ، قامت المملكة المغربية وجبهة البوليساريو ، في أعقاب إعلان موافقتهما في ٣٠ آب/أغسطس على الاستفتاء الشعبي الذي اقترحه أمين عام الأمم المتحدة بشأن تقرير المصير للشعب الصحراوي ، بإجراء حوار في هذا السياق نتوقع منه الكثير ، إذ أنه سيعمل ، في المقام الأول ، على تسريع عملية السلم . لذا ، لابد من تركيز كل الجهود على بلوغ هذه الغاية لتحاشي تكرار استئناف الأعمال القتالية على نحو واسع النطاق من شأنه أن ينطوي مرة أخرى على خسائر فادحة في الأرواح .

إن الأزمة المحيقة بالشرق الأوسط منذ بضعة عقود قد شهدت في الأسابيع الأخيرة تطورات أصابتنا جميعا بالقلق وبرهنت على أنه لا يمكن التوصل الى حل قابل للتطبيق دون تسوية المشكلة الفلسطينية التي هي جوهر الصراع الحقيقي ولبه .

لقد اعترفت الحكومة التوغية بالدولة الفلسطينية الجديدة فور إعلانها . وقد أردنا بذلك أن نؤكد من جديد تأييدنا الذي لا يحيد لحق الشعوب في تقرير المصير والحرية والاستقلال .

وفي هذا السياق ، يعد اجراء الحوار بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الأمريكية عنصرا ايجابيا في عملية التسوية الخاصة بالشرق الأوسط . وتعتقد بلادي أنه لابد من بذل كل جهد ممكن لعقد مؤتمر سلم دولي معني بالشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة وبمشاركة كل الأطراف بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، حتى يمكن التوصل ، في أسرع وقت ممكن ، الى تسوية تكفل حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وحق كل شعب من شعوب المنطقة ، بما فيها اسرائيل ، في العيش في سلم داخل حدود آمنة معترف بها دوليا .

علينا اليوم ، أكثر من أي وقت مضى ، أن نتفاهم سويا عن طريق حوار صريح وبناء حتى نتحاشى المعاناة التي لا معنى ولا مبرر لها ، تلك المعاناة التي تتعرض لها شعوب تعيش من يوم الى يوم في مناخ من الخوف والعذاب والموت في الشرق الأوسط .

ولقد ظل لبنان الى وقت قريب المثال الحي على هذه المأساة اليومية وشكل الى حد ما ، انكارا لمقاصد وأهداف منظمتنا . لكن اليوم سكتت قعقعة السلاح ؛ وانتعش الأمل بفضل وساطة الجامعة العربية التي جاءت في حينها وبفضل تعاون أطراف الصراع . وترحب الحكومة التوغية باتفاق وقف اطلاق النار وتود أن تعرب عن الأمل في أن تفضي هذه الخطوة الأولية ، بطريقة خالية من العنف ، الى السلم والاستقرار السياسي الذي لا يمكن بدونهما حل أي من المشاكل التي تواجه هذا الشعب الشجاع بأسلوب ملائم .

إن التطور الأخير للحالة في الجنوب الافريقي ، لاسيما فيما يتعلق بالاستقلال القريب لناميبيا ، يبرر الشعور بقدر معين من التفاؤل .

فأولا ، يتضح على نحو متزايد أن السلم والمصالحة في أنغولا أمران ضروريان للاستقرار في سائر أرجاء المنطقة وضروريان بالمثل أيضا لتعزيز استقلال ناميبيا المرتقب . لذا ، من الضروري أن تتوج الجهود التي بذلها رؤساء الدول الافريقية ، في غبادوليتي وهراري وغيرهما ، لإقرار السلم والمصالحة في أنغولا وكذلك لاستقلال ناميبيا ، تتويجا كاملا بالنجاح .

أما في الجنوب الافريقي ، فإن الغالبية السوداء التي عقدت العزم على أن تكتب بنفسها الصفحات المجيدة في تاريخها ، قد طالبت - من خلال مظاهرات سلمية قوية - بإزالة الفصل العنصري ، وإلغاء القوانين الاستثنائية وإطلاق سراح نلسن مانديلا . وعلى الأمم المحبة للسلم والعدالة أن تصعد ضغطها الاقتصادي والمالي والسياسي على نظام لم يجدّ عليه جديد منذ تولى السيد دي كليرك السلطة اللهم إلا تغير الكلمات لا السياسات . إن غموض اللغة التي يتكلم بها قادة بريتوريا الجدد إنما تبين بجلاء استحالة إحداث اصلاح من أي نوع كان لهذا النظام السخيف القائم على الاجحاف والاحتقار .

وإذ أنتقل الآن الى ناميبيا ، ما من أحد يستطيع أن يقلل من الأخطار المحيقة بالدولة الجديدة ، تلك الدولة التي كانت على مر تاريخ تصفية الاستعمار الطويل هي الدولة الوحيدة التي لها تخم مشترك مع مستعمرها السابق . لهذا لابد من تقديم كل

تأييد ممكن للأمين العام من أجل أن يتخذ كل التدابير اللازمة لضمان إجراء انتخابات حرة ديمقراطية نزيهة تفضي الى الاستقلال الحقيقي لذلك البلد .

لاتزال العلاقات الاقتصادية الدولية حتى اليوم مجحفة اجحافا شديدا بل وتفرض ، بصورة متزايدة ، على الاقتصادات الأضعف قيودا هائلة لا يمكن الفكاك منها . إن البلدان النامية - رغبة منها في توسيع نطاق حوار الشمال والجنوب ، جعلت منظمتنا تصدر وثيقتين أساسيتين الأولى : الإعلان وبرنامج العمل المتعلقان بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد والثانية : ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية .

وكان المقصود بهذين النصين أن يستخدما كاطار عمل ودليل توجيهي في التعاون الاقتصادي الدولي . إلا أنه ، بالرغم من اعتماد الوثيقتين بتوافق آراء مزدوج لم تكونا كافيتين لغرض الاصلاحات الضرورية التي تضمناها على النظام الاقتصادي الدولي . وهكذا ، لم يتسن حتى اليوم التوصل ، بصفة خاصة ، الى تحقيق الأهداف التي حددت لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث .

خلال الثمانينات أسفر انخفاض أسعار السلع الأساسية ، والتردي المستمر لمعدلات التبادل التجاري ، وازدياد الحمائية ، والزيادة الحتمية للمديونية ، والتقلص العام في التدفقات المالية الى البلدان النامية ، عن وضع جعل تلك البلدان تجد أنفسها رهينة حلقة مفرغة يصعب الخروج منها .

في منتصف العقد الحالي ، وصل متوسط الأسعار الحقيقية الأساسية الى أدنى مستوى له منذ الكساد الكبير في الثلاثينات وقد ألحق ذلك التدني في الأسعار العالمية أفدح الضرر ، بشكل خاص ، بالبلدان الافريقية التي تعتمد اعتمادا كبيرا على صادراتها الأولية . وإذ انخفضت أسعار الكاكاو والنحاس والأخشاب والحديد وما الى ذلك في عام ١٩٨٧ - ١٩٨٨ عما كانت عليه في عام ١٩٨٠ بنسبة تجاوزت ٣٠ في المائة ، انخفضت عائدات تلك السلع الأساسية انخفاضا مثيلا في وقت واصلت فيه بلداننا - التي تواجه مطالب اجتماعية وقيودا اقتصادية متزايدة وأكثر الحاحا - التردي في حالة من المديونية المزمنة المنافية للعقل . واليوم ، وقد باتت تلك المديونية الخارجية

تحتل مكان الصدارة بين شواغل الدول فإنها أصبحت تحجب المشاكل الحقيقية للتنمية في العالم الثالث . ومما لا شك فيه ، أنه قد اتخذت مؤخرا تدابير محددة من قبل بعض الدول والمؤسسات لتخفيف عبء الدين عن كواهل عدد من البلدان في العالم الثالث وهو ما نود أن نعرب عن امتناننا العميق بشأنه لتلك البلدان التي قامت ، بروح من التضامن ، بالتنازل كليا أو جزئيا عن الديون العامة التي لها في حالة توغو .

ومع ذلك ، لابد من التأكيد على أن حل أزمة المديونية يتضمن بالضرورة رفع قيمة السلع الأساسية . لأن البلدان النامية ـ ما لم تحصل على أسعار مجزية لسلعها الأساسية ـ ستصل في وقت قصير للغاية الى حالة بالغة الخطورة من انعدام التوازن . من المتحتم أن يفضي الى المديونية المعجّزة التي نأسى لها اليوم كثيرا .

والواقع أنه ما دام تدفق الموارد مستمرا في اتجاه عكسي ، وما دامت التدفقات المالية الخارجية الموجهة الى البلدان الفقيرة في العالم الثالث لم تزد بصورة ملحوظة ، فإن تلك البلدان سيكون مصيرها الركود الاقتصادي والعوز .

وينبغي أن تعبئ البلدان المتقدمة والنامية جهودها في مجالي الفكر والعمل حتى يتسنى لها في ظل روح التضامن الفعال التوصل الى حلول جديدة ، ليس فقط بالنسبة لمشكلة الديون ، وإنما بشكل أكثر تعميما ، لضمان التنفيذ السلمي للتدابير المعتمدة ، أولا ، التدابير التي اعتمدتها الجمعية العامة ، مثل برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، وثانيا ، التدابير التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) والوكالات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة .

ومن الأهمية بمكان أن نعيد النظر الآن في التعاون الاقتصادي الدولي فيما يتعلق بإعادة هيكلة النظام الاقتصادي العالمي على نحو يتسم بالحكمة . ولذلك فإن توغو تعلق أهمية قصوى على حدثين مقبلين ، هما الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية ، ووضع استراتيجية انمائية دولية جديدة لعقد الأمم المتحدة الرابع للتنمية . وسيوفر هذان الحدثان الفرصة لمعالجة حالات الاجحاف في النظام الاقتصادي العالمي والمساعدة على تقسيم تراث البشرية بشكل عادل ومنصف . وسيكون الانفراج الذي نشهده في الوقت الراهن انفراجا هشا غير مستقر اذا لم يتضمن محتوى اقتصاديا خاصا بالبلدان النامية ، أي توفير امكانيات حقيقية وجديدة للتنمية والتقدم .

وبالمثل ، يتعين تعزيز التعاون الدولي في مجال حماية البيئة . وقد تؤدي المحاولات التي تبذل علانية أو خفية لدفن النفايات السامة في افريقيا في نهاية الأمر الى نشر بذور الموت والدمار والبؤس بين شعوبنا . لذلك يتعين علينا أن نوحد جهودنا ونضع نصب أعيننا أن الكفاح للحيلولة دون تدهور البيئة جزء لا يتجزأ من أعمال المجتمع الدولي للنهوض بالنمو الاقتصادي والتنمية .

وبغية إجهاض تلك المناورات الآثمة ، وضعت حكومة توغو في مجال حماية البيئة مدونة تتسم بالصرامة سواء في المعايير التي تحددها والعقوبات التي تنص عليها .

وينبغي مراعاة نفس الصرامة والتشدد فيما يتعلق بانتاج المخدرات والاتجار فيها واستهلاكها - باعتبارها بلاء له آثاره المهلكة في نهاية المطاف على جميع المجتمعات الغنية منها والفقيرة .

وعلى نفس المنوال ، ينبغي أن تدان بشدة أعمال الارهاب التي ترتكب في كل مكان ، سواء كان القائم بها مجموعات منظمة أو أشخاص بمفردهم ، ومكافحتها بلا هوادة . فليس هناك على الاطلاق ما يبرر الخسائر في أرواح الابرياء في سبيل قضايا يمكن معالجتها على نحو أفضل بالحوار البناء والصريح ، حتى إن كان ذلك الحوار صعب المنال .

لقد أصبح التكافل المتزايد بين مختلف الأطراف على المسرح الدولي في الوقت الراهن واقعا لا يمكن تحاشيه على الاطلاق .

وعلى نفس المنوال ، أصبحت التوترات السياسية والفقر والبؤس أكثر شيوعا ، بينما تهدد المصاعب الاقتصادية والاجتماعية والتدهور المستمر للبيئة قدرة الدول على التمتع الكامل بسيادتها الوطنية والدولية وبالتالي تقديم اسهامها الفعّال لإقامة عالم من السلم .

وعلى غرار الصراعات ، تؤدي الكوارث الطبيعية واستنزاف الموارد المالية المرتبطة بالديون الخارجية الضخمة ، الى تقويض استقلال وسيادة الدول على نحو خطير ، وبالتالي تهدِّد أمنها والسلم الدولي .

وخلال العقد الذي شارف على الانتهاء ، شاهدنا عددا من المجالات الرمادية في جهودنا المشتركة من أجل النهوض برفاهية الشعوب واضفاء مدلول حقيقي على مُثُل العدالة والحرية والتضامن . لذلك فمن الاهمية بمكان أن نعمل بقوة لاضفاء الحيوية وطابع الالحاح على مفهوم التضامن الذي يقع في مفترق الطرق بين القيم الاخلاقية والروحية التي يمكن أن توفر لعالمنا أسبابا جديدة للحياة ولاحراز التقدم معا .

وبهذه الطريقة يمكن أن يصبح العقد القادم عقد تجديد ، عقدا ندرك فيه تماما أننا نتشاطر مصيرا مشتركا حتى يواكب القرن الواحد والعشرون عالما أكثر سلما ، وأمنا وأكثر ملاءمة لتحقيق المزيد من الازدهار للجنس البشري في جميع النواحي .

السيد باسيو (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي أن ابدأ حديثي بتهنئتكم على انتخابكم لرئاسة الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة . إن خبرتكم الواسعة في امور الامم المتحدة تجعلكم مؤهلين تأهيلا خاصا لقيادة هذه الجمعية وادارة مداولاتها . وأقدم اليكم أفضل تمنياتي للمهمة الصعبة التي تنتظركم . وأسمحوا لي أيضا أن أعبر عن شكري للرئيس السابق ، السيد دانتي كابوتو ، الذي اضطلع بدوره باقتدار كبير لخدمة هذه الجمعية .

ويسعدني سعادة خاصة أن أشيد بالامين العام . فنحن مدينون له بالكثير لقيادته وحنكته .

وبينما نجتمع هنا للمناقشة السنوية العامة ، تكون كل دولة عضو بحاجة الى التفكير في بعض القضايا الجوهرية . هل تفعل منظمة الامم المتحدة كل ما في وسعها لمواجهة التحديات التي تجابهها ؟ هل نحرز تقدما ؟ هل يمكن أن نقول أن الامم المتحدة تدخل العقد الاخير من هذا القرن بتصميم وثقة بالنفس لها ما يبررها ؟ هل تفعل بلادي كل ما في وسعها لكي تساعد المنظمة الدولية ؟

ويتعين علينا أن نبحث عن أجوبة لهذه الاسئلة في العمل الفعلي للمنظمة ودولها الاعضاء . ومن جانبي ، سأحاول التأكيد على بعض التحديات التي نعتبرها نحن ، في فنلندا ، ذات أهمية خاصة في الوقت الراهن .

يبدو لنا أنه يمكن التعبير عن التحديات الرئيسية في كلمتين هما ، انعدام الامن والفقر . وكلاهما يؤدي الى الخوف والمعاناة . ولا يمكن التصدي لاي منهما بعلاج واحد بمفرده .

لقد أنشئت الامم المتحدة أساسا وقبل كل شيء لكي تحافظ على السلم والامن الدوليين . وفي هذا الصدد ، تمثل السنة الماضية مزيجا من النجاح ومن خيبة الامل . ويشجعنا الحوار رفيع المستوى الذي استمر بين الدول الكبرى . ولقد شهدنا مع الارتياح منجزات ملموسة مثل استمرار التقدم في فك وتدمير الاسلحة النووية متوسطة المدى السوفياتية والامريكية والتحقق من ذلك . وكإحدى الدول المشتركة في عملية مؤتمر الامن والتعاون في اوروبا ، تتابع فنلندا عن كثب وبقدر كبير من الامل الجهود الجديدة الرامية الى تحقيق نزع السلاح التقليدي بصورة جوهرية وفي أوروبا .

وفي الوقت ذاته ، نشعر بالقلق ازاء العنف الذي انفجر ولا يزال في مناطق كثيرة من العالم . فمعظم المشكلات الاساسية مدرجة بالفعل على جدول أعمال الجمعية العامة ، وسوف نعبّر عن آرائنا بشأنها في الوقت المناسب . والآن أود أن أتحدث عن التحديات العالمية .

فيما يتعلق بنزع السلاح على الصعيد العالمي ، ترتبط آمالنا في فنلندا بصفة خاصة بعملية التحضير لاتفاقية الاسلحة الكيميائية . فالارادة السياسية موجودة ، كما اتضح مرة أخرى في المؤتمرات التي عقدت في باريس وفي كانبيرا هذا العام . وخلال العام الحالي ، وكما حدث من قبل ، واصل خبراء فنلندا بحوثهم للمساعدة في وضع الأساليب المناسبة التي يمكن أن تلبي متطلبات التحقُّق المعقدة لاي اتفاقية عالمية شاملة للاسلحة الكيميائية .

ونحن نتوقع بصبر نافد إحراز تقدم في المفاوضات التي طال أمدها ، ونرحب بقوة الدفع التي تلقتها هذه المفاوضات مؤخرا في المحادثات الثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي .

إن الأمن على الصعيد العالمي ، لا بد أن يأخذ في الحسبان عوامل أخرى بالاضافة الى الأسلحة والتهديدات العسكرية . فالأمن يتطلب ثقة في المستقبل ، ولا بد أن تشعر بهذه الثقة الحكومات وشعوبها . والحكومة النيابية التي تحترم حقوق الإنسان ، وبالتالي تتمتع بثقة شعبها ، هي وحدها التي يمكن أن تواجه المستقبل باحساس بالأمن ، وأن تقيم بنجاح علاقات مستقرة مع الحكومات الاخرى . وقد وقعت في الآونة الأخيرة بعض الأحداث المثيرة ، بل والمفجعة ، التي أوضحت أهمية احترام حقوق الإنسان . ونأمل أن تكون قد اكتسبت منها دروس مستفادة .

وتتطلب الثقة في المستقبل أيضا أن يتم التغلب على التحدي العالمي الآخر ، وهو الفقر . وقد لا تكون المعاناة الناشئة عن الفقر واضحة في كل مكان ، ولكن هذا التحدي يتطلب تعاونا عالميا من أجل التنمية . وسوف تجتمع هذه الجمعية في العام المقبل في دورة استثنائية مكرسة للتعاون الاقتصادي الدولي ، وينبغي أن تعتمد على أثرها استراتيجية دولية للتنمية في التسعينات . ويمكن أن تساعد دورة استثنائية ناجحة واستراتيجية واقعية وجديدة في بث روح جديدة في التعاون الاقتصادي الدولي .

وينبغي التأكيد في عملية التحضير لاستراتيجية التنمية وللدورة الاستثنائية على تنمية الموارد البشرية بكل أشكالها ، بما في ذلك الاعتراف بقطاع خاص ناجح متوازن مع قطاع عام فعال . وفي هذا السياق ينبغي أن ينسق التمويل الذي يتولد من موارد وطنية أو دولية تنسيقا جيدا . وتتطلب الاستثمارات الضرورية في البلدان النامية زيادة في التمويل الداخلي والخارجي .

وقد أدى عبء الديون الى نقل للموارد من البلدان النامية بمبالغ تجاوزت في العام الماضي ٥٠ بليونا من دولارات الولايات المتحدة . وهو اتجاه ينبغي أن يُعكس ، مما يتطلب التوصل الى حل سياسي يتضمن وضع استراتيجية عملية لمواجهة مشكلة الديون .

ولا يجوز للمجتمع الدولي أن يغفل عبء الديون في الدورة الاستثنائية المقبلة للجمعية العامة وفي الاستراتيجية الإنمائية الدولية الجديدة ، ومن الأهمية بمكان بالنسبة للجهود الرامية الى عكس اتجاه نقل الموارد من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة أن يتحقق في جميع البلدان هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لمساعدات للتنمية . وفنلندا من جانبها ستصل في هذا العام الى هذا الرقم المستهدف الذي حددته الجمعية العامة .

وينبغي أن تستجيب مؤسسات الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي للمهام التي ستحدد في استراتيجية التسعينات ، مما يعزز دور المنظمة العالمية . وترى حكومة فنلندا أن الأمين العام له دور كبير في التقدم بمقترحات محددة لتحسين فعالية المنظمة في هذين الميدانين ، ومن شأن ذلك أيضا أن يساعد الحكومات في الاتفاق على المجالات التي ينبغي أن تتركز فيها أنشطة الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي . وأود اليوم أن أبرز قضيتين أرى أنه ينبغي أن يكون لهما مكان بارز في هذا الميدان . فالتنمية لا يمكن أن تكون مستمرة إذا استمر نمو السكان في العالم بالمعدل الحالي . والتنمية لن تستمر إذا استمر استنزاف الموارد الطبيعية بالمعدل الحالي . وهناك وعي متزايد بهذه المشكلات في كل أنحاء العالم . ويتمثل ذلك باطراد في عمل الأمم المتحدة ، وقد أسفر عن عدد من التدابير الايجابية ، وما زلنا بحاجة الى المزيد .

ووفقا للتقديرات الحديثة للأمم المتحدة ، فإن عدد سكان العالم يمكن أن يستقر في القرن الحادي والعشرين عند مستوى من ١٠ الى ١١ بليون نسمة . ومن شأن استقرار عدد السكان في وقت مبكّر أن يسهل بطبيعة الحال النضال ضد الفقر . وللوصول الى هذا الهدف ينبغي أن تتابع بقوة السياسات السكانية الحازمة التي تترجم الى خطط قومية للسكان كما هو وارد في خطة العمل العالمية في مجال السكان .

وفيما يتعلق بحماية البيئة ، لا توجد مشكلة أصبحت في الآونة الأخيرة بهذا الوضوح وتحظى بهذا النطاق الواسع من الاعتراف كمشكلة التغير في المناخ . وتتأثر

البلدان الصناعية والبلدان النامية على حد سواء على نحو مباشر باستنزاف طبقة الأوزون عن طريق زيادة انبعاث ثاني اكسيد الكربون الذي يؤدي الى حدوث ما يسمى بتأثير الاحتباس الحراري على مناخ الأرض ، وعن طريق زيادة وجود مواد في الجو تؤدي الى سقوط الأمطار الحمضية وتمثل خطرا مباشرا على الصحة .

ولهذا ليس من المستغرب أن نشهد نشاطا دوليا متزايدا في هذا الميدان . وقد اتخذت مبادرات عديدة من أجل البدء في عمل دولي متضافر لمكافحة تلوث الجو بكل جوانبه ، بما في ذلك التغير في المناخ . وفي رأينا أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يعتمد استراتيجيات وسياسات فعالة بأسرع ما يمكن في جميع المجالات المتصلة بالبيئة ، وهي مهمة كبرى تتطلب جهودا متضافرة تقوم بها الجمعية العامة ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة وغيرها من الوكالات . فالمشكلات البيئية ذات طابع عالمي ، وينبغي تنسيق أية أنشطة جديدة مع الاجراءات الجارية بالفعل ومع الاجراءات التي ترسخت عن طريق إبرام المعاهدات . ولا بد للجمعية العامة أن تضطلع بدور أساسي في هذا المجال .

ومنذ خمسة شهور ، استضافت فنلندا مؤتمرا للدول الأطراف في اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون وبروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد التي تستنزف طبقة الأوزون . وقد تبيّن هذا العام أن هذين الصكين اللذين أبرما في عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٧ على التوالي لم يعودا كافيين على ضوء التقدم الأخير في المعرفة . وقد وافق ممثلو أكثر من ٨٠ دولة في هذا المؤتمر بالإجماع على إعلان هلسنكي بشأن حماية طبقة الأوزون ، وهو يتضمن مهمة طموحة للقضاء التدريجي على استخدام مركبات كلوريد الكربون الفلورية التي تؤدي الى استنزاف طبقة الأوزون قضاء تاما في موعد غايته عام ٢٠٠٠ ، أو قبل ذلك إذا أمكن ، والقضاء أيضا على المواد الأخرى المسببة لاستنزاف الأوزون بأسرع ما يمكن . ونحن نتوقع أن يتحول هذا التعهد الى قرار ملزم قانونا في اجتماع العام المقبل لأطراف بروتوكول مونتريال . وينبغي أيضا اتخاذ تدابير مناسبة لجعل البدائل السليمة بيئيا متاحة على نطاق واسع للبلدان النامية وبأسرع ما يمكن .

وفي مجال حماية البيئة ، غالبا ما توجد المشكلات النمطية التي تعاني منها البلدان الصناعية في المراكز الحضرية الكبرى في البلدان النامية أيضا . والمشكلات التي أصبحت مألوفة في كثير من البلدان النامية مثل تآكل التربة وتدمير الغابات - هي تكرار للأخطاء التي ارتكبتها بالفعل أجيال سابقة ، وكان ذلك في أوروبا على الأخص .

ولهذا يمكننا جميعا أن نتعلم من بعضنا البعض . فهناك معلومات متوافرة عن البيئة وحمايتها ، وعن الأخطار السابقة . والمعرفة المتاحة يجب أن تطبق وأن تتحول الى برامج عملية ، وليس ذلك على صعيد الاستراتيجيات العالمية فحسب بل أيضا على صعيد التنمية الاقليمية والوطنية والمحلية .

وفي برامجنا الخاصة للتعاون الإنمائي ، أكدنا في فنلندا على أنشطة مثل إعادة تشجير الغابات ، وهي الأنشطة التي نعتقد أن لدينا فيها بعض الخبرة . وفي رأينا أن إعادة تشجير الغابات موضوع عاجل للمساعدة على وقف تآكل التربة ، ومواجهة تأثير الدفيئة ، وكذلك موازنة قطع الأشجار للوقود وللحاجات الإنسانية الاخرى على نحو مستمر . وفي هذا الصدد ، فإن تطوير موارد جديدة ومتجددة للطاقة يعتبر أمرا بالغ الأهمية .

وعلى نطاق أوسع ، فإننا نتطلع الى مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي سيعقد في عام ١٩٩٢ . ونرى أنه ربما يكون أهم جهد مشترك على البشرية أن تضطلع به خلال الجزء المتبقي من هذا القرن . وهذه الدورة من دورات الجمعية العامة مطالبة باتخاذ قرارات هامة للتحضير لهذا المؤتمر . وفي هذا المجال ، وكذلك في كل أنشطتنا لمواجهة مشكلات البيئة ، فإننا نؤكد في فنلندا بقوة على ضرورة دعم البلدان النامية لضمان أن تكون تنميتها سليمة من الناحية البيئية .

ولا بد وأن تتحمل البلدان المصنعة جانبا كبيرا من العبء ، وبصفة خاصة تمويل البحوث وتطبيق التكنولوجيات الجديدة السليمة بيئيا ، ونحن نقبل نصيبنا من هذا العبء ، مدركين بطبيعة الحال أن كل الدول لا بد أن تشارك في هذه الجهود تبعا لقدراتها . وحيث أن الاهتمام بالبيئة اهتمام عالمي ، ينبغي في رأينا أن يكون هذا الاهتمام حافزا جديدا لكل الدول بغير استثناء للاشتراك بنشاط في التعاون الدولي من أجل تنمية قابلة للاستمرار وسليمة من الناحية البيئية .

ونعتقد أيضا أن الوقت مناسب لإعداد اصلاحات هيكلية تجعل منظمة الامم المتحدة أكثر استجابة لمشكلات حماية البيئة . وحكومتي تنظر بعقل مفتوح في مختلف الافكار

التي نوقشت . ونجد من الطبيعي أن تتخذ الجمعية في دورتها هذه قرارات تضمن لمسائل البيئة مكانا دائما وبارزا في هيكل المنظمة .

ومن بين أنشطة الأمم المتحدة التي اكتسبت بحق أهمية خاصة خلال هذا العام قضية صيانة السلم . وتعتبر فنلندا في الوقت الراهن ، أكبر مساهم بالافراد في قوات الأمم المتحدة لصيانة السلم . ويبلغ اجمالي هذه القوات ما يقرب من ٠٠٠ ١٥ جندي ويبلغ عدد الموظفين الفنلنديين الآخرين ٠٠٠ ٢ تقريبا . وبالتالي فإننا في فنلندا نشارك بارتياح خاص في الزهو الذي شعرت به هذه الجمعية عندما منحت جائزة نوبل للسلام الأخيرة لقوات الأمم المتحدة لصيانة السلم . وقد اتخذت فنلندا في هذه السنة ، بالتعاون مع البلدان الشمالية الأخرى ، خطوات لتشاطر غيرها من الدول المعنية تجاربها المتعلقة بتدريب وإعداد الكتائب الوطنية لمهام صيانة السلم .

ونحن نشعر بالارتياح أيضا ازاء إعادة تنشيط اللجنة الخاصة المعنية بعمليات صيانة السلم . وقد تكاثرت التجارب المتراكمة في هذا الميدان بحيث آن الأوان للقيام بعملية استعراض شامل لكل المقترحات العملية الكفيلة بتعزيز دور الأمم المتحدة في صيانة السلم .

وأود في هذا الصدد أن أؤكد على أهمية ايجاد حل دائم للصعوبات المالية التي لا تزال تؤثر على العمليات الحالية لصيانة السلم ، والتي تضعف على نحو غير مباشر الأساس المالي للمنظمة كلها . وإن فكرة ايجاد احتياطيات مالية كافية لصيانة السلم وصنعه ، وبصفة خاصة في المرحلة الأولى من العمليات ، التي عرضها سلفي في خطابه أمام الجمعية العامة في السنة الماضية ، قد حظيت بالتأييد في عدد من الأوساط . وألاحظ بصفة خاصة أن الأمين العام أشار في تقريره الى الجمعية العامة الى إمكانية إنشاء صندوق احتياطي خاص لصيانة السلم ، تدعمه جميع الدول الأعضاء . ونأمل أن تنفذ هذه الفكرة عمليا في القريب العاجل مع الاحترام الكامل لمبدأ المسؤولية الجماعية . وفي رأينا أن الشرط الأول ، هو أن تقبل الدول الأعضاء مبدأ تمويل كل العمليات دون استثناء من خلال اشتراكاتها العادية ، وأن تدفع كل أنصبتها المقررة بالكامل وفي الوقت المحدد .

والعامل الرئيسي الذي يفسر الزيادة الأخيرة في مشاركة الأفراد الفنلنديين في قوات الأمم المتحدة لصيانة السلم هو وزع كتيبة كبيرة مع فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال في ناميبيا . كما أضيف عدد كبير من الجنود المتطوعين للكتيبتين الفنلنديتين والوحدات الأصغر التي تخدم بالفعل في الشرق الأوسط وفي أماكن أخرى .

وناميبيا محل اختبار كبير للأمم المتحدة . فإن العمليات الأولى لفريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) بشأن استقلال ناميبيا كانت صعبة ومضنية بأكثر مما كان متوقعا . ولا يزال من السابق لأوانه أن نستخلص نتائج من عملية الانتقال الى الاستقلال برمتها ، ولكننا نعتقد أن البرنامج قد أعيد الى الطريق السوي بفضل الجهود المستمرة التي يبذلها الأمين العام والأداء الكفء لأفراد فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال . وبطبيعة الحال ، لا تزال هناك مشكلات كثيرة ينبغي حلها وتتطلب اهتمامنا المستمر . ونحن نتطلع في ثقة الى تلك اللحظة التي يمكننا فيها أن نرحب بناميبيا المستقلة بين ظهرانينا كدولة عضو في الأمم المتحدة . وستكون ناميبيا ، بالنسبة لفنلندا ، شريكا هاما في التعاون الإنمائي .

ولا تزال الحالة في الشرق الأوسط تمثل تهديدا مستمرا للأمن الدولي . وتتضح في كل يوم تقريبا أخطار عدم قيام السلام في المنطقة ولا تزال اجراءات القمع مستمرة في الأراضي التي تحتلها اسرائيل على نحو غير مشروع . ولم تتوقف دورة العنف . وتثير حالة الاضطراب المزعجة في لبنان القلق العميق . ولا بد أن تكون هناك وسيلة لإنهاء معاناة الشعب اللبناني من خلال الجهود المشتركة للبنانيين أنفسهم وجامعة الدول العربية والمجتمع الدولي .

وهناك حاجة ملحة لتمهيد الطريق لعقد مؤتمر دولي للسلام ، بل وللوصول الى تسوية شاملة في الشرق الأوسط . وهناك اعتراف يكاد يكون عالميا بالمبادئ الأساسية لهذه التسوية . فلا بد من الاعتراف بحق كل دول المنطقة في العيش داخل حدود آمنة ومعترف بها ، وكذلك حق الفلسطينيين في تقرير المصير الوطني . ويمكن للانتخابات

الديمقراطية في الأراضي المحتلة أن تسهل هذه العملية . واذا تمت مراقبة هذه الانتخابات على نحو سليم وجرت في اطار جهد متسق ، فإنها يمكن أن تصبح حلقة في عملية تؤدي الى تسوية شاملة ، وستضيع قوة الدفع لإيجاد حل لهذا الصراع الذي طال مداه اذا لم تبذل الجهود في كل السبل الممكنة بقوة وبعقل متفتح . وفي هذا الصدد ، نرحب بالاقتراحات التي قدمها الرئيس مبارك ، رئيس جمهورية مصر ، اذ أنها اقتراحات تستحق البحث الجاد .

لقد أثبتت الأمم المتحدة بجلاء أهميتها وعززت دورها بوصفها محفلا للعمل الدولي المنسق . ولكن بامكان المنظمة العالمية ودولها الأعضاء أن تفعل المزيد . والمشاكل العالمية الخطيرة تتطلب حلولا عالمية عاجلة والأمم المتحدة التي استعادت قوتها هي وحدها التي تستطيع الاستجابة للتحديات التي سيواجهها العالم لا محالة في التسعينات وما وراءها . فلنوحد قوانا لنجعل الأمم المتحدة قادرة على مواجهة هذه التحديات .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أعرب عن تقديري العميق والمخلص للدول الأعضاء التي قررت مقاومة اغراء تقديم التهاني في قاعة الجمعية العامة . وآمل أن أتمكن من مواصلة الاعتماد على تفهمكم وتعاونكم في هذا المجال ، وتفهّم وتعاون بقية أعضاء الجمعية العامة .

السيد كلارك (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، في ضوء ملاحظتكم أشعر بشيء من الخجل ، ولكنني أود أن أعرب لكم عن التهاني والأمنيات الطيبة بمناسبة توليكم مسؤولياتكم الهامة بوصفكم رئيسا للدورة الحالية للجمعية العامة . فما جلبتموه من حكمة وتفهم الى هذا المنصب يتناسب تماما مع هذه الأوقات التاريخية . وإنني واثق أيضا من أنكم ستضيفون الى الإرث العظيم الذي تركه سلفكم وصديقي الحميم ، دانتي كوبوتو .

وقبل أن أبدأ في ملاحظاتي الاساسية ، أود أن أعلّق على تطورين محددين لهما أهمية بالنسبة للأمم المتحدة . الأول هو تطبيق التكنولوجيا الحديثة على التحدي المتعلق بصيانة السلم . ففي نيسان/ابريل من هذا العام ، انتهت كندا من اجراء دراسة شاملة كان هدفها استكشاف فائدة جميع أشكال المراقبة الجوية بالنسبة لمهام صيانة السلم المطروحة حاليا على المجتمع الدولي . وكان ما توصلت اليه هذه الدراسة أن هذه التكنولوجيات الفوقية - من التوابع أو المحمولة جوا - يمكن أن تزيد بصورة كبيرة فعالية عمليات صيانة السلم ومساعي التحقق المتصلة بها . وسوف تقدم هذه الدراسة الى الأمم المتحدة لتبحثها .

وفي اعتقادي أن هذه الدراسة تعد تطورا هاما على الصعيد الرمزي وبوصفها انجازا في حد ذاتها . فهي نوع من العمل الملموس العملي اللازم لتمكين الامم المتحدة من القيام بمسؤولياتها المتزايدة باستمرار عن صيانة السلم بفعالية أكبر . كما أنها ترمز الى واحد من الاهداف الاساسية لهذه المنظمة : التوفيق بين معجزات التكنولوجيا الحديثة ومهام صنع السلام لا صنع الحرب .

والتطور الثاني الذي أود أن أعقّب عليه هو استعداد كندا ، اذا طلب منها ذلك ، لاستكمال وجود الامم المتحدة في ناميبيا بارسال قوات شرطة مدربة ولها اعتبارها . وقد أيدت كندا بحماس الفكرة القائلة بإنه ينبغي للدول أن تساعد على تلبية الاحتياجات العاجلة من الشرطة المحترفة في ناميبيا . ونحن على استعداد لارسال أفراد من قواتنا الوطنية ، الشرطة الخيالة الكندية الملكية ، التي قامت بدور حاسم وبنّاء في تاريخنا* .

لقد كانت هذه القوات بالفعل أول قوة لصيانة السلم في كندا . ففي عام ١٨٧٤ ، وفي احدى العمليات التي جعلتنا دولة على امتداد القارة ، قطعت شرطة الخيالة المختصة بالشمال الغربي ٠٠٠ ١ ميل في اتجاه الغرب لترسي بوجودها حكم القانون في الغرب الكندي . وبفضلها ساد النظام لا القوة ، وكسبت بمسلكها احتراما دام لغاية اليوم ، وجعلها من بين أكثر قوات الشرطة في العالم اثارة للاعجاب . وهي لن تحمل معها الى ناميبيا خبراتها فحسب بل أيضا سمعتها بوصفها حامية السلام .

وسوف تكون هذه المرة الاولى في التاريخ الكندي التي تضطلع فيها الشرطة الخيالة الكندية الملكية بمثل هذا الدور . واستعدادا لأداء هذه المهمة طلب مفوضها ١٠٠ متطوع ، واستجاب لهذه الدعوة حتى الآن ٠٠٠ ٣ من مجموع القوة البالغ عددها أكثر من ٠٠٠ ١٤ فرد . وفي اعتقادنا أن الخيالة الكنديين الذين جلبوا قَبل أكثر من قرن مضى الاحترام الشامل للقانون والنظام في الغرب الكندي يمكنهم أن يوسعوا هذا التقليد ليشمل ناميبيا ، هذا البلد الجديد الذي بلغ أخيرا سن الرشد .

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد صلاح (غامبيا) .

وهذه فترة لا سابقة لها في الشؤون العالمية ، وهي فترة حافلة بالتحديات . فهناك ، من ناحية ، تقدم حقيقي في مشاكل كانت تبدو قبل فترة وجيزة مستعصية . وينطبق هذا على الجنوب الافريقي ، وعلى الهند الصينية ، وعلى أجزاء من الشرق الأوسط ، وعلى العلاقات بين الشرق والغرب في المقام الاول .

وفي الوقت ذاته ، أصبح الاحساس بالأزمات أكثر حدة . فمناخنا يتغير ، ويأتي بالجفاف أو الطوفان أو التهديدات الاخرى لبقائنا . وتظهر أمراض جديدة . وتتيح التكنولوجيات الجديدة انتشار أكثر الأسلحة فتكا . ويصبح الارهاب أكثر انتشارا . والشيء المشترك بين هذه المشاكل هو أنه لا يمكن أن تحلها أية دولة بمفردها ، ولا أية مجموعة من الدول القوية مجتمعة .

لقد افترضنا في الماضي أن العالم يمكن أن ينجو من تجاوزات الانسان مهما عظمت . أما الآن في عصر قنابل الحقائب ، ووباء الايدز ، والفجوات في طبقة الأوزون ، أصبح هناك شك في مجرد تلك القدرة على البقاء . هناك شك ، ولكن ليس هناك يأس بل هناك نقيضه . وما تتسم به هذه الفترة في الشؤون العالمية هو النشاط والروح العملية ، وهما تؤتيان نتائج مدهشة ، وهما تلتقيان هنا في الأمم المتحدة .

إننا على أعتاب حقبة يتعين فيها ألّا تبقى كلمات ميثاق الأمم المتحدة أهدافا نتطلع اليها ، بل يجب أن تصبح وصفا لأعمالنا المشتركة . ولا يجوز أن تبقى عبارة "الأمم المتحدة" مجرد أسم لمنظمتنا ؛ بل يجب أن تصبح تعبيرا عن هدفنا المشترك .

فمن يستطيع اليوم أن يتخيل حربا نووية يوجد فيها فائز وخاسر ؟ من يستطيع أن يتخيل حربا تقليدية في أوروبا لا تفنى فيها الغنيمة ؟ من يستطيع أن يضع حلا لأزمة الديون لا تنطوي على التوفيق ؟ من يستطيع أن يتنبأ ببيئة عالمية أنظف دون تعاون دولي وعمل مشترك ؟ ومن يستطيع أن يتخيل حلا للعديد من الأزمات في العالم النامي دون حوار حكيم ومثمر مع العالم المتقدم النمو ؟ .

في الماضي كان المتمسكون بالانفرادية يوصفون بالواقعية ، وكان أنصار التعاون يطلق عليهم لقب المثاليين . وأقول إن العكس هي الصحيح الآن فالتعاون هو الآن الواقعية الجديدة ، والنزعة العملية في الطريق الى التقدم .

لقد أنجزت أشياء كثيرة في الأشهر والسنوات الأخيرة ؛ ولا يزال أمامنا الكثير . ففي اطار العلاقات بين الشرق والغرب يوجد استعداد جديد للتخلي عن الربط العقيم بين الموضوعات ، وسعي الى ايجاد حلول للمشاكل المعقدة حتى اذا بقيت المجالات الأخرى موضع خلاف . وقد أدى هذا الموقف الطيب الى احياء هذه المؤسسة ، وحمل الأمل الى العديد من الصراعات والمناطق في العالم . ونحن نحث على استمراره .

لقد أصبح تحديد الأسلحة يتسم الآن بالتوفيق الحقيقي والأخذ والعطاء . والمشاكل التي تكون خطيرة حقا هي التي تعالج أولا . وتحظى بالأولوية المجالات التي يخشى أن يكون السبق فيها للتكنولوجيا على السياسة ، وتجري أخيرا معالجة الخلل في القوات التقليدية بصورة مباشرة .

وترحب كندا ترحيبا حارا بالتقدم الكبير الذي أحرزته الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في الأيام الأخيرة بشأن مجموعة مختلفة من المسائل الأساسية . وبوجه خاص ، فإن التقدم نحو التخلي عن الربط بين بحوث الدفاع الاستراتيجي والتقدم في تحديد الأسلحة يعد تطورا ايجابيا للغاية .

وذلك هو الحال أيضا بالنسبة للتقدم المحرز بشأن القضاء على الاسلحة الكيميائية ، بما في ذلك تبادل المعلومات عن المخزونات . ونحن نرحب ترحيبا قويا بما عرضه الرئيس بوش من خفض المخزونات الى أقل من نسبة ٢٠ في المائة من مستوياتها الحالية ، بينما تستمر الجهود المبذولة في جنيف للتفاوض بشأن اتفاقية الاسلحة الكيميائية .

كما أن كندا تؤيد ما اتفقت عليه الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي من استكشاف إمكانية وضع ترتيب للأجواء المفتوحة بين منظمة حلف شمال الاطلسي وحلف وارسو . ومن شأن هذا الترتيب أن يكون جسورا رغم بساطته ، وكفيلا بفتح سبل جديدة تأتي في أعقابه ، إذ يمكن الاتفاق على أنه يمكن لطائرات كل عضو من أعضاء الحلفين أن تدخل المجال الجوي للحلف الآخر دون أي قيد غير ما تفرضه القواعد الاساسية لنظام السلامة الجوية . وهذا من شأنه أن يزيد من اطمئنان كل عضو الى أن الانشطة العسكرية ليست تحضيرا لهجمة مباغتة .

ومنذ البداية عملنا على حث الولايات المتحدة على السير قدما في هذا الاقتراح الشجاع ، وأن تجعله ترتيبا بين الحلفين ، فالاتفاق بشأن فتح الاجواء من شأنه أن يصبح رمزا للعلاقة الجديدة بين الشرق والغرب . إنه سيبني الثقة وسيكون كأداة مفيدة للتحق من الاتفاقات الاخرى ، بما في ذلك الاتفاق المتوقع في نهاية المطاف بشأن القوات التقليدية في اوروبا .

ونحن على استعداد للمضي الى ما هو أبعد من التأييد المعنوي . ففي يوم الاحد ، وبعد مشاورات بين منظمة حلف شمال الاطلسي وحلف وارسو ، أعلن رئيس الوزراء مولروني عرض كندا باستضافة مؤتمر بين الحلفين في موعد مبكر لا يتجاوز تشرين الثاني/نوفمبر ، بغية استكشاف إمكانيات إبرام اتفاق رسمي بشأن الاجواء المفتوحة .

وهناك أهمية قصوى لتعميق وتوسيع العلاقات بين الشرق والغرب . فالهيكل الثابت للسلم لا يمكن أن يدوم إذا كانت ركيزتها الوحيدة هي الاتفاق على تحديد الاسلحة ، أيا كان مدى هذا الاتفاق . فالسلم الدائم يتطلب التفاهم والاحساس بالمشاكل المشتركة والمصلحة المتبادلة في المستقبل . وهو يتطلب قبل كل شيء شعور كل طرف بأن

بقاء الطرف الآخر هو أمر في مصلحته . والمطلوب هو اتفاق لا على تجنب نشوب الحرب فحسب وإنما على مزايا السلام . وبالتالي فإننا نرحب بتوسيع الحوار بشأن المسائل الاقليمية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية ونشجع هذا الحوار .

ولهذا السبب أيدت كندا تأييدا قويا توسيع ميدان نشاط منظمة حلف شمال الاطلسي للسعي على نحو أكثر حيوية لتحقيق ولاية التحالف لإجراء حوار سياسي واجتماعي . وقد اعتمد في هذا الصدد ، أثناء آخر قمة عقدتها منظمة حلف شمال الاطلسي ، اقتراح تقدمت به كندا لمساعدة الشباب من القادة السياسيين على تعلم أساليب تطبيق الديمقراطية . وثمة حاجة الى مزيد من هذا النوع من المبادرات .

إن التقدم المحرز في العلاقات بين الشرق والغرب يدين بالكثير الى نسمات التغيير المنعشة التي تجتاح اوروبا الشرقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . فالايديولوجية تفسح الطريق للروح التوفيقية . وأصبحت الحكومات تدرك أن الأساليب القديمة لم تعد صالحة ، وأن هناك حاجة لاستراتيجيات جديدة ، وأنه يمكن تعلم دروس من الخارج ، وأن التعاون في المجال الاقتصادي والاجتماعي ليس اعترافا بالهزيمة بل هو وصفة للنجاح .

وتأييد كندا للتغييرات الجارية في الشرق هو تأييد قاطع . فيجب ألا يكون هناك تراجع ، وهذا يتطلب سعة أفق في الغرب بشأن السبل العملية التي من شأنها أن تعزز عملية الاصلاح والتحرر المشهودة .

إن التحول في الكتلة الشرقية وفي أمكنة أخرى في أرجاء العالم ، صوب الديمقراطية وزيادة الاعتماد على السوق ، يعد انتصارا للواقعية وللروح العملية والشمولية تتلاشى لا لأنها تعتبر في نظر رعاياها خطأ بل لأنها لم تنجح في التطبيق ؛ فهي لا تحقق ما كانوا يتوقعونه منها .

والديمقراطية ليست مجرد مجموعة قيم ؛ بل هي أيضا إقرار بأنه لا يمكن احتكار الحقيقة ، وبأن مختلف المجموعات في مختلف الاوقات قد تكون لديها حلول مختلفة للمشاكل المختلفة . إنها السياسة ذات النزعة العملية . وهي ناجحة في التطبيق ، وتؤدي المطلوب منها . والسوق الحرة ليست مجرد وسيلة معينة لتنظيم

الاقتصاد . بل هي إطار يمكن الفرد من العمل على أساس مزاياه وجهوده وإمكاناته . وهي تتمشى مع الطبيعة البشرية . إنها اقتصاديات النزعة العملية . وهي ناجحة في التطبيق ، وتؤدي المطلوب منها . ولهذا ترحب كندا بموجة انتشار الديمقراطية والتحول الى الاعتماد على السوق ، وهي الموجة الواضحة في أنحاء المعمورة . وعلى هذا الاتجاه يرتكز الأمل في تحقق الاستقرار الاجتماعي . وهذا الاستقرار هو الأساس الراسخ للسلم الدولي .

لقد شهدت الشهور الماضية تقدما ملحوظا بشأن العديد من الصراعات الاقليمية التي تمثل تهديدا خطيرا للاستقرار العالمي وسببت لضحاياها أحزانا يعجز عنها الوصف . فالانسحاب السوفياتي من افغانستان ، والتسوية في أنغولا وناميبيا ووقف إطلاق النار بين ايران والعراق ، والتقدم الواضح المحرز في امريكا الوسطى : كلها تدل على استعداد جديد للتوفيق . كما أنها دليل على الدور الحاسم الذي تضطلع به المنظمة وأمينها العام سعيا الى إقرار النظام في العالم . ولايزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به . فهناك فرق بين غياب الحرب ووجود السلم . ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل بذل كل ما في وسعه لكفالة أن تتحرك العمليات الجارية الآن في تلك المناطق المضطربة ، فتتحول من الهدنة الى التسوية ومن التباعد الى التقارب .

ونعتقد أن من المهم بصفة خاصة استمرار ممارسة الضغط لمناهضة الفصل العنصري . وهناك أسباب حقيقية تدعو الى التشجيع . فلقد وعد الرئيس دي كليرك بالاصلاح وأبدى مرونة وسعة أفق . ولقد أظهر المؤتمر الوطني الافريقي شجاعة وبصيرة في تهيؤه للمشاركة في مفاوضات حقيقية . والمظاهرات الشعبية التي قامت في جنوب افريقيا ، وتسامح السلطات إزاءها ، يجسدان إرادة شعبية تتخطى حاجز اللون . إن الاهتمام الدولي واستخدام الجزاءات أو التهديد باستخدامها قد أسهما في هذا المناخ ، ويجب ألا يخف الضغط حتى يتم القيام باصلاح رئيسي .

(تكلم بالفرنسية)

في كل يوم يموت الأطفال من الجوع ويقتل البالغون من جراء استمرار التهاب الصراعات القديمة الناشئة عن الكراهية والطمع ، والتي تسرق من الأجيال المقبلة مستقبلها وتدنس الحضارات القديمة .

إن الدماء في لبنان لاتزال تسفك في صراع مأساوي لبسط السيطرة على هذه الأرض التي كانت ذات يوم أرضا كريمة ، والتي يدمرها الآن الذين سيصبحون حكامها . ونحن نجدد مطالبتنا بانسحاب جميع القوات الأجنبية من لبنان ، ونكرر تأييدنا القوي للجهود التي تبذلها اللجنة الثلاثية التابعة لجامعة الدول العربية .

وفي الشرق الأوسط هناك حاجة ماسة الى الثقة والحوار . ونؤيد اقتراحات اسرائيل الداعية الى إجراء انتخابات مباشرة في الاراضي المحتلة . ونرحب بالاعتدال الواضح في مواقف منظمة التحرير الفلسطينية . ولكن لاتزال هناك حاجة الى الكثير من بناء الثقة من جانب الطرفين إذا ما أريد أن تترجم هذه المبادرات الأولية الى عملية سلام ذات مغزى في تلك المنطقة المضطربة التي خربتها الحرب . وكندا ترحب بالخطة البارعة المؤلفة من ١٠ نقاط التي طرحها الرئيس مبارك كسبيل للخروج من المأزق الحالي .

وفي كمبوديا ، لم ينجح المؤتمر الدولي المعقود مؤخرا في باريس في تحقيق اتفاق بسبب العديد من أوجه الاختلاف القائمة بين الطرفين . ومن المأمول أن يمكن التوفيق في المستقبل قبل أن يلم بتلك الأرض صراع دموي آخر . غير انني أعتقد أن مؤتمر باريس حقق نتيجة إيجابية : فلقد وضع المسألة بصورة أكيدة على جدول الأعمال الدولي ، وحدد آليات المراقبة الدولية وعمليات إعادة البناء التي يمكن الاضطلاع بها عندما يتم التوصل الى التسوية .

(واصل الكلام بالانكليزية)

أما وقد تمت السيطرة على بعض الصراعات الإقليمية ، فإن أداة الأمم المتحدة الفريدة والهامة لصيانة السلم كان لها دورها الهام في ذلك . وفي الوقت ذاته تطرح اقتراحات عملية ومرحب بها من أجل تحسين العمليات وتمويلها . وكندا تؤيد نداء الأمين العام بأن يكون لعمليات صيانة السلم أساس تمويلي رشيد ومكفول . فقد أصبحت عمليات صيانة السلم على جانب من الأهمية بالنسبة لرسالة الأمم المتحدة لا يجوز معها أن تخضع للإحسان أو للأهواء .

وكان من المهام الرئيسية لهذه المنظمة حبك نسيج جديد للقانون الدولي . وقد فعلت ذلك بكل دأب ودون جعجعة . فهي تضع الأساس لمجتمع دولي تحكمة مبادئ قانونية ومدونات للسلوك . وكما هو الحال بالنسبة لأي مجتمع محلي فإن الاستقرار لا يتأتى بدون القانون ، ولا تكون للقانون قوة إلا بتوافق الآراء . وإن إدراج الحقوق التي دونتها الأمم المتحدة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الخاصين بالتمييز العنصري وحقوق المرأة في القوانين المحلية لهو دليل على التوافق الدولي المتعاظم في الآراء . ويتعين علينا أن نواصل هذا النجاح وأن نعمل هذا العام على اقرار اتفاقية حقوق الطفل .

اننا نشهد اليوم تحولا عميقا في مضمون المناقشات الدولية . فالقضايا التي كانت تبدو معقدة ومستعصية أصبحت الآن قريبة من الحل . والمسائل التي اعتبرت في وقت من الأوقات من اختصاص الحكومات المحلية أصبحت الآن محورا لنشاط دولي ، وقد أدرجت على جدول الأعمال الدولي لأنها مسائل ملحة ولا يمكن لأية دولة مهما كانت قوتها أن تحسمها بمفردها .

وهكذا بدأت مسألة البيئة تبرز كأخطر تحد دولي في ما تبقى من هذا القرن والقرن المقبل . وفي غضون سنوات قليلة سينظر إلى البيئة على أنها خطر على وجود الإنسان كما كان ينظر في الماضي إلى الحرب النووية . فالبيئة تمثل الآن تحديا للبقاء الوطني ، وهي أيضا مجال يختفي فيه الفارق بين جدول الأعمال الوطني وجدول الأعمال الدولي . فالتلوث لا يعرف حدودا ، ونحن جميعا في نهاية الأمر نتشاطر نفس الهواء ونفس الماء ، وسنعاني جميعا من تلوثهما أو فقدانهما .

فلنتفق جميعا أثناء هذه الدورة للجمعية العامة على عقد المؤتمر المعني بالبيئة والتنمية المقترح عقده في عام ١٩٩٢ . ولنمضي قدما نحو إبرام اتفاقية التغير المناخي التي اضطلعت كندا بدور رئيسي في وضع مشروع لها في الأمم المتحدة . ولنبدأ حوارا واقعيا بين العالم النامي والعالم المتقدم النمو بشأن الخطر البيئي الذي يتهدد جميع الدول غنيها وفقيرها .

واليوم استشف رياح تغيير جديدة ومشجعة تهب على حالة الجمود والعقم التي اتسمت بها العلاقات بين الشمال والجنوب في السبعينات وأوائل هذا العقد . فهناك اعتراف متعاظم بأن الرؤى الشمولية الغامضة يجب أن تفسح الطريق للحوار العملي ، وأن تبادل اللوم لا يحل المشاكل .

والواقع أنه قد بدأت بالفعل - ودون جلبة أو دعاية ، عملية حوار جديدة بين العالم المتقدم النمو والعالم النامي : ففي مجموعة كيرنز انضمت مجموعة متنوعة من البلدان ، مثل كندا وتايلند واستراليا والأرجنتين ، لدراسة المسائل المتعلقة بالزراعة . وفي المؤسسات المالية الدولية تدرس أزمة المديونية بروح واقعية جديدة وإحساس بالمخاطر المشتركة وبدأت الحلول الاقتصادية تقترن بالاعتبارات السياسية والاجتماعية . وهذه الحساسية مطلوبة إذا أريد للديمقراطيات الفتية والمجتمعات الهشة ألا تنهار تحت وطأت سداد الديون . وفي الكومنولث سمحت العضوية العالمية المتعددة الأعراق بزيادة الضغط على الفصل العنصري . وفي البلدان المتحدثة بالفرنسية بدأ تطبيق برامج جديدة للحفاظ على التراث الفرنسي وتشجيع التعليم من بعد ، ووضعت حقوق الإنسان على جدول الأعمال للمرة الأولى . وفي حركة عدم الانحياز ثمة تصميم جديد على طرح الأيديولوجيات جانبا والسعي إلى التعاون العملي مع العالم المتقدم النمو .

لقد حضرت مؤتمر قمة عدم الانحياز في بلغراد بوصفي ضيفا فعلت ذلك بحثا عن أرضية مشتركة حول مجموعة متنوعة من المسائل الدولية . وقد أعجبت بروح الاعتدال الجديدة التي أبداها العديد من الأعضاء ، وبالرئاسة الحكيمة والبارعة ليوغوسلافيا . وأقتبس من الإعلان الختامي لاجتماع القمة :

"اننا لن نثقل كواهلنا بالتحيزات أو التزمت العقائدي" .

وقد حضرت مؤتمر قمة عدم الانحياز لا لأن كندا تشكك في تحالفاتها . فنحن بكل فخر عضو دائم في حلف شمال الأطلسي ، كما أننا ملتزمون بالاقتصاد السوقي وبالديمقراطية الليبرالية . وإنما حضرت المؤتمر لأن كندا تتشاطر مع بلدان حركة عدم الانحياز عالما واحدا .

وفي بلغراد اغتنمت الفرصة للتعمق في استكشاف جوانب الاقتراح الذي تقدمت به الهند ومصر والسنغال وفنزويلا اثناء قمة باريس الاقتصادية ، باجراء حوار جاد وعملي حول مسائل تهمنا جميعا . وقد أيدت كندا إلى جانب فرنسا - ذلك الاقتراح من حيث المبدأ في باريس . وأكرر هنا هذا التأييد الآن ، واقترح بعض التغييرات التي قد تجعل الفكرة اكثر فعالية .

علينا جميعا أن نتعلم من أخطاء الماضي ، وأن نطرح جانبا آراءنا العالمية المتعارضة ، وأن نجلس معا بشكل جماعي وبهدوء لمناقشة مشاكل محددة نسعى جميعا إلى إيجاد حلول لها .

وتؤمن كندا بأنه من المفيد أن نشجع المشاورات المكثفة التي تؤدي إلى قيام حوار جديد بين العالم المتقدم النمو والعالم النامي - حوار يتركز حول مسائل معينة بغية التوصل إلى إجراء مشترك بشأن قضية مشتركة .

الحوار لا المواجهة . لا يمكننا أن نصنع العالم من جديد ولكن يمكننا - بل ويجب علينا - أن نصحح أخطاء الماضي بشكل منهجي وعملي وواقعي وجماعي .

المناقشات حول البيئة ، حول المخدرات ، حول الاستثمار والتجارة والديون ، كلها مسائل تتطلب سعينا المبكر . وينبغي أن يكون جدول الأعمال متوازنا ، وأن يشمل مسائل تتسم بأهمية للعالم المتقدم النمو والنامي على حد سواء . وستتابع هذه المسألة بنشاط في الاشهر المقبلة مع شركائنا في مجموعة السبعة ومع العالم النامي . وسيكون اشتراك الاتحاد السوفياتي في هذا الجهد موضع ترحيب ، وسيتيح له فرصة لمزيد من العمل في اتجاه ما أبداه من اهتمام بالاسهام في النظام الدولي . كما أنه سيؤكد الطبيعة العالمية لهذا التحدي .

وسيوفر العام المقبل في هذا الصدد فرصتين لتشجيع هذا الحوار الجديد : الدورة الاستثنائية المكرسة لتنشيط النمو الاقتصادي والتنمية ، وصياغة الاستراتيجية الانمائية الدولية الرابعة . هذان الحدثان يمكن أن يسهما في بلورة فهم جديد لأساس النمو الاقتصادي والتنمية المطردين ، وبخاصة في البلدان النامية .

والتحدي الماثل أمامنا اليوم هو أن نغير سلوكنا التقليدي بإيقاع لم يسبق له مثيل ، اذ أننا نواجه كوكبا بات يكشف بالدلائل المتعددة عن أنه يستخدم أحيانا استخداما سليما وأحيانا يساء ذلك الاستخدام .

اننا نعرف تماما سلسلة الاخطار العالمية التي تواجهنا : تعداد سكاني رهيب سيزيد بما يقرب من ٣,٥ بليون نسمة في ٣٥ عاما قصارا ؛ وبيئة مريضة تموت غاباتها أو تختفي ويتسمم هواؤها وتتحول محيطاتها وأنهارها إلى مجار للصرف الصحي ومواقع لالقاء النفايات ؛ وأربعة عشر مليون طفل يموتون كل عام من أمراض شائعة أو من سوء التغذية ؛ وجيل بأكمله استنزفته المخدرات - تلك التجارة العالمية التي فاقت في قيمتها تجارة النفط ولا تبزها إلا تجارة السلاح ، وعشرات الاقتصادات التي عجزت عن أن تدفع في آن واحد ثمن أخطاء الماضي والتقدم نحو مستقبل ناجح ؛ وانتشار الأسلحة - الكيميائية منها والنووية بالاضافة إلى انتشار تكنولوجيا نظم إيصال الأسلحة - وهي بمثابة قنبلة زمنية تهدد ذلك الارتياح الذي نشعر به الآن إزاء التعاون الجديد بين الدولتين العظميين .

إن هذه المنظمة ، كغيرها من الجمعيات الدولية ، تعكس صورة العالم الذي تستمد منه أعضاءها وتستلهم رسالتها.

وقد حققت المنظمة نجاحات عديدة ، فهناك الانتصارات الهادئة والرائعة التي حققتها اليونيسيف ، ومفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، ومنظمة الصحة العالمية ، وقوة صيانة السلم التي يشارك فيها ٥٠ ألف جندي ، فازت بهم عن جدارة بجائزة نوبل للسلام ، والوساطة في المنازعات تحت الرئاسة القديرة للأمين العام الحالي .

ولكن هناك أيضا فشل وفرص ضائعة بسبب الايديولوجيات العتيقة والافتقار إلى الارادة السياسية . ولا يتمثل التحدي الذي يفرضه المستقبل في إنشاء مؤسسات جديدة ، بل في جعل مؤسسات الامم المتحدة هذه تعمل على نحو أكثر فعالية وإنسانية .

لقد دخلنا سباقا مع نوع جديد ، سباقا اما أن نفوز فيه جميعا وإما أن نخسر جميعا . وعلينا أن نطرح جانبا كل أنماط الماضي الجامدة البالية .

لنطرح جانبا جميع خلافاتنا ، ولنعمل بغير تردد من أجل مستقبل عالمي آمن . ولنبذل جهودنا من جديد كأمم متحدة ، ولنواجه - رجالا ونساء - مشاكل عصرنا بشجاعة ، واعين بالتحديات التي تواجهنا ، مدركين عواقب الفشل ، متفانين من أجل الحلول العملية لا الاحلام التي ستتبدد .

السيد كوردوفيز (اكوادور) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : تود حكومة اكوادور ان تقدم للسفير جوزيف غاربا أحر تهانيها بمناسبة انتخابه لرئاسة الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة . إن بلده وبلدي تربطهما مصالح وتطلعات مشتركة ونحن واثقون من مهاراته في قيادة مناقشة هذه الجمعية العامة .

أود أيضا أن أعرب عن امتناننا للسفير دانتي كابوتو للأسلوب الكفؤ الذي ترأس به أعمال دورة هذه الجمعية في العام الماضي .

مرت الآن عشر سنوات على إعادة الديمقراطية في اكوادور ، كما مر عام على تولي الرئيس رودريغو بوريا مهامه الدستورية . وخلال هذه الفترة عزز الشعب الاكوادوري نظامه السياسي وبذل جهودا جادة للتغلب على الصعوبات الاقتصادية التي يواجهها .

لقد اضطرت الادارة في بلادنا إلى اعتماد تدابير صارمة لتصحيح مسار اقتصادها ، واحترام التزاماتها الدولية ، ومحاولة تحسين الظروف الاجتماعية للفقراء من سكانها . وقد عملت حتى الآن على بدء عملية استقرار وانتعاش اقتصادي دائمة ، وعلى ارساء الأسس لتنمية اجتماعية في جو من الحرية والأمن والسلام واحترام النظام الديمقراطي .

إننا لا نزال نبذل جهودا خاصة لتوسيع نطاق دورنا في الشؤون الدولية ، وذلك بتعزيز علاقاتنا مع البلدان الصناعية والبلدان النامية على حد سواء . ونحن على اقتناع بأن التعاون والتضامن أساسيان في تنمية الدول وتعايشها المتساوق .

اننا ندرك أيضا الواقع الذي نعيش فيه ، والتزاماتنا الاقليمية بإعطاء بعد جديد لوحدة كاريبية وامريكية لاتينية ، وفي هذا الاطار ، للعمل من أجل تكامل وتعاون امريكي لاتيني وانديزي بين منطقة الأمزون ومنطقة جنوب المحيط الهادئ . واكوادور تشترك في نفس المشاكل والمواقف مع العالم الثالث ومع حركة بلدان عدم الانحياز .

ونأمل أن يرى القرن الحادي والعشرون امريكا لاتينية موحدة تنعم بالتضامن ، متكاملة حقا ، ولها نظام أمن جماعي يجعل المواجهة بين الدول أمرا غير متصور

ويحرم العنف . ويحدونا أمل في أن توفر الثقة المتبادلة للمنطقة السبيل الذي يتيح لجميع البلدان ، بشكل انفرادي وجماعي ، أن تكون لها امكانات انمائية . وفي منطقة الانديز اتخذنا خطوات هامة لتعزيز عملية التكامل التي تعزز احراز تقدم في الشؤون التجارية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وايضا في المجالات البيئية والعلمية والثقافية .

لقد أعطينا دفعة لسياسة حسن الجوار الرامية إلى تحسين الروابط بين البلدين المجاورين ، وهما كولومبيا وبيرو ، عن طريق آلية فعالة ودقيقة تمكننا من تعزيز روابط الالفة بيننا وتستفيد من إمكانيات التعاون والتكامل . وستهيئ العملية الجارية مع بيرو المناخ والظروف الضرورية التي تمكن بلدينا من بذل جهود مشتركة ، بروح من التعاون الاخوي ، لتعزيز تطور شعبيهما وتسوية خلافاتهما التقليدية على أساس متجدد من العدالة والثقة والصداقة ، في مرحلة جديدة من العلاقات الثنائية المثمرة .

لقد عززنا أيضا علاقاتنا وكثفنا من عملنا في المحافل المتعددة الأطراف لاننا نرى أن مناقشات وأنشطة المجتمع الدولي ستساعد بشكل كبير على حل مشاكلنا الوطنية . وأود أيضا أن أؤكد مجددا تحية حكومة بلادي للامم المتحدة وتأييدها للمنظمة وأعرب عن شكرنا لوكالاتها المتخصصة التي تبذل الكثير لمساعدتنا على التغلب على مشاكلنا الانمائية .

وباعتبارنا عضوا في المجتمع الدولي ، فإننا نعيش دون شك في أوقات مفعمة بالامل . ومع هذا ، فإن تهديد المواجهة لم يقض عليه حتى الآن ، ولم يوجد الحل اللازم لجميع النزاعات الاقليمية . كما أننا لا يمكننا أن ندعي الانتصار في كفاحنا ضد الفقر والمرض . ولا يمكننا حتى الآن القول بأننا قريبون من الوقت الذي تصل فيه جميع شعوب الامم المتحدة إلى مستوى معيشي يتفق مع الكرامة الانسانية . ولا يمكننا أيضا أن ندعي أننا قضينا تماما على الخلاف أو الشكوك الخطيرة . كما أن العنف لم يجر القضاء عليه .

لا يزال هناك العديد من المشاكل الخطيرة ، لكن هناك دون شك مؤشرات ايجابية ينبغي أن نعززها . من الواضح أن روح انفراج جديدة تجعل الحوار والتعاون أكثر سهولة . وهناك العديد من المنازعات التي كانت بالامس فقط تمثل تهديدا خطيرا للسلم ، وتبدو الآن مفسحة الطريق امام المفاوضات البناءة .

ومن ثم ، فإننا نرحب بهذا الانبعاث الجديد للأمل . ونؤيد بحماس روح السلام المتجددة ، والخطوات المتخذة للقضاء على أسلحة التدمير الشامل أو لخفضها ، كما نرحب بآفاق التوصل إلى تفهم أوثق في إطار ينبغي أن يؤدي إلى مزيد من التضامن بين الامم ، والى اقامة نظام دولي أكثر إنصافا .

لقد قدمت الامم المتحدة اسهاما كبيرا قيما للغاية في تلك الجهود جميعا . ومع هذا ، فإنه بغية التغلب على بؤر التوتر الباقية ، علينا أن نقوم بعمل يتسم بمزيد من الجرأة والدينامية . إن المهمة الرئيسية الخاصة بصيانة وتعزيز السلام هي مهمة الجميع ؛ على الدول الكبرى أن تضطلع بها وكذلك البلدان الصغرى ، على الحكومات وكذلك الافراد . فالسلم مهمة الانسانية بأسرها .

إن الاتفاق ، باعتباره طريقا للتعايش ، هدف عاجل ينبغي تحقيقه على المستوى الدولي . وهكذا فإننا نرحب بالتقارب بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، ونثق في أن تعزيزه سيقوي الأمل في الاتفاق والوئام ، ومن ثم خفض التوترات بين الدول العظمى وعلى مستوى النزاعات الاقليمية على حد سواء .

كما نرحب بالتقدم المحرز في منطقتنا صوب التسوية التفاوضية لأزمة امريكا الوسطى . فبالارادة السياسية الحقيقية ، تتخذ خطوات سياسية واسعة الآن . ونحن واثقون بأن جميع الحكومات الأطراف في اتفاقات "اسكويبولاس الثانية" و "تيلا" ستلتزم بالتعهدات التي قطعتها على نفسها ، وبأن جميع الدول الاعضاء في مجموعة الدول الامريكية ستبذل قصارى جهدها لتسهيل تحقيق أهداف السلم وعملية الديمقراطية ، وستمتنع عن أي شيء قد يعوقها . ونحن نرحب أيضا بالجهود الرامية إلى اقامة حوار يرمي إلى انهاء النزاع في السلفادور ، الذي أودى بحياة الكثيرين وقوض بشكل كبير تنمية ذلك البلد .

وفي امريكا اللاتينية ، لا يمكننا أن نتخذ موقف اللامبالاة إزاء ما يجري للنظام السياسي لبلد آخر في المنطقة . وندرك تماما ان استمرار أنظمة شمولية ، وإغراء القيام بانقلابات عسكرية ، واستمرار وجود حركات المغاوير ، والقوات غير النظامية ، تؤثر في نهاية الأمر على أمن الجميع . لقد بدأنا نشهد ترابطا ديمقراطيا في امريكا اللاتينية ، يتفق تماما مع احترامنا العميق لمبدأ عدم التدخل .

ومن ثم ، فإن الذين يؤيدون ايجاد حل تفاوضي سياسي بين جميع القطاعات المعنية في أزمة بنما ويعززون هذا الحل يرون أنه لا بد من استئناف الحوار بين الاطراف ، الذي توقف نتيجة لتحديد تاريخ مصطنع اقام حدودا زمنية لا معنى لها ، وذلك حتى يتمكن الشعب البنمي من التوصل إلى صيغة بنمية تكون بداية لعملية ديمقراطية شاملة ومشروعة تؤدي إلى إنشاء حكومة دستورية .

إن رغبتنا في السلم تدفعنا إلى تشجيع أية عملية ترمي إلى تحقيق السلم وتعزيزه ، وتؤدي بنا إلى ضرورة ايجاد حلول تفاوضية لجميع النزاعات . ونحن نقدم دائما الدليل على ذلك . ونعتقد أنه يجب علينا جميعا أن نجعل الانصاف قيمة عالمية حتى تحترم على نحو دولي المصالح الحيوية لكل الامم الكبيرة والصغيرة ويعترف بها على قدر متكافئ .

إن استقلال ناميبيا سيمثل تقدما هاما من جانب المجتمع الدولي في نضاله من أجل القضاء على الاستعمار . والعالم المتحضر في حاجة إلى أن تترجم بعض البيانات المشجعة التي استمعنا إليها مؤخرا إلى أعمال حقيقية للقضاء على نظام الفصل العنصري البغيض وعلى الممارسات التمييزية الاخرى غير المقبولة أيضا .

كذلك فإننا نأمل أن تتحقق أهداف التفاوض والمصالحة التي وضعت لمنطقة الشرق الاوسط ، التي نشعر في أمريكا اللاتينية أننا نرتبط بها ارتباطا تاريخيا ، وهذا هو موقفنا بشأن جميع مناطق الصراعات المستمرة الاخرى ، وذلك على الرغم من أننا شهدنا في السنة الاخيرة خطوات هامة تتخذ لحسم تلك النزاعات .

على أي حال ، لقد حان الوقت لكي ندرك أن المخاطر التي نتعرض لها ليست مجرد مخاطر عسكرية ولكن لها أبعاد سياسية واجتماعية واقتصادية مأساوية . وينبغي لنا أن نسعى إلى إقامة عالم أكثر أمنا لنا جميعا .

إن انعدام الامن في العالم أجمع ، وفي أمريكا اللاتينية على وجه خاص ، له أسباب كثيرة عميقة الجذور ، من بينها العنف الذي تشهده المدن الكبرى والحالة الصعبة التي يعاني منها الفلاحون وتدهور البيئة ونوعية الحياة وظروف العمل السيئة

والأجور المنخفضة والممارسات المقيدة من جانب الذين يسيطرون على السلطة المالية ، واختلال التوازن في مجال الأغذية وعدم كفاية الرعاية الصحية وعدم توافر الفرص للشباب لاستخدام أفكاره وطاقاته ، وكذلك في عدم القدرة على جعل النظام الدولي غير العادل ، أكثر ديمقراطية ، وعدم احترام حقوق الإنسان وسيادة الأمم عن طريق تدخلات لا مبرر لها .

إن المجتمع غير الآمن يؤدي إلى الاحباط والصراع والعنف . ومهمتنا العاجلة والتزامنا الاجتماعي في امريكا اللاتينية هما أن نجعل الديمقراطية حقيقة عملية وذلك لصالح المحرومين في مجتمعاتنا . وستقاس فاعلية ديمقراطيتنا ، من الناحية التاريخية بمدى قدرتها على تخفيف المعاناة وتحقيق المصالح لأكثر من ١٣٠ مليونا من البشر يعيشون في أمريكا اللاتينية في ظل ظروف غير مقبولة .

لقد وصل الفقر في بعض الأمم مستويات لم يكن من الممكن تصورها في أمريكا اللاتينية . ويعيش ٤٠ في المائة من سكان المنطقة دون حد الفقر . فالفقر هو أحد الأسباب الرئيسية للموت في قارتنا ، ونحن في حاجة إلى نمط انمائي يقضي على جذور الفقر عن طريق حلول سياسية دائمة . وسوف تستضيف اكوادور في السنة المقبلة المؤتمر الاقليمي الثاني بشأن الفقر المدقع ، ونعتقد أنه من الضروري التوصل إلى اتفاق حقيقي وإلى التزام راسخ من جانب جميع بلداننا وجميع القطاعات الاجتماعية منها وكذلك من جانب بلدان الشمال الصناعية والوكالات الدولية المعنية بالتعاون التقني .

لقد أعرب الرئيس بورخا طوال حياته السياسية ، وخاصة منذ توليه الرياسة ، عن اهتمامه بالطفولة . وقال ان احتياجات الأطفال ستكون أولويته الرئيسية خلال فترة حكمه . فالاطفال هم الضحايا الصامتون في المجتمعات المتخلفة والمجتمعات التي تمر بأزمات . فمعدلات الوفيات بين الأطفال مرتفعة بدرجة مأساوية . وعلى الرغم من ابتكار أساليب ثورية لتخفيض هذه المعدلات فإن عددا كبيرا من الأطفال يموتون لأسباب يمكن تفاديها . ولذلك تؤيد حكومتي الاتفاقية الخاصة بحقوق الطفل التي تقوم على أساس توافق آراء والتزام دوليين . كما تؤيد اكوادور بحماس عقد اجتماع لرؤساء الدول لتعبئة الجهود على أعلى المستويات وذلك لضمان حماية حياة الاطفال وكرامتهم .

لنكن صرحاء : لقد توقف التقدم المادي والاجتماعي والاقتصادي في بلداننا النامية ، وخاصة في أمريكا اللاتينية في هذا العقد . ولذلك وصف أنريك أغليسياس هذا العقد بأنه العقد الضائع . فقد انخفض الدخل الفردي والناتج الفردي بينما ازداد التضخم والبطالة والفقر وأدى ذلك إلى أزمة مستمرة تعتبر أكبر تحد للديمقراطية في بلادنا .

وغالبا ما يشار إلى الحالة في أمريكا اللاتينية على أنها عجز اقتصادي أو صعوبات في خدمة الدين ، ولكن هذه الديون ليست نتيجة لاخطائنا ومشاكلنا فقط . فهي تبين أيضا وجود نظام مجحف للعلاقات الاقتصادية الدولية . وتؤكد بوضوح المسؤولية المشتركة عن نشوء هذه المشكلات ومن ثم فإن ايجاد حل لها يتطلب الاشتراك العادل في المسؤوليات وفي التكاليف .

حقيقة أنه حدث في الشهور الاخيرة تطور في التفكير فيما يتعلق بأصول المشكلة . وأصبح تخفيف عبء الدين على الدول النامية أمرا مقبولا الآن وذلك اتساقا مع احتياجات هذه الدول للنمو والتقدم الاجتماعي . وقد أعربت خطة برادى ، وبشكل عملي ، عن الاعتراف بالمسؤولية المشتركة للدائنين والمدينين . بيد أن تنفيذ هذه الخطة لا ينهي الاضرار التي تراكمت لأكثر من عقد ، ويقتضي التفاوض مع البنوك الدولية التي يبدو من الممارسات السابقة أنها تتشدد في مواقفها .

وفي هذا السياق ، من الضروري أن نشير إلى أن حكومة أسبانيا أبدت في بيان مشترك صدر أثناء زيارة رئيس اكوادور لمدريد ، استعدادها للنظر في تخفيض الدين العام لاكوادور . وأعتقد أن هذه هي المرة الأولى التي تعرب فيها حكومة ما على نحو رسمي عن مثل هذه النية . أقول هذا لاننا نعتبر أن هذه الخطوة تمثل تحركا هاما في الجهود التي تبذل لإحداث تغيير في اسلوب تناول هذه المشكلات العسيرة .

إن إلغاء التدفقات المالية والاستثمارات أو تخفيضها تخفيضا ملموسا أدى إلى زيادة الركود وأوجد حلقة مفرغة أدت إلى ترسيخ العوائق التي تعرقل التنمية وتقوض القدرة على سداد الديون .

وفي مجال التجارة الدولية - وهو المصدر الرئيسي الآخر للانعاش الاقتصادي - من الضروري نبذ الممارسات الحمائية التي لا تزال تعوق الجهود الانمائية للبلدان النامية ، كما تعوق امكانية تغلبها على تبعيتها وضعفها .

وإذ نذكر المناخ الدولي ووطأته على تنمية البلدان المدينة ، فإن هذا لا يعني تنصلنا من مسؤوليتنا تجاه التغلب على مشاكلنا وتحقيق مستوى حياة أفضل لشعوبنا . بالطبع اننا نتوقع التفاهم والتعاون من جانب المجتمع الدولي . ومن الملح أيضا اصلاح النظام الدولي الذي يعيق تقدمنا ويطيل أمد الظلم . ولكننا نعرف أيضا اننا مسؤولون عن بناء مجتمعات يمكنها أن تكفل ، على الصعيد المحلي ، الظروف التي اخترنا من أجلها الطريق الديمقراطي ألا وهي العدالة واحترام الإنسان والتنمية .

إن الجهود المحلية لتحقيق الانتعاش الاقتصادي لها تكلفتها السياسية ، لكن هناك حدا للتضحيات لا يمكن تجاوزه . فالدواء الهدف منه علاج المريض وليس قتله أو زيادة تدهور حالته . ولهذا نرفع أصواتنا احتجاجا على التدابير الحمائية التي تحبط فرص نمونا . ونطالب باستثمارات جديدة ونطلب من البنوك الدائنة ان تقبل الواقع السائد في البلدان المدينة .

واذا ما خفف ضغط الدين الخارجي ، وأُستعيدت السيولة المالية فسيحرز تقدم صوب فتح اقتصادات البلدان الصغيرة دون التعرض لمخاطر عدم الاستقرار . وبالتالي يمكن الحفاظ على خيارات التنمية على نحو يجعل الدولة تقوم بدور مناسب عن طريق تشجيع وتوجيه قوى الانتاج . وتحقيقا لهذا الغرض من الضروري وضع قواعد محددة تحمي المصالح الوطنية وتثير الثقة لدى كل من يشاركون في العملية الانتاجية عن طريق تقديم عملهم أو رؤوس اموالهم أو تكنولوجياتهم . وكلها معا ستحقق الانسجام والكفاية في عملية اعادة الانعاش الاقتصادي وبناء الثروة والمشاركة المنصفة . وهذا من شأنه أيضا أن يساعد على صيانة السلم الاجتماعي وتعزيز المؤسسات الديمقراطية .

وحماية البيئة أمر يرتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية ، والحاجة إلى حماية مستقبل البشرية . وتكاد لا توجد مجالات تتضح فيها وحدة البشر وتكافل الأمم

أكثر من هذا المجال . وعلينا جميعا أن نتعاون لدرء تدهور البيئة ، حيث أننا نعتمد عليها جميعا . وحماية البيئة وصيانتها التزامان يقعان على المجتمع الدولي وعلى البلدان والمشاريع التي تتوفر لديها التكنولوجيا اللازمة لاستغلال الموارد الطبيعية ، وعلى الدول الموجودة فيها هذه الموارد الطبيعية ، وعلى المسؤولين عن استخدامها لصالح تنمية شعوبهم .

لقد أدانت اكوادور جميع أشكال الارهاب لانها تعتبره جريمة في حق الانسانية ، وينبغي مكافحته دوليا بمساعدة جميع الدول . والمؤتمر الدولي المعني بالارهاب ينبغي أن يكون نقطة البدء في القضاء على هذا الخطر الذي عادة مايرتبط ارتباطا وثيقا بالاتجار في المواد المخدرة . وهناك حركة تضامن تطورت في جميع أنحاء العالم تستهدف القضاء على الاتجار بالمخدرات ، واكوادور على استعداد لاتخاذ اية اجراءات تقتضيها الضرورة لمواجهة خطر المخدرات .

ان الارهاب والاتجار بالمخدرات والتخلف والظلم وانكار الحريات كلها أشكال مختلفة لانتهاك حقوق الإنسان . وحماية هذه الحقوق هو أحد الشواغل الاساسية للمنظمة العالمية .

هل يشك أحد في أن السلم ليس مجرد غياب الحرب وإنما أيضا رفض جميع أشكال العنف . نحن جميعا ملتزمون بازالة الظلم وضمان الحريات ، لأن استمرار الظلم وانكار الحقوق شكل من أشكال العدوان على البشر ربما كان أفظع من العدوان الذي يشن بوسائل الحرب التقليدية . ان كفاحنا ينبغي أن يكون اخلاقيا ومتسقا والقيم التي نقدسها . ان هناك تكافلا متزايدا بين الدول . واذا كان الانتماء للجنس البشري ليس كافيا لدفع البشر لاتخاذ اجراءات مشتركة فيكفي بالقطع كون السلم كلا لا يتجزأ وأن المشاكل ، بغض النظر عن منشئها ، تؤثر على جميع البلدان .

وفي عشية القرن الحادي والعشرين لا بد أن نعيد النظر في دور التعاون الدولي ذي الاهمية الحاسمة . ينبغي أن ننظر بشكل واقعي في الظروف التي نعيش فيها والحاجة العاجلة إلى العمل بما يتمشى والتنوع الذي تتسم به الحالة العالمية الراهنة .

ينبغي أن نتجاوز العلاقات الرسمية ونحقق التفاهم الحقيقي الذي يمكن على أساسه أن نبني مستقبل السلم والأمن والعدالة والرفاهية للجميع . إذ أن عدم القيام بذلك سيكون بمثابة تقويض لكرامة المجتمعات الضعيفة على المسرح العالمي .

ونحن ما فتئنا منذ ٤٤ سنة نمارس هنا دبلوماسية السلم . وهنا أقيمت في الستينيات دبلوماسية التنمية . ولا يمكننا أن ننكر أننا قد واجهنا قدرا من الإحباطات . ولكننا أيضا أحرزنا تقدما كبيرا صوب القضاء على النزاعات والتحكم فيها وتخفيف أوجه الظلم بين الدول . واليوم لدينا المزيد من المعلومات والخبرات وفهم أكبر لواقعنا . وإيماننا بمبادئ المنظمة ومقاصدها لم يتضعضع .

لنلجأ إذن للآليات المتوفرة لدينا ولنقم نحن الأمم المتحدة بتقديم الجواب الواضح على التحديات التي تواجه المجتمع الدولي في الوقت الحالي . لماذا لا نتكلم عن العدالة الاجتماعية الدولية وعن دبلوماسية جديدة تمارس بنظر ثاقب وإخلاص ، دبلوماسية تحدد أهدافها وتضع التدابير الدولية اللازمة لتحقيقها ؟

لنجعل من التكافل واقعا يفيدنا جميعا . ولا يمكن القيام بهذا إلا إذا أسهمنا بسعة أفقنا وقدرتنا على الابتكار في السعي من أجل السلم ، بما يخدم مصلحتنا جميعا . فالعنف والمجاعة والمرض والفقر وتجارة المخدرات ، كلها مشاكل تؤثر علينا جميعا . وهي تحديات ينبغي أن نتغلب عليها معا عن طريق التصدي لأصولها وأسبابها الأساسية .

وعلى أساس خبرتي الشخصية الطويلة في المنظمة فإنني على اقتناع بأن جميع الشعوب والحكومات قد أبدت الآن استعدادها للإسترشاد بفكر واضح ، وأن الأمم المتحدة ستبذل الجهود اللازمة لكي تتخذ ، بروح من العالمية والواقعية الواضحة ، القرار بإقامة النظام العالمي الجديد الذي نرنو اليه جميعا . وسوف تتحول مهمة العدالة هذه الى سعي مقدس من أجل تحقيق السلم .

وفي الذكرى الأربعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، أشادت الجمعية العامة بذكرى المونسنيور ليونيداس بروانيو ، وهو أحد كبار المدافعين عن حقوق الإنسان في

بلدي . وأود في الختام أن أعرب عن امتنان اكوادور العميق لهذا العمل الذي قام به المجتمع الدولي ، الذي أشاد على هذا النحو بشخص كرس حياته لأنبل القضايا البشرية وأعطى تشجيعا كبيرا لكل من يؤمنون بالبشر ولكل الذين يعملون في جميع أنحاء العالم لحل مشاكل أكثرنا احتياجا . وتلك مهمة لا يكرس نفسه لها سوى الرجال والنساء المخلصين .

السيد اندرسون (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن الإنجازات التي أحرزتها الأمم المتحدة مؤخرا بصدد تسوية النزاعات الإقليمية المتعددة أضافت أبعادا جديدة لمفهوم المسؤولية الجماعية والأمن الجماعي . إن التحسن العام في العلاقات بين الشرق والغرب قد مهّد الطريق نحو هذه التطورات الإيجابية . ومن الواضح أيضا أن الدبلوماسية الهادئة والصبورة تحت رعاية الأمم المتحدة كانت عاملا هاما في ذلك .

ومع ذلك علينا أن ندرك مخاطر الفتور . فما دامت الحروب والنزاعات حقيقة قائمة في مناطق مختلفة من العالم ، فإن على الأمم المتحدة التزاما بمواصلة الضغط من أجل التوصل إلى حلول سلمية قائمة على مبادئ القانون الدولي .

إن حفظ السلام ، وصنع السلام ، وبناء السلام هي الأدوات التي تستخدمها الأمم المتحدة في مهمة خدمة السلام : وأنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام تساعد الأطراف المتنازعة على تفادي استمرار العنف . وجهود الأمم المتحدة لصنع السلام تساعد الأطراف المتنازعة على تحقيق حلول دائمة . وجهود الأمم المتحدة لبناء السلام تساعد في تهيئة الظروف التي قد تقضي على أسباب الحرب والنزاع قضاءً تاما .

إن مهمة بناء السلام تنطوي على تحديات بالغة الصعوبة : علينا أن نعمل للقضاء على الفقر في العالم ؛ وعلينا أن نعالج مشكلة المديونية التي توهِننا ؛ وعلينا أن نكافح الأمراض وتفشي المخدِّرات وتعاطيها ؛ وعلينا أيضا وبسرعة أن نعكس اتجاه التدمير البيئي الذي يهدد بقاء كوكبنا ومستقبل أطفالنا .

تلك المشاكل مجتمعة تشكل ، بالإضافة إلى منع نشوب الحرب النووية ، التحدي الضاغط والملحّ . فالكارثة تقترب منا مع كل خطوة نجتاز بها عتبات بيئية ما كان يجب التوجه إليها . وما لم نعمل الآن وبشكل جماعي وحاسم فإننا جميعا سائرون إلى أرض يباب مسمومة .

إن أوروبا ، وهي البؤرة التقليدية للمواجهة بين الدول الكبرى ، بدأت تسير باتجاه الحوار السياسي وتخفيض الأسلحة والتعاون السلمي . واليوم ، فإننا نجرؤ على

الاعتقاد بأن الفترة الطويلة المعروفة بالحرب الباردة قد طواها التاريخ وأن عهدا جديدا قد بدأ ، فاتحا فرصا جديدة للبشرية .

إن التغيرات التي نشهدها الآن في الاتحاد السوفياتي وفي بعض البلدان الأخرى في أوروبا الشرقية ، خاصة بولندا وهنغاريا ، تبشر حقا بالخير . وهذا ما كان ينتظره الأوروبيون منذ سنوات عديدة . وبعد الانتخابات في بولندا تولت الحكم الآن حكومة ائتلاف جديدة برئاسة نقابة "التضامن" . وهذه علامة بارزة في تاريخ أوروبا ما بعد الحرب .

هذه التغيرات تشكل عنصرا رئيسيا في تحسين العلاقات بين الدولتين العظميين وبين الدول الأوروبية . كما أن الموقف السوفياتي الجديد تجاه الأمم المتحدة قد أنعش هذه المنظمة العالمية .

إن المناخ الآخذ بالتحسن بين الشرق والغرب ترك آثارا إيجابية هامة بإزالة حدة المنافسة بين الدول الكبرى من النزاعات الإقليمية . وفي هذا الوضع بالذات أثبتت الأمم المتحدة أكثر من أي وقت مضى قيمتها كأداة لصنع السلام ولحفظه أيضا .

هناك ترابط وثيق بين عمليتي حفظ السلام وصنع السلام . إن عدد أنشطة حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة وتنوعها أصبح كبيرا أكثر من أي وقت مضى . وقد منحت جائزة نوبل لعام ١٩٨٨ إلى آلاف الرجال والنساء الذين خدموا بشجاعة ووفاء في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام منذ الخمسينات .

وفي مجال صنع السلام اضطلعت الأمم المتحدة بدور حاسم في مناطق من العالم مزقتها الصراعات المسلحة لوقت طويل ، لكن دورها الحاسم برز أكثر في وقف تحول النزاعات إلى حروب معلّنة .

والعنصر الحاسم في نجاح هذه الجهود هو مجلس أمن قادر على اتخاذ قرارات عملية . وبالإضافة إلى ذلك ، عندما يوجه المجلس تعليمات إلى الأمين العام فينبغي أن تكون تلك التعليمات مصحوبة بالدعم السياسي والمادي المستمر .

تجري الآن في ناميبيا عملية متشعبة وواسعة النطاق للأمم المتحدة . والسويد تؤيد تماما مجلس الأمن ، والأمين العام ، والممثل الخاص للأمين العام في جهودهم لضمان استقلال ناميبيا من خلال انتخابات حرة وعادلة تحت رقابة الأمم المتحدة وإشرافها . إننا نتطلع إلى اليوم الذي نرحب فيه بناميبيا في أسرة الأمم ذات السيادة .

إن نظام الفصل العنصري هو أساس الصراعات ليس في جنوب افريقيا فقط وإنما في المنطقة ككل . والفصل العنصري خطر يهدد السلم والأمن الدوليين . وهو أيضا وصمة عار للكرامة الإنسانية . يجب إنهاء الفصل العنصري ، وسوف ينتهي . وريثما يتم ذلك يجب أن يتزايد الضغط الدولي على جنوب افريقيا ، وسنتابع العمل من أجل فرض عقوبات فعالة ضد جنوب افريقيا . إن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة حول الفصل العنصري يجب أن تؤدي إلى المزيد من الضغوط على جنوب افريقيا للدخول في مفاوضات حقيقية . وخطة السلام الشاملة التي اعتمدتها منظمة الوحدة الافريقية ينبغي أن تحظى بدعمنا جميعا . الآن هو وقت الإفراج عن نلسون مانديلا من قِبل حكومة جنوب افريقيا والاعتراف بالممثلين الحقيقيين لأغلبية شعب جنوب افريقيا .

إن الشرق الأوسط منطقة من المناطق التي يجب أن لا يُصنع السلام فيها ويحافظ عليه فقط ، بل وأن يُبنى من الأساس . إن الأمم المتحدة ضالعة في جهود حفظ السلام من خلال هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين ، وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك ، وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، والأمم المتحدة مشتركة في صنع السلام من خلال جهود الأمين العام ومجلس الأمن . كما أن بناء السلام هو ما تحاول وكالات عديدة من وكالات الأمم المتحدة الاضطلاع به .

إن إسرائيل ما زالت مستمرة في تحديها للشعب الفلسطيني وجيرانها العرب والقانون الدولي والرأي العام العالمي باحتلالها المستمر لأراضٍ عربية .

لقد بددت الانتفاضة أية شكوك مُعلَّقة حول إرادة الشعب الفلسطيني في صوغ مستقبله بنفسه .

إن منظمة التحرير الفلسطينية راغبة في التفاوض مع إسرائيل . وقد قمت أمام الجمعية العامة في العام الماضي بمناشدة الحكومة الإسرائيلية أن تمد يدها إلى اليد التي مدتها إليها منظمة التحرير الفلسطينية وأن تظهر رغبة مماثلة في التفاوض . ويتعين على الفلسطينيين والإسرائيليين أن يعترفوا بحقوق بعضهما البعض . ويتعين على كلا الطرفين نبذ الإرهاب وإبداء الرغبة في التحدث إلى بعضهما البعض . إن الانفتاح والحوار هما عدو انعدام الثقة والخوف ، كما قال الرئيس بوش البارحة . إن هذا هو الوقت المناسب لبدء حوار بين إسرائيل والفلسطينيين . إذ يمكن الآن من خلال الجهود النشطة والبناءة ، لا سيما الجهود التي تبذلها مصر ، اتخاذ خطوات جديدة حاسمة على طريق سلام دائم وشامل في الشرق الأوسط . ولا تزال المفاوضات من خلال مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة وبمشاركة جميع الأطراف المعنية مباشرة ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، هي أفضل السبل المتاحة أمامنا . وينبغي أن تستند المفاوضات إلى قراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وإلى حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، وأعني تقرير المصير الكامل .

ترحب السويد بوقف إطلاق النار الذي تحقق في لبنان بجهود الجامعة العربية . ويتعين على جميع الأطراف أن تتعاون الآن للتوصل إلى حل سياسي . كما أن انسحاب القوات الأجنبية وإنهاء التدخل الخارجي مسألتان حان أوانهما منذ وقت طويل .

لقد قامت الأمم المتحدة بدور رئيسي في صنع السلام عندما جرى التفاوض بشأن اتفاقات جنيف بشأن أفغانستان من خلال المساعي الحميدة للمنظمة العالمية . وقد عززت الاتفاقات الآمال في التوصل إلى تسوية سياسية ، إلا أن تلك الآمال لم تترجم إلى واقع بعد . ومن المحزن حقا أن الاتفاقات وتحسن المناخ بين الشرق والغرب لم يسفرا عن نهاية الحرب في أفغانستان . أما استمرار المحاولات للتوصل إلى حل عسكري من خلال استمرار إرسال الأسلحة فلن يؤدي إلا إلى المزيد من المعاناة للشعب الأفغاني . إن على مجلس الأمن أن يرقى الآن إلى مستوى مسؤولياته وأن يضمن عملية سلام يكتب لها النجاح .

لقد برهن مجلس الأمن على قدرته القيادية في وضع نهاية للحرب بين إيران والعراق . إلا أنه يتعين تنفيذ القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) تنفيذا كاملا لتحاشي اندلاع العنف

مجددا ولإحلال السلم والاستقرار في المنطقة . وتؤيد السويد بقوة جهود الأمين العام وممثله الخاص لتحقيق تلك النتائج .

ترحب السويد بانسحاب القوات الفييتنامية من كمبوديا . إلا أنه لا ينبغي أن يسمح للنزاع الداخلي العميق الجذور أن يؤدي إلى مزيد من سفك الدماء . إن المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية ضمان عدم العودة إلى عهد الرعب . ويتعين التغلب على الصعاب التي برزت في مؤتمر باريس ، ولا ينبغي ادخار أي جهد للتوصل إلى حل تفاوضي .

إن الدور المتزايد تدريجيا للأمم المتحدة في أمريكا الوسطى من خلال بعثاتها الرائدة الثلاث يفتح آفاقا جديدة أمام عملية سلم ناجحة . وإنني لعلى يقين من أن جميع الدول الواقعة خارج أمريكا الوسطى ، لا سيما تلك الدول التي تربطها علاقات خاصة بالإقليم ، ستؤيد تأييدا ثابتا عملية السلام الإقليمية وجهود الأمين العام .

إن جميع الأنشطة ، المتصلة اتصالا وثيقا بصون السلم والأمن ، مسؤولية جماعية للدول الأعضاء . وهذا يعني أن على جميع الدول الأعضاء أن تسدد ، بالكامل وفي الوقت المحدد ، الأنصبة التي قررتها الجمعية العامة لحفظ السلام . وفي الواقع ، فإن تكاليف حفظ السلام ضئيلة إذا ما قورنت بتكاليف الحروب .

إلا أن صنع السلام وحفظه ليسا مسعانا الوحيد . فبناء السلام يحتاج إلى أكثر من ذلك . فجذور الحرب والنزاع غالبا ما تكمن في الظروف الاجتماعية والاقتصادية المجحفة . كما أن الحرب والنزاع يؤديان دائما إلى بؤس اجتماعي واقتصادي ، ويحولان دون حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية . ولا بد من تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في كل مكان على أساس سليم وقابل للاستمرار .

إن المشكلة الأكثر إلحاحا هي مشكلة عبء ديون العالم الثالث . لقد أحرز بعض التقدم ، إلا أن ديون العالم الثالث لا تزال تزيد على ألف بليون دولار أمريكي . وهذا يشكل عنصر عدم استقرار لا في البلدان النامية فحسب بل في الاقتصاد العالمي أيضا .

إن الأخطار التي تتهدد البيئة العالمية تسترعي الانتباه بصورة متزايدة باعتبارها لا تقل خطورة عن خطر الدمار الناجم عن الحروب . والتعاون الدولي لحماية

البيئة وتعزيز التنمية القابلة للاستمرار في جميع البلدان يجب أن يكونا محوريـــن أساسيين لجهود الامم المتحدة لبناء السلم .

إن تفاعل الفقر والإجحاف مع الضغوط البيئية أرغم عددا كبيرا من الرجـــال والنساء والاطفال على مغادرة مناطق عيشهم الاصلية التي تتعرض للخراب والدمار . وقـــد تؤدي هذه الهجرة إلى انعدام الاستقرار السياسي بل حتى إلى النزاعات الدوليـــة ، إذ أنها أصبحت أكثر انتشارا وتشتمل على أعداد أكبر من المهاجرين لأسباب بيئية . يتعيـن إدماج الاهتمام بالبيئة في نظامنا الاقتصادي بأكمله ليتسنى ضمان تنمية طويلة الأمـــد وقادرة على الاستمرار . ولذلك ، فإن مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئية والتنميـــة الذي سيعقد عام ١٩٩٢ يجب أن يسفر عن خطوات ملموسة . أما فيما يتصل بمكان عقـــد المؤتمر ، فإن السويد تجد من المناسب جدا أن يعقد المؤتمر هذه المرة في بلد نـام . ونحن نرحب بتوافق الآراء حول ترشيح البرازيل الذي تم التوصل إليه في مؤتمر قمـــة حركة عدم الانحياز الذي انعقد في بلغراد . ومن الحيوي أن نشارك جميعا في وضع أســس نجاح المؤتمر نجاحا حقيقيا . وتعتزم السويد القيام بدور نشط في عملية التحضيـــر المهمة تمهيدا لعقد المؤتمر .

يتعين خوض الكفاح لحماية بيئتنا على مختلف المستويات . والسويد شأنها شـــأن بلدان أوروبا الشمالية الاخرى ، يهددها تلوث بحر البلطيق . وعندما تقدم السويـــد المساعدة إلى بولندا في مكافحة التلوث ، فإننا نفعل ذلك لحماية بيئتنا أيضـــا . ونود أن نوسع هذا التعاون لشمل منطقة بحر البلطيق بأسرها .

وحتى لو بدا خطر نشوب حرب نووية أقل مما كان لعقود كثيرة ، فإن ترسانات الأسلحة النووية الهائلة تشكل بمجرد وجودها تهديدا لكوكبنا .

إن سباق التسلح يزيد من خطر الحرب . والموارد المحوَّلة من الاستخدامات المنتجة إلى الأغراض العسكرية غاية في الضخامة .

وهناك إدراك متزايد في العالم أن السلم والأمن الحقيقيين لا يمكن أن يقوما على أساس الردع والخوف . ويجب أن يحل محل هذا النوع من الأمن الذي يقوم على تزايد التسلح مفهوم الأمن المشترك وهو مفهوم سياسي أساسا ويقوم على الثقة المتبادَلة .

إن تعزيز الأمن المشترك هو عنصر مركزي في دور الأمم المتحدة في بناء السلم . إن المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن عقد اتفاقية للأسلحة الكيميائية مفاوضات معقدة ولكنني مقتنع بأنها قد وصلت الآن إلى مرحلة يمكن أن تُختتم بنجاح إذا توافرت الإرادة السياسية .

وعلى الدول العظمى مسؤولية خاصة تتعلق بنزع السلاح بوجه عام ونزع السلاح النووي بوجه خاص . فعلى سبيل المثال ، فإن الممارسة التي تتبعها الدول الحائزة على الأسلحة النووية بألا تنفي أو تثبت وجود أسلحة نووية على ظهر سفنها الحربية ، وهي ممارسة عقيمة ، وتعرقل بناء الثقة . ويحدونا الأمل ، كما نتوقع ، أن التفاهم الجديد الذي حدث بينها في مجال الأمن سيضع حدًّا لهذه الممارسة .

إن الحرص على حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم هو جزء مهم في عملية بناء السلم . وهناك فروق واسعة بين معايير حقوق الإنسان التي تقرُّها الحكومات ، وبين الواقع الموجود في كثير من الدول . وفي نفس الوقت فنحن نشهد ، في أجزاء كثيرة من العالم ، قوة وحيوية الإيمان الشعبي بحقوق الإنسان ، ومبادئ الديمقراطية . ويصدق هذا حتى عندما تُنتهك هذه الحقوق والمبادئ انتهاكا صارخا ؛ كما حدث ، للأسف ، في الصين وفي بورما هذا العام ، وهذا أقل ما يمكن قوله .

إن الأمم المتحدة تتيح محفلا وآلية لمحاسبة الحكومات أمام المجتمع الدولي فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان ، ولا بد من استخدام هذا المنبر والتوسع في

استخدامه . وقد عرضت لجنة حقوق الإنسان على الجمعية العامة مشروعي صكّين هامين يتعلقان بحقوق الإنسان . الأول ، هو اتفاقية تخص حقوق الطفل ؛ وهي تشكل خطوة هامة صوب تحسين حالة الأطفال في كل أنحاء العالم . والصك الثاني هو بروتوكول اختياري يتعلق بإلغاء عقوبة الإعدام . وتؤيد السويد تأييدا كاملا اعتماد هذين الصكين في هذه الدورة للجمعية العامة .

إن بناء السلم عن طريق الأمم المتحدة ينطوي على جهود تعاونية متنوعة تنوعا كبيرا . وفي واحد من هذه المجالات برزت التحديات بشكل مأساوي في الأشهر والأسابيع الأخيرة . وأنا أشير هنا إلى مشكلة المخدّرات العالمية ، وبوجه خاص إلى الأحداث في كولومبيا . لقد أثبتت هذه التطورات الارتباط الوثيق بين مكافحة المخدّرات والإرهاب وبين السلم والأمن . وقد آن الأوان لشن حملة دولية ضد لعنة المخدّرات . ولا يمكن أن تكون الحملة فعالة إلا من خلال تعاون متعدد الأطراف . والأمم المتحدة وحدها هي التي يمكن أن توفر الآلية الملائمة لهذه المهمة العاجلة لبناء السلم . وسوف تقترح السويد في هذه الدورة للجمعية العامة وضع برنامج عمل عالمي لمكافحة المخدرات .

ولكي تواجه الأمم المتحدة هذه المطالب الجديدة لا بد أن تتوافر لها بالطبع الموارد الكافية . وربما كانت الأزمة المالية للأمم المتحدة أقل حدة ، ولكنها لم تُحلَّ بعد . وقد كان للإصلاحات في الميزانية تأثير إيجابي ، ولا بد من متابعتها . وليس من المقبول أن دولا أعضاء معينة تدين للمنظمة بمبلغ يزيد عن نصف بليون دولار . لا بد أن تُحترم بالكامل الالتزامات المالية بمقتضى الميثاق ، وعندما تُقدم مطالب جديدة إلى الأمم المتحدة فعلينا جميعا أن نكون على استعداد لقبول التكاليف .

إن أحد الحائزين على جائزة نوبل للسلام ، وهو من الدبلوماسيين القدامى للأمم المتحدة وهو السيد رالف بانش قال يوما "إذا نجحنا في الأمم المتحدة في صنع السلام بقدر نجاحنا في حفظ السلام انخفضت ، عندئذ ، المشاكل انخفاضا كبيرا" . واليوم هناك أسباب تدعونا إلى مزيد من التفاؤل بالنسبة لدور الأمم المتحدة في صنع السلام أكثر مما كان متاحا لرالف بانش .

إن الأمم المتحدة هي المحفل الأول الذي يمكننا معا فيه أن نواجه تحديات المستقبل ، تحديات بناء السلم . وهذا يضع مسؤولية هائلة على المنظمة العالمية . وعلى الدول الأعضاء ، وعلى تضامننا بعضنا مع بعض .

وكلنا يعلم أن الأسرة السعيدة التي يسودها الوئام يظهر كل أفرادها تضامنهم بعضهم مع بعض . وعلى نفس المنوال ، لا يمكن توفير العدالة أو تحقيق التقدم في أمة بدون أن يسود التضامن بين مواطنيها .

وينطبق نفس المبدأ على العالم . فإن بناء السلم يتطلب التضامن بين الأمم .

الآنسة تشيبي (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ، بالنيابة عن وفدي وبالأصالة عن نفسي أود أن أقدم لكم تهانينا لانتخابكم بالإجماع لرئاسة الدورة الرابعة والاربعين . إن بلدكم العظيم نيجيريا تربطه ببلدي علاقات حميمة . ونحن مقتنعون أنكم ستوجهون مداولاتنا باقتدار بفضل مهاراتكم الدبلوماسية العظيمة وأرجو أن تطمئنوا إلى دعم وفدنا الثابت . وإنني أنتهز هذه الفرصة لأعبّر عن امتناننا لسلفكم للعمل الذي قام به خلال الدورة السابقة .

تنعقد هذه الدورة الرابعة والأربعون في وقت يتسم فيه مناخ العلاقات الدلية بروح الانفراج . وتستمر العلاقات بين القوتين العظميين في التحسن . وتجلت بوضوح بعض إجراءات التعاون لإيجاد حلول للنزاعات الاقليمية . ونلاحظ في هذا الصدد أن عملية الاستقلال في ناميبيا تسجل تقدما ملحوظا .

وأملنا الوطيد هو أن يستمر هذا الدفع ويطبع المسائل السياسية التي لازالت تواجهنا بطابعه . ولقد قامت الأمم المتحدة بدور رئيسي ، ويستحق الأمين العام تشجيعنا لكي يستمر في عمله الهام . وبالرغم من ذلك فلانزال بحاجة الى المزيد من العمل خاصة في المجال الاقتصادي الاجتماعي إذ لايزال الخلل في الموازين التجارية بين الشمال الغني والجنوب الفقير سيئا كما كان عليه في الماضي إن لم يكن أسوأ . ولايزال الهبوط في أسعار السلع الأساسية مستمرا دون هوادة . والجوع والفقر والمرض وغيرها من الآفات الاجتماعية لاتزال سنة الحياة اليومية في بلدان العالم الثالث ، وإزاء هذه الخلفية يتعين على الجمعية العامة خلال هذه الدورة أن تنظر من جديد في هذه المسائل وأن توجه عملها من جديد للتقدم بحلول فعالة . وفي هذا الصدد أرى أننا لن ننجح إلا إذا عقدنا العزم على العمل معا لإيجاد حلول مشتركة للمشاكل العالمية .

وكما ذكرت من قبل فقد تم حدوث تقدم ملحوظ في السياسة الدولية . وأحرزت الدولتان العظميان تقدما في روح الانفراج . كما أن الخطوات الهامة التي اتخذت ، مثل توقيع معاهدة إزالة القذائف المتوسطة المدى والأقصر مدى ، أثارت آمالا جديدة بأن نزع السلاح في مجالي الأسلحة النووية والتقليدية يمكن أن يستمر بحزم وعزم . إننا نريد اتخاذ المزيد من هذه التدابير الحاسمة . وأي تطور إيجابي في العلاقات الدولية لابد أن يؤدي الى إحداث آثار مضاعفة في المجالات الاخرى . وهذه التطورات تنال تأييدنا وتشجيعنا .

ويبدو أن المنازعات الاقليمية التي كنا نخشى دائما أن تحمل بذور منازعات دولية أخرى قد بدأت في التضاؤل بفضل روح التقارب بين القوتين العظميين والدور الهام جدا الذي تقوم به الأمم المتحدة . فقد أسكتت حتى اليوم مدافع الخليج

المزعجة ، بعد أن بثت الموت والبؤس والكوارث في ذلك الجزء من العالم . ونأمل أن يسمح للسلم بأن يسود . وبالنسبة للحالة في أفغانستان ، فنحن نأسف لعدم احترام اتفاقيات جنيف التي عقدت في العام الماضي بإشراف الأمين العام للأمم المتحدة ، وعدم تنفيذها بطريقة تحقق نتائجها المرجوة .

ونحن نناشد جميع الأطراف المعنية الالتزام بهذه الاتفاقيات . ويجب تشجيع الشعب الأفغاني على طرح أسلحته جانبا والمضي صوب مائدة المفاوضات مباشرة للبدء في المصالحة الوطنية وإعادة تعمير بلده .

ومن المأمول أن تسير الحالة في جنوب شرقي آسيا في الاتجاه السليم . إن روح المؤتمر الدولي الذي عقد مؤخرا في باريس حول مسألة كمبوتشيا ولاسيما انسحاب القوات الأجنبية ، من شأنها إذا اتبعت بأمانة ، أن تبشر بمرحلة جديدة في السعي نحو السلم الذي طال انتظاره . ونحن نثق أن هذه المبادرة لن تضيع ، نظرا لأن شعب كمبوتشيا يتوق الى السلم والمصالحة الوطنية . ولا يمكن العودة مرة أخرى الى ميادين القتال التي سادت في السبعينات .

وبالمثل ، فإننا نناشد جميع المعنيين لتيسير التسوية السلمية لمسألة كوريا . فكل من كوريا الشمالية والجنوبية تتوقان الى إعادة توحيد بلدهما المنقسم توحيدا سلميا . فلنساعدهما على تحقيق هذا الهدف .

وترحب بوتسوانا بعملية السلم التي بدأها في تيلا بهندوراس مؤتمر القمة لرؤساء دول وحكومات بلدان السلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس . هذه بوادر مشجعة فعلا صوب تخطي الطريق المسدود الذي تواجهه أمريكا الوسطى . ونحن نناشد جميع المعنيين بذل مساعداتهم للنهوض بهذه المبادرة .

ونلاحظ بقلق أن الحالة في الشرق الأوسط مستمرة في التردي بالرغم من مبادرات السلام التي اتخذتها فلسطين لقبول قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) وهي مبادرات تمهد السبيل نحو التوصل الى تسوية سلمية لمسألة الشرق الأوسط . وعلى اسرائيل الآن أن ترد بالمثل إذا كان للسلم أن يتحقق . إن ما يعترض طريق السلم في الوقت الحالي هو

عمليات اسرائيل العدوانية في المنطقة وانتهاكها لحقوق الانسان ضد الشعب الفلسطيني ورفضها التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية .

إن بوتسوانا لاتزال تعقد آمالها على تسوية المنازعات بالطرق السلمية . وهذا هو السبب وراء تأييدنا فكرة عقد مؤتمر دولي لقضية الشرق الأوسط يسمح فيه لمنظمة التحرير الفلسطينية بالاشتراك على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى .

وفي لبنان لانزال نشاهد عمليات قتل وقتل مضاد تفوق كل وصف ، وتخريبا وحشيا للممتلكات . وترى بوتسوانا أنه يجب مساعدة شعب لبنان على وضع حد لهذه المذابح بين الاخوة وتدمير بلدهم . نحن نطالب بسحب جميع القوات الأجنبية وغيرها من العناصر المحتلة . ويجب السماح للشعب اللبناني بحل خلافاته دون أي تدخل أجنبي .

ولاتزال قبرص جزيرة منقسمة وحزينة ، يتوق شعبها الى السلم والوحدة الوطنية . إننا نناشد الطرفين المعنيين بث الحياة في عملية تسوية الخلافات بالطرق السلمية . وفي هذا الصدد فإننا نشجع عقد مشاورات هادفة بشكل أكبر عن طريق المحادثات بين الطائفتين . يجب ألا يدخر أي جهد لتعزيز الهدف النبيل المتمثل في تحقيق السلم والوحدة . وفي هذا السياق ، فإن بوتسوانا لاتزال على اقتناعها بوجوب انسحاب جميع القوات الأجنبية من قبرص .

ولايزال الجنوب الافريقي في حالة حرب . فبينما نشهد شيئا من التقدم في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) بشأن استقلال ناميبيا ، إلا أن الخطر لايزال محيقا بعديد من الأمور في جميع المجالات الأخرى . فالفصل العنصري ، وهو السبب الأساسي في مشكلات شبه الاقليم ، لايزال كما هو . ولاتزال بلدان خط المواجهة وغيرها من البلدان المجاورة تعاني من أعمال العدوان وزعزعة الاستقرار التي تقوم بها جنوب افريقيا . ويعيش مواطنونا في خشية من القتل وتدمير ممتلكاتهم . ولايزال التهديد بالتفجير والتفجيرات الفعلية تحدث في بوتسوانا . ولايزال اللاجئون الذين نرعاهم هدفا لقوات أمن جنوب افريقيا أو فرق القتل الفدائية . ويقع المدنيون العاديون ضحايا لهذه

العملية . ونحن لا نتوقع أن تتحسن هذه الحالة تحسنا كبيرا حتى يستأصل الفصل العنصري تماما ويستبدل بنظام ديمقراطي . وهذا أملنا الوحيد للسلم والاستقرار في الجنوب الافريقي .

وكما ذكرت قبلا ، يجري تسجيل بعض التقدم في عملية استقلال ناميبيا ، إلا أننا لانزال قلقين بشأن عدد من العقبات التي تقف في طريق إجراء انتخابات حرة ونزيهة . فبدلا من تسريح جميع أعضاء الكوفوت ، قام المدير العام التابع لجنوب افريقيا بقصر ٣٠٠ ١ عضو منها فقط على قواعدهم . وتعهد بأن يجندهم من جديد إذا رأى أن هناك حاجة اليهم .

وتشتهر الكوفوت بأعمالها الوحشية التي ارتكبتها أثناء حرب الاستقلال . ولاتزال رمزا للمضايقة والإرهاب ، ويجب ألا تستخدم الآن في صيانة القانون والنظام . وبالنظر الى ما سبق فإننا ندين القتل الشائن لأنطون لابوسكي باعتباره عملا خسيسا .

ومما يبعث أيضا على القلق العميق ذلك الاعلان الانتخابي الذي وصفه كثيرون بأنه تعتريه جوانب نقص كثيرة . فالنظام المقترح في هذا الاعلان يتسم بالتعقيد ولذلك فإنه عرضة لسوء التطبيق . وينبغي اعتماد نهج أبسط يطبق في جميع أنحاء البلاد ويجري اختباره زمنيا ويفهمه شعب ناميبيا . وينبغي بالتأكيد أن تكون هناك قائمة ناخبين مشتركة تعد لكل منطقة على حدة . ويجب أن يجرى عدّ بطاقات الاقتراع في المركز الذي يجري فيه التصويت . فذلك سيضمن الاعلان السريع عن النتائج والتقليل من احتمال التلاعب بصناديق الاقتراع أو ضياعها عند نقلها الى ويندهوك .

لقد طال انتظار الناميبيين لنيل استقلالهم وتجب مساعدتهم على تحقيق ذلك . لقد عمل المجتمع الدولي جاهدا من أجل الوصول بهذه العملية الى هذه المرحلة ، وينبغي ألا تذهب جهودنا سدى . وبالتالي ، يتحتم علينا أفرادا ومجموعات وحكومات ، أن نفعل كل ما في وسعنا لضمان اجراء انتخابات حرة ونزيهة في ناميبيا حتى يتسنى لهذا البلد أن يمضي في طريق الاستقلال .

وفي أنغولا هناك بوادر مشجعة فيما يتعلق باحتمال انتهاء الحرب الأهلية التي عصفت بهذا البلد منذ استقلالها قبل ١٤ عاما . ان محادثات المصالحة التي تجري بوساطة الرئيس موبوتو سيسي سيكو ، رئيس جمهورية زائير تفتح آفاقا لنهاية هذه الحرب . ولكن خرق وقف اطلاق النار أمر يبعث على القلق . ولذلك نناشد الأطراف المعنية أن تحيي من جديد روح غبادوليت وأن تعمل على إعادة بناء الثقة المتبادلة . ونحن نعتقد أيضا أن تبادل الاتهامات والتعنت لن يجديا . ويجب بذل كل الجهود لتعزيز عمل الوسيط وينبغي أن نتفادى القيام بأي شيء يمكن أن يسيء الى نزاهة الوسيط . نحن ندعو أولئك الذين يستطيعون التأثير على يونيتا الى اقناعها بدخول المفاوضات من جديد بهدف التوصل الى الغاية المنشودة . فقد عانى شعب أنغولا طويلا نتيجة لهذه الحرب ، وهو يتطلع الى اقرار السلم والتنمية في بلاده .

وقد وافقت حكومة موازمبيق أيضا على التفاوض بشأن انهاء الحرب مع عصابات رينامو . ووافق كل من الرئيس اراب موي رئيس جمهورية كينيا والرئيس روبرت موغابي

رئيس جمهورية زمبابوي على أن يعملا بصفة وسيطين . ويحاول قادة الكنائس في موزامبيق العمل كمبعوثين خاصين بين الطرفين . غير أن عملهم يواجه بالعراقيل التي تضعها رينامو ، التي تستمر في قتل المدنيين الأبرياء وتشويههم حتى بعد اعلان وقف اطلاق النار . يجب ألا نسمح باستمرار المعاناة الشديدة التي فرضتها رينامو على شعب موزامبيق .

إن موزامبيق بلد مهم بالنسبة لنا في مؤتمر التنسيق الانمائي في الجنوب الافريقي . وحيث أن بوتسوانا عضو في هذه المنظمة الاقليمية التي تهدف الى تحقيق التكامل الاقتصادي الاقليمي وتقليل التبعية ، ولا سيما الاعتماد على جنوب افريقيا ، فانني أعرف تماما ما تضعه هذه الحرب من تكاليف باهظة على كاهلنا جميعا .

وعلى الرغم من المساعدة والتأييد الدوليين لميناء مابوتو وشبكة السكك الحديدية ، فلا يزال هذا الممر مغلقا وتنعدم فيه حركة المرور نتيجة للعمليات التي تنفذها رينامو هناك . وقد حرمت المنطقة بأسرها من استخدام هذا الميناء العميق كما حرمت موزامبيق من الدخل الذي كان يمكن أن تجنيه منه .

أما الحالة في جنوب افريقيا نفسها فلم تشهد أي تغيير حتى الآن . إذ لا يزال نظام الفصل العنصري المقيت والعنيف مستمرا . ولا يزال القادة الحقيقيون للغالبية السوداء معتقلين أو يعيشون قسرا في المنفى . ولا تزال حالة الطوارئ سارية المفعول . وتجابه المظاهرات السلمية بقوة ساحقة . وفي يوم انتخابات البيض قتل ٢٣ مواطنا بريئا على أيدي قوات الأمن وجرح أكثر من ١٠٠ منهم . ولا تزال الحالة تتسم بالتوتر ، وبصفة خاصة في مدينة كيب تاون وضواحيها . ولسوء الحظ لا يمكن معرفة مدى التوتر بسبب الرقابة الرسمية المفروضة على الصحافة . أما الكنائس وقادتها فلا يحظون بالاحترام في بلد يدعي خشية الله .

وعلى الرغم من القمع الوحشي الذي تستخدمه قوات الأمن ضد شعب جنوب افريقيا فان هذا الشعب ما زال يسعى الى ايجاد السبل للتوصل الى بديل سلمي للفصل العنصري . فعن طريق حركات ديمقراطية جماهيرية ينظم هذا الشعب حملات تحدٍّ سلمية لانهاء الفصل

العنصري . وهو يعمل على أساس الاقتناع بأن الحكومة صادقة عندما تقول إن الفصل العنصري منته . ويبدو أن المظاهرات التي يقوم بها هذا الشعب منظمة وسلمية وتستحق التقدير . فهو يكلف نفسه مشقة كبيرة لتفادي استفزاز قوات أمن الدولة التي لا تتورع عن القتل ، ولكن أفراد الشرطة يختلقون دائما الذرائع لمهاجمته . ان موافقة الرئاسة على القيام بالمظاهرتين الأخيرتين تدل على لين متردد في المواقف . ان حكومة جنوب افريقيا يجب أن تكون شجاعة . وقد أثبتت الغالبية المضطهدة من السكان السود في هذه المناسبات أنها تستطيع ضبط نفسها . وفي ٢١ آب/أغسطس ١٩٨٩ اعتمدت منظمة الوحدة الافريقية ، في هراري ، زمبابوي ، اعلانا يتضمن ٣٤ نقطة تتناول تدابير لإنهاء الفصل العنصري . ولقد صاغت هذا الاعلان دول خط المواجهة بمساعدة شعب جنوب افريقيا ومشاركته من خلال حركاته التحررية . ويحظى هذا الاعلان بتأييد شعب جنوب افريقيا فهو يبين فعلا أن الغالبية المقهورة لا تزال مصممة على استئصال الفصل العنصري بالطرق السلمية .

وأعرب السيد دي كلارك في بياناته الانتخابية عن رغبته في انهاء الفصل العنصري . وطالب بأن تتاح له خمس سنوات لمواجهة الحالة في جنوب افريقيا ، غير أنه لم يبين بوضوح ما تنطوي عليه خطته بالضبط . لقد نالت هذه البيانات اهتماما كبيرا وولدت الآمال في بعض المحافل ، كما لفت الانتباه تحمسه وقدرته على اللقاء بالقادة الأجانب . فبعض الدوائر ترى أنه مصلح ولا بد من أن تتاح الفرصة له . ونحن نأمل في أن يكون جادا في أقواله وأن يستطيع وضع جنوب افريقيا عما قريب على طريق الحضارة . وتود بوتسوانا أن تشجعه للبدء بعملية الحوار من داخل جنوب افريقيا ذاتها . إن عليه التحدث الى قادة الغالبية المقهورة ، فالإصلاح يبدأ بالبيت .

لقد قال السيد دي كلارك عندما توجه بالشكر للناخبين البيض على التصويت لصالح حزبه إنه قد فوض إجراء الاصلاح وأنه سيستخدم ذلك التفويض لمنح كامل الحقوق السياسية لجميع سكان جنوب افريقيا . إن هذه الكلمات النبيلة لا بد أن تقترن بأعمال ملموسة . لقد أعلنت الأغلبية المضطهدة عن عزمها الجاد على التفاوض . ونحن نحثه على أن يأخذ هذا التحدي بعين الاعتبار .

وفي هذا الصدد ، ينبغي أن يهيئ السيد دي كلارك مناخا من شأنه أن يفضي الى المفاوضات عن طريق الافراج عن جميع السجناء والمعتقلين السياسيين ورفع الحظر عن الأحزاب السياسية وغيرها من المنظمات المناهضة للفصل العنصري والغاء حالة الطوارئ وسحب القوات من المدن . ان حماية ما يسمى بحقوق الجماعات التي ينادي بها السيد دي كلارك لا يمكن أن تكون مجدية بالنسبة لهذه العملية فهي بمثابة فصل عنصري يحمل اسما آخر . إن حقوق الانسان الشاملة وحق البالغين في التصويت هي معالم الديمقراطية الحقيقية . ونحن يجب ألا نتخلى عن السعي الى تحقيق السلم والديمقراطية في جنوب افريقيا حتى يتم اجراء انتخابات حرة ونزيهة لشعب هذا البلد بأسره . ويجب القضاء على الفصل العنصري قضاء تاما لا اصلاحه . فعلينا أن نقيم مجتمعا ديمقراطيا غير عنصري في جنوب افريقيا .

ان آثار السيطرة الاستعمارية لا تزال باقية في عالمنا هذا الذي يسير ببطء نحو تصفية الاستعمار . ونحن ندعو الى الحرية والعدالة لكل الشعوب المستعمرة .

وفي هذا الصدد ، فاننا نطالب بالتنفيذ السريع لقرارات الامم المتحدة المتعلقة بمسألة الصحراء الغربية وجزر مايوت القمرية وكاليدونيا الجديدة . ونحن نعتقد أن الحوار ينبغي أن يحل محل القوة لتسوية اية خلافات بين الأطراف المعنية . وبنفس هذه الروح نشجع الأرجنتين وبريطانيا على حل خلافاتهما بشأن مسألة جزر فوكلاند/مالفيناس عن طريق المفاوضات . ونحن لا نقرر لهما بأي حال من الاحوال المسائل التي يجب أن تتناولها هذه المفاوضات .

ان النظام الاقتصادي العالمي لم يبد إلا تحسنا قليلا . ويشير التقرير الذي أصدره مؤخرا الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة الى أن التجارة الدولية سجلت نموا بنسبة ٨ في المائة تسببت في حصوله جزئيا الابتكارات التكنولوجية . بيد أنه من المؤسف أن هذه الزيادة لا تؤثر على بلدان العالم الثالث . فما زالت هذه البلدان تعاني من الصعوبات بسبب الهبوط المستمر في أسعار السلع الاساسية والتدابير الحمائية التي تمارسها البلدان الصناعية . ولقد احطبت جهود البلدان النامية الرامية الى الحصول على رأس المال والعلم والتكنولوجيا من البلدان المتقدمة . ولذلك فقد ازدادت تبعيتنا الاقتصادية للعالم المتقدم .

إن أزمة الديون مثار قلق خاص لدى البلدان النامية . إذ علينا أن نخدم الديون الخارجية الهائلة من الموارد الهزيلة الناجمة عن بيع منتجاتنا الاولية . إن معظم اقتصاداتنا قد سجلت ، في التحليل النهائي ، معدلات نمو سلبية ، في حين يعاني بعضها من الركود . وفي خضم ما نعانيه من صعاب لم تتح لنا لحظة واحدة نلتمس فيها طريقا للخروج من هذا المأزق وفقا لظروفنا الاجتماعية السياسية الخاصة . بل عوضا عن ذلك قدم الينا بعض الخبراء المزعومين داخل المؤسسات المالية الدولية والبلدان المانحة مشورة آمرة في اطار برامج التكيف الهيكلي . وفي حين أن برامج التكيف الهيكلي قد تكون ضرورية في بعض الاحيان ، كما تبين في بوتسوانا ، فإنه لا ينبغي اعتبارها علاجا ناجعا لكل مشاكلنا الاقتصادية ، إذ يؤدي هذا الموقف أحيانا الى أن يكون "الدواء" أسوأ من الداء . ونحن نرى أن هناك حاجة الى استشارة البلدان المعنية وأخذ ظروفها الاجتماعية السياسية في الاعتبار ، بغير فرض أي شروط عليها .

إن الحالة الاقتصادية الحرجة السائدة في افريقيا ينبغي النظر اليها في ظل خلفية المناخ الاقتصادي الدولي المعاكس هذه . إن البرامج المزمع الاضطلاع بها في إطار برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا لم تنفذ حتى الآن . ومازالت البلدان الافريقية تواجه صعوبات معينة . ولذا فإن من المنشود أن تضاعف الوكالات المانحة والمؤسسات المالية الدولية جهودها للمساعدة على تخطي تلك الحالة التي تثير الرثاء . فإن التقاعس عن ذلك من شأنه أن يعني إدامة البؤس واليأس ، والموت في بعض الاحيان .

إن بوتسوانا يحدوها الأمل في أن يكون بمقدور البلدان النامية أن تزيد تنميتها الاقتصادية الى اقصى حد عن طريق التكامل الاقتضادي . ونحن من جانبنا نبذل قصارى جهدنا في إطار مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي لتحقيق تلك الغاية النبيلة . ولذا فإننا ندعو المجتمع الدولي الى تزويدنا بالدعم اللازم في هذا المسعى .

وعلى الصعيد الاجتماعي يتعين علينا جميعا أن نحشد مواردنا لمكافحة خطر المخدرات والاتجار بها . إن شبابنا يتحول الى جيل من المدمنين والعاجزين عن التكيف مع المجتمع . وبالمثل ، ينبغي بذل جهود مشتركة في كفاحنا ضد مرض الإيدز القاتل . ونحتاج نحن أفراد الأسرة الانسانية كلها الى أن نسمو فوق مستوى الحدود الوطنية وأن نتصدى بقوة لهذه الآفات الصحية والاجتماعية التي تهدد البشرية .

إن التنمية الاقتصادية لا يمكن فصلها عن القضايا البيئية . ويجب على خططنا الإنمائية أن تأخذ العواقب التي يمكن أن تنجم عن أنشطتنا في الاعتبار على الوجه الأكمل وأن تتسم بالسلامة من الناحية البيئية . ونحن نشعر بالقلق لاستنفاد طبقة الأوزون ولاستمرار التصحر بلا هوادة . كما نستنكر إلقاء النفايات السامة والنووية ، وبخاصة في أراضي البلدان النامية . وفي ضوء ما تقدم ، تعلق بوتسوانا أهمية كبرى على تعبئة كل مواردنا لمكافحة هذا الخطر . ونحن نحث على إظهار تصميم مشترك على إيجاد حلول أكثر جدوى للمشاكل البيئية .

وأود في ختام كلمتي أن أشير الى أن قدرا من التقدم قد أحرز في الميدان السياسي ولكن مازال الكثير في الميدان الاقتصادي يتعين إنجازه . وأعتقد أن بوسعنا تحقيق تقدم هادف في كلا المجالين إذا ما تعاونّا جميعا .

وأخيرا أود أن أكرر الإعراب عن صادق تمنيات وفد بلدي للسيد غاربا في رئاسته لهذه الدورة الرابعة والاربعين .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : طلب أحد الممثلين الكلام ممارسة لحق الرد . هل لي أن أذكّر الأعضاء بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ ، أن مدة البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد تحدد بعشر دقائق للكلمة الأولى وبخمس دقائق للكلمة الثانية وأن الوفود ينبغي أن تلتقيها من مقاعدها .

أعطي الكلمة لممثل بيرو الذي يود الكلام ممارسة لحق الرد .

السيد لونا (بيرو) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : إن اشارة وزير خارجية اكوادور الى بيرو في بيانه الذي ألقاه بعد ظهر اليوم تؤكد في رأينا ، مناخ التقارب الموجود بين بلدينا واقتناعنا المشترك بالحاجة الى مواصلة التعاون الذي يستهدف التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدينا . ولا توجد بيننا خلافات في هذا الصدد ، بل يوجد إطار للصداقة والثقة المتبادلة والتعاون .

رفعت الجلسة الساعة ١٩/١٥